طبعة خاصة بمسجد التوحيد
تباع بسعر التكلفة
فاعلم أنه لا إله إلا الله
تأليف
الدكتور/ صلاح الصاوي
دار
الإعلام
الدولي

إهـــــــداء٢٠٠٦

المرحوم الدكتور/ علي حسين كرار

القاهرة

فاعلم أنه لا إله إلا الله

تأليف

د/ صلاح الصاوى



مدينة نصر - القاهرة
ت . فاكس : ٢٦٣٧٨٠١

الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة

١٩٩٤م - ١٤١٤هـ

مقدمة
فى توحيد الربوبية



مقدمة فى توحيد الربوبية

تمهـــــيد

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتد ، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً أشهد أن لاإله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم . أما بعد ...

فإن الأدلة على وجود الله بعدد مخلوقات الله ! فكل ما خلق الله فى السماوات والأرض يحمل بذاته أبلغ الأدلة على وجود الله عز وجل ، وعلى علمه المطلق ، وقدرته التامة ، وحكمته البالغة ، بدءاً من أصغر ذرة فى الأرض إلى أكبر مجرة فى السماء !

ولقد ظل هذا المعنى بدهيا فى فطرة الإنسان عبر التاريخ البشرى مهما ارتكس فى ظلمات الشرك أو هوى إلى دركات سحيقة من الضلالة ، ولهذا لم يكن رسل الله بحاجة إلى أن يخوضوا معركة كبرى فى هذا المجال لفرط وضوحه وبداهته ، بل كانت تكفى الإشارة إليه والتنبيه عليه ، ثم الانطلاق منه بعد ذلك لتقرير بقية حقائق التوحيد والإيمان .

ونحن لا ننكر أن شذاذا فى تاريخ الامم تنكروا لهذه الحقيقة وجحدوا بها ، ولكنهم كانوا من الشذوذ والقلة بحيث لا يشكلون ظاهرة عامة تتنزل من أجلها الكتب وتبعث من أجلها الرسل ، وتخاض من أجلها المعارك ، ومن أجل ذلك خلت كتب السلف الصالح من علماء المسلمين من التناول المفصل لهذه القضية وإفرادها بمؤلفات

خاصة ، فلم يكن للملاحدة من الوجود الفكرى أو السياسى ما يحفز إلى التصدى والمواجهة .

ولكن شذاذ الأمس وحثالات الأمم الماضية قد أصبحوا فى هذا الزمن وإلى وقت قريب أمة قائمة : يشيدون على الإلحاد دولا ، ويبنون على أساسه تاريخاً وحضارة ، بل ويقيمون له المعاهد العلمية التى تعمل على تأصيل الالحاد وترسيخ قواعده وإعطائه صبغة العلم والتقدمية !! وإن كان نجمهم قد أخذ مؤخرا فى الأفول بعد أن زالت امبراطوريتهم ومزقوا فى الأرض كل ممزق !

ومن هنا مست الحاجة إلى أن يهتم المسلمون بإبراز الآيات الدالة على وجوده جل وعلا ، والتى تبرهن على كثير من أسمائه وصفاته ، دحضا لشبه المبطلين ، وقياما بحجة الله على العالمين ، وحماية للأمة من أن يصيبها رذاذ هذا الإلحاد الفاجر ، استجابة لامر الله لهم بالنظر والتفكر فى ملكوت السماوات والأرض وما خلق الله من شئ !

وسوف نتناول فى هذه العجالة دلالة الخلق على الحق من خلال العناصر الآتية :

- دلالة الفطرة .
- دلالة الآيات .
- دلالة المعجزة .
- دلالة إجماع الأمم .
- دلالة العقل .

دلالة الفطرة

إن معرفة الخالق جل وعلا والاقرار بربوبيته أمر فطرى ضرورى يحسه فى نفسه البر والفاجر ، فهو شعور غامر يملأ على الإنسان أقطار نفسه ، إقرارا بخالقه ، وتألها له ، لا يستطيع دفعه ولا يملك رده ، فهو أشد رسوخا فى النفس من مبدأ العلم الرياضى كقولنا : إن الواحد نصف الاثنين ، ومبدأ العلم الطبيعى كقولنا : إن الجسم لا يكون فى مكانين ، وغير ذلك من الحقائق والمسلمات .

قال تعالى : ﴿ **أفى الله شك فاطر السماوات والأرض** ﴾ [إبراهيم : ١٠] .

وهو استفهام تقريرى يتضمن تقرير الأم على ما هم ما مقرون به من أنه ليس فى الله شك .

وإن هذه المعرفة الضرورية لمحض هبة من الله عز وجل لعباده ، فهى ليست من صنع حجة أو قياس ، ولم تنشأ عن نظر أو تفكر ، بل هى أسبق من هذا كله ، وأبلغ من هذا كله ! لأنها فطرة الله التى فطر الناس عليها ، والحنيفية التى خلق عليها عباده كلهم ، وهى التى كان يشير إليها كثير من السلف بقولهم ، (عرفت ربى بربى ، ولولا ربى لما عرفت ربى !) فهى معرفة لا تنشأ بالنظر والتفكر وإنما تزداد بذلك .

ففى الحديث القدسى : (إنى خلقت عبادى حنفاء كلهم ثم جاءتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم) ، وقال ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » .

وإن هذا الإقرار الفطرى بالخالق الحكيم ليولد مع الانسان منذ البداية ، ويظل يصحبه فى مختلف أطوار حياته ما لم تفسد فطرته وتنتكس بفعل العوارض والاهواء ، فالكفر طارئ عرض ، فإذا تاب منه صاحبه فقد رجع إلى الفطرة التى فطر عليها ، وإلى الأصل الذى شذ عنه وخرج عليه .

وهذه الفطرة عند كثير من المفسرين هى الميثاق الذى أخذه الله بربوبيته على بنى آدم قبل أن يوجدوا ، وجعل منه حجة قائمة عليهم لا يسعهم جهلها أو التنكر لها اعتذارا بتقليد الآباء والأجداد .

قال تعالى : ﴿ **وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم أفتهلكنا بما فعل المبطلون** ﴾ [الأعراف : ١٧٢ ، ١٧٣] .

ولقد طابت نفوس العارفين بهذه المعرفة الضرورية الفطرية ، وقرت بها عيونهم ، وقنعوا بها عن أقيسة المناطقة والمتكلمين ، حتى قيل لأحدهم يوما : إن فلانا من علماء الكلام قد أقام على وجود الله ألف دليل فقال : لأن فى نفسه ألف شبهة !!

وقد قيل لابن عباس بم عرفت ربك ؟ فقال : من طلب دينه بالقياس لم يزل دهره فى التباس ، خارجا عن المنهاج ، ظاعنا فى الاعوجاج : عرفته بما عرف به نفسه ووصفته بما وصف به نفسه !

فأخبر أن معرفة القلب حصلت بتعريف الله وهو نور الإيمان ، وان وصف اللسان حصل بكلام الله وهو نور القرآن .

وقد يحجب هذا الشعور الفطرى إقبال الرخاء والعافية ، أو سيطرة الذهول والغفلة ، ولكن سرعان ما يتهاوى ذلك كله تحت مطارق الشدائد ، فينقلب الملحد الكفور ضارعا لربه منيبا إليه !!!

– وقال تعالى : ﴿ **وإذا مس الانسان الضر دعانا لجنبه أو قاعدا أو قائما فلما كشفنا عنه ضره مر كأن لم يدعنا إلى ضر مسه كذلك زين للمسرفين ما كانوا يعملون** ﴾ [يونس : ١٢] .

– وقال تعالى : ﴿ **هو الذى يسيركم فى البر والبحر حتى إذا كنتم**

فى الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف وجاءهم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين ﴾ [يونس : ٢٢] .

– وقال تعالى : **﴿ وإذا غشيهم موج كالظلل دعوا الله مخلصين له الدين فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد وما يجحد بآياتنا إلا كل ختار كفور ﴾** [لقمان : ٣٢] .

– وقد سأل رجل الامام جعفر الصادق عن الله ، فقال له : – ألم تركب البحر؟ قال : بلى ، قال : فهل حدث لك مرة أن هاجت بكم الريح عاصفة ؟ قال : نعم ، قال : وانقطع أملك من الملاحين ووسائل النجاة ؟ قال : نعم ، قال : فهل خطر ببالك وانقدح فى نفسك أن هناك من يستطيع أن ينجيك إن شاء قال: نعم قال : جعفر : فذلك هو الله .

وإن العتاة الغلاظ من أكابر الملاحدة والكافرين لم يستطيعوا دفع هذه الحقيقة عن أنفسهم ، ولا جحدها بأفئدتهم ، وإن جحدتها ألسنتهم ظلماً وعلواً . كما قال تعالى : **﴿ وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا ﴾** [النمل : ١٤] .

بل إن فرعون على ما كان عليه من عتو وطغيان لم يستطع أن يدفع عن نفسه هذه المعرفة الضرورية وكان أول من يعرف عن نفسه كذبها فى دعوى الألوهية ، ويتجلى ذلك من محاجته لموسى ، ومن قول موسى له فيما يحكيه عنه القرآن الكريم : **﴿ قال لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السماوات والأرض بصائر ﴾** [الاسراء : ١٠٢] . بل ومن قوله حين أدركه الغرق حيث لا ينفعه إيمان ، ولا تقبل له توبة : **﴿ آمنت بالذى آمنت به بنوا إسرائيل وأنا من المسلمين ﴾** [يونس : ٩٠]

دلالة الآيات

إن في خلق السماوات والأرض ، وما بث فيهما من دابة لآيات بينات تحرق كل شبهة ، وتخرس كل كفور ، وترغم كل مكابر ومعاند ، لما تتضمنه من الشهادة لله بالربوبية والألوهية على الخلق أجمعين ، فهي بعددها أدلة على ثبوت خالقها جل وعلا .

فهذه المخلوقات على ما هي عليه من العظمة والتسوية لم تخلق من غير شئ ، كما أنها لم تخلق نفسها ، وذلك مما استقر بالفطر ، وعلم بالضرورة والبداهة ، فلم يبق إذن إلا أنها خلقت بتقدير العزيز العليم الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى .

وإن إثبات الصانع في القرآن بنفس آياته التى يستلزم العلم بها العلم به ، كاستلزام العلم بالشعاع العلم بالشمس ، من غير احتياج إلى قياس ولا غيره .

قال تعالى : ﴿ **أم خلقوا من غير شئ أم هم الخالقون** ﴾ [الطور : ٣٥] .

قال جبير بن مطعم : لما سمعتها أحسست بفؤادى قد تصدع ، وفى هذه الآية استفهام إنكارى يقول : هل وجدوا من غير مبدع ؟ أم هم الخالقون لانفسهم ؟ والنتيجة معلومة بالفطرة والضرورة فلا يحتاج أن يستدل عليها : بان كل كائن محدث، أو كل ممكن لا يوجد بنفسه ولا يوجد من غير موجد ، قال تعالى : ﴿ **أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت** ﴾ [الغاشية : ١٧ ، ١٩] .

وقال تعالى : ﴿ **يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون الذى جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم** ﴾ [البقرة : ٢١ ، ٢٢] .

وقال تعالى حاكيا قول موسى عندما سأله فرعون : ﴿ **وما رب العالمين؟ قال رب السماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين** ﴾ [الشعراء : ٢٤].

فقد جعل نفس هذه المخلوقات آية لله عز وجل من غير احتياج إلى مقدمات ونتائج .

دلالة المعجزة

وهذه إحدى الطرق القرآنية فى إثبات الربوبية ، ذلك أن المعجزة كما تدل على صدق الرسل ، فإنها تدل أيضاًعلى ربوبية المرسل وألوهيته وذلك لما يأتى :-

أولاً : أن المعجزة تدل بنفسها على ثبوت الصانع كسائر الحوادث ، بل هى أخص من ذلك لأن الحوادث المعتادة ليست فى الدلالة كالحوادث الغريبة ، ولهذا يسبح الرب عندها ويمجد ويعظم ما لا يكون عند المعتاد ، ويحصل بها فى النفوس ذلة من ذكر عظمته ما لا يحصل للمعتاد ، إذ هى آيات جديدة فتعطى حقها .

ثانياً : أنه إذا تقررت بها النبوة والرسالة فقد تقررت بها الربوبية كذلك ، إذ لا يكون هناك نبى ولا رسول إلا وهناك مرسل ، فالإقرار بالرسالة يتضمن الإقرار بالربوبية بلا نزاع .

ثالثاً : إن النبوة إذا ثبتت بالمعجزة ، فقد صارت أصلا فى وجوب قبول جميع ما دعا إليه النبى من حقائق الربوبية والألوهية وغيرها .

وقد جاء القرآن بهذه الطريقة فى قصة فرعون فإنه كان منكرا للرب جل وعلا ، فحاجه موسى فى ذلك ، ثم عرض عليه الحجة البينة التى جعلها دليلا على صدقه فى كونه رسول رب العالمين ، وفى أن له إلها غير فرعون ، فاستدل بالمعجزة على كلا الأمرين : ربوبية الله جل وعلا ، وكونه مرسلا من عنده تعالى .

قال تعالى : ﴿ **قال فرعون وما رب العالمين قال رب السماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين قال لمن حوله ألا تستمعون قال ربكم ورب آبائكم الأولين قال إن رسولكم الذى أرسل إليكم لمجنون قال رب المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون قال لئن اتخذت إلها غيرى**

لأجعلنك من المسجونين قال أو لو جئتك بشيء مبين قال فأت به إن كنت من الصادقين فألقى عصاه فإذا هى ثعبان مبين ونزع يده فإذا هى بيضاء للناظرين ﴾ [الشعراء : ٢٣ ، ٣٣] .

فقد أقام عليه الحجة أولا بالآيات التى يستلزم العلم بها العلم بالخالق جل وعلا ، فلما عاند وكابر رده إلى دلالة المعجزة التى هى أبلغ فى الدلالة على المقصود ليثبت بها كلا الأمرين : الربوبية والرسالة .

وقال تعالى : **﴿ أم يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون ﴾** [هود : ١٣ ، ١٤] .

فبين أن المعجزة تدل على الرسالة والوحدانية ، فإذا أثبتت المعجزة أحدها فقد أثبتت الآخر .

إجماع الأمم

ومن الأدلة على وجود الخالق جل وعلا إثبات الأمم كلها له ، وإجماعهم على ذلك ، بحيث لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بنى آدم اللهم إلا شذاذ وحثالات ، لا يعتد لمثلهم بخلاف ، ولا يؤبه لمثلهم بقول .

وقد ذكر أرباب المقالات ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين فى الملل والنحل والآراء والديانات فلم ينقل عن أحد إثبات شريك مشارك له فى خلق المخلوقات ، ولا مماثل له فى جميع الصفات ، فضلا عن إنكار الربوبية بالكلية ، ولهذا فإن ظاهرة الإلحاد لم تكن فيما مضى إلا شذوذا تخلف به أصحابه عن مواكب العقلاء ، وهووا به إلى دركات سحيقة من الضلالة والبهتان !

فقد كفروا بما استكن فى الفطر ، وتقرر فى بداهة العقول ، واستفاض فى حقائق التاريخ الثابتة والتواتر المضطرد جيلا بعد جيل ، فلم يبق عندهم ما نحاكمهم إليه

أو نعول فى حجاجهم عليه ، فضلا عن أنهم لا يملكون على بهتانهم هذا دليلا ولا أثارة من دليل ، فالأدلة على بطلان مزاعمهم عدد الرمل والحصى والنجوم ، بل عدد ما خلق الله فى السماوات والأرض !!

– فإن حاكمتهم إلى الفطر التى جبلت على الاقرار بخالقها بحيث لا تملك لذلك دفعا تبين لك ما هم فيه من كفر وعمى .

– وإن حاكمتهم إلى بداهة العقول التى تجزم بضرورة الخالق لاستحالة وجود خلق بغير خالق تبين لك ما هم فيه من جحود ومكابرة .

– وإن حاكمتهم إلى إجماع الامم واتفاقها على معرفة الله والإقرار به تبين لك ما هم فيه من شذوذ ومراغمة .

– وإن حاكمتهم إلى حقائق التاريخ التى تقطع ببعثة الرسل وتأييد الله لهم بالخوارق تبين لك ما هم فيه من بهت وضلال ، فأية شقاوه تعدل هذه الشقاوة ؟! وأى خذلان يعدل هذا الخذلان ؟!

لقد رد هؤلاء الملاحدة فكرة الألوهية من حيث المبدأ ، وزعموا أنها فكرة رأسمالية ابتدعها المتسلطون من الأغنياء ليسيطروا بها على الفقراء والكادحين .

ثم نسبوا الخلق إلى الطبيعة ، فقالوا إن خلق الإنسان وغيره جاء نتيجة لتفاعلات كيمائية بين المواد المختلفة ، وإن هذه التفاعلات قد حدثت صدفة ، فإلى الطبيعة والتفاعلات الكيميائية والمصادفة يرد خلق كل شيئ !!

فما هى الطبيعة إذن ذلك الوثن الجديد ؟!

الجواب : إنها جماع الأوثان السابقة التى عبدتها الوثنيات الأولى ، ذلك أنها هى هذه المخلوقات بما أودع فيها من خصائص وصفات ، كالشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب والبحار والأنهار ، فهى إذا ليست إلا وثنا جديدا جمع الأوثان السابقة .

والسؤال الآن : -

- لقد خلق الانسان ذا علم وتدبير وإرادة وقدرة ، فهل تملك هذه الطبيعة الجامدة العلم والتدبير والقدرة حتى تكون هى التى منحت ذلك للإنسان؟! وما الفرق بين هذا القول وبين من يزعم أن اللات والعزى وهبل ومناة هى التى خلقت الإنسان ، وزودته بكل ما تميز به عن غيره من المخلوقات ؟!!

قال تعالى : ﴿ **واذكر فى الكتاب إبراهيم إنه كان صديقا نبيا إذ قال لأبيه يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئاً** ﴾ [مريم : ٤١ ، ٤٢] .

- وإذا كانت الطبيعة هى الخالقة فكيف سخرت للإنسان ، وأصبح سيدا عليها يبنى ويهدم ويتصرف بأجزائها كيف يشاء ! وهى لا تقاوم سيطرة الإنسان ، ولا تتمرد عليه ، ولا تملك لنفسها نفعا ولا ضرا .

قال تعالى : ﴿ **أيشركون ما لا يخلق شيئًا وهم يخلقون ولا يستطيعون لهم نصرا ولا أنفسهم ينصرون**﴾ [الأعراف : ١٩١ ، ١٩٢] .

وقال تعالى : ﴿ **وسخر لكم ما فى السماوات وما فى الأرض جميعا منه إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون** ﴾ [الجاثية : ١٣].

وقال تعالى : ﴿ **ألم تر أن الله سخر لكم ما فى السماوات وما فى الأرض وأسبغ عليكم نعمة ظاهرة وباطنة ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير** ﴾ [لقمان : ٢٠] .

إن فى القول بأن التفاعل الكيميائى هو الذى جاء بالإنسان مسخا للانسانية كلها ، ذلك أن التفاعل الكيميائى محدود الزمن والنتائج ، فمعنى ذلك أن يصبح قيام الإنسان وقعوده وضحكه وبكاؤه ورضاه وغضبه أعمالا ميكانيكية بحتة ، تبدأ عند وجود التفاعل الكيميائى اللازم لوجدها وتنتهى بانتهائه ! ويقف الإنسان جنبا إلى جنب مع بقية الآلات الميكانيكية التى تتحرك بالأزرار ، وتتوقف بالأزرار . بلا عقل ولا إرادة ولااختيار !!!

بل ولا معنى إذن لأن يثاب الإنسان على خير ، أو يعاقب على شر ، لأن الأمر ليس إلا تفاعلات كيمائية أوجدت ما عمل من خير أو من شر !!!

أما القول بأن ذلك كله قد حدث صدفة فهو من أبين الباطل وأمحل المحال ، ذلك أن الصدفة تتنافى مع مبدأ الإحكام والتقدير والتدبير الذى يشهد به كل شيئ فى هذا الوجود من الذرة إلى المجرة ، بل يشهد به واقع القوم أنفسهم ، فلو قيل لهم إن كل ما تطلقونه من الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية قد حدث صدفة نتيجة لبعض التفاعلات الكيمائية بين بعض المواد الخام الموجودة بالصدفة فى بلادكم من غير تقدير منكم ولا تدبير ، فهو لا يشهد لكم بتقدم علمى أو حضارى لفغروا أفواههم دهشة وعجبا ، وأوشكوا أن يفتكوا بمن يقول لهم ذلك .

فيا عجبا للإنسان عندما تتخطفه الشياطين ! لا يقر للصدفة بخلق مركبة فضائية وتوجيهها إلى الفضاء ، ويقر لها بخلق السماوات الأرض وما بث فيهما من دابة !!!

ومن ناحية أخرى فإن للمصادفة قانونا رياضيا عقليا لا تنفك عنه ولا يمكن الخروج عليه وهو : " **أن حفظ المصادفة من الاعتبار يزداد وينقص بنسبة معكوسة مع عدد الإمكانات المتكافئة المتزاحمة** " فكلما قل عدد الأشياء المتزاحمة ازداد حظ المصادفة من النجاح ، وكلما كثر عددها قل حظ المصادفة ، ويظل يقل حتى يصبح فى حكم العدم أو المستحيل ، ولنتأمل هذا المثال :-

لو أن مطبعة بها نصف مليون حرف مفرقة فى صناديقها ، فأصابتها هزه أرضية قلبت صناديق هذه الحروف وبعثرتها وخلطتها .

- فجاء من يخبرنا بأنه قد تألف من اختلاط الحروف بالمصادفة عشرة كلمات متفرقة غير مترابطة المعانى فإن القضية هنا تبدو معقولة وقابلة للتصديق .

- ولو قيل لنا إن الكلمات العشر ألفت جملة مفيدة كاملة ، فإننا نستبعد ذلك ولكن لا نراه مستحيلا .

– أما لو قيل لنا إن حروف المطبعة بكاملها تشكلت وكونت عند اختلاطها بالمصادفة كتاباً كاملاً من ٥٠٠ صحيفة يتضمن قصيدة واحدة ، تؤلف بمجموعها وحدة كاملة مترابطة ، منسجمة بألفاظها وأوزانها ، لا شك أننا فى هذه الحالة نرى الاستحالة بدهية واضحة ، والسبب فى رؤية الاستحالة يعود إلى قانون الصدفة نفسه .

هذا مع مراعاة أن حروف المطبعة موجودة ومصفوفة فى صناديقها ، أما القضية فى موضوع الكون فإنها من التعقيد لدرجة لا تستطيع أن تحيط بها عقول البشر كافة ، مما يجعل الصدفة مستحيلة التصور فى حد ذاتها بَلْهَ الوقوع .

دلالة العقل

لقد دل القرآن الكريم على الأدلة العقلية التى بها يعرف الخالق وتوحيده وكثير من صفاته جل وعلا ، ففى القرآن من بيان أصول الدين التى تعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله فى كلام الناس ، بل عامة ما يأتى به حذاق النظار من الأدلة العقلية يأتى القرآن بخلاصتها وبما هو أحسن منها قال تعالى : ﴿ **ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا** ﴾ [الفرقان : ٣٣] .

وقد أخطأ من ظن أن دلالة الكتاب والسنة على أصول الدين بمجرد الخبر أو بطريقة خطابية بل فيهما من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية ما يقوض كل شبهة ، ويذهب كل ريبة ، ويبنى اليقين فى النفوس بعيدا عن سفسطة الفلاسفة وتعقيدات المتكلمين !

– قال الرازى : تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية فما وجدتها تشفى عليلا ، ولا تروى غليلا ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن .

هذا . وقد سبق أن الأدلة على وجود الله بعدد مخلوقات الله ، وإن هذه الأدلة المشاهدة فى المخلوقات تقوم على أسس ثلاثة شهد بها العقل ، ودل عليها الكتاب

والسنة ، ولا يمكن لأحد أن يخالف فيها مهما كان دينه أو جنسه أو علمه .

فما هى هذه الأسس ؟ وكيف ترغم المكابر على الإقرار بوجود الله ؟[1]

الأساس الأول : لكل فعل فاعل

فالعدم لا يخلق شيئًا ، وهذه ضرورة عقلية وحقيقة شرعية ، شهدت بها بداهة العقول ، وأثبتها كتاب رب العالمين .

قال تعالى : ﴿ **أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون أم خلقوا السماوات والأرض بل لا يوقنون** ﴾ [الطور : ٣٥ ، ٣٦] .

وكيف يمكن لعاقل أن يجحد هذه الحقيقة وقد شهد بها حذاؤه الذى ينتعله ، والثوب الذى يلبسه ، والسيارة التى تقله ، والمظلة التى تقيه حر الشمس ، بل وطعامه وشرابه وكل شيء حوله ؟! فهو لا يعقل وجود شيء من هذه الأشياء بدون صانع أوجده وهيأه لما أعد له من منفعة .

وإننا إذا طبقنا هذا الأساس ، وشاهدنا ما لا يحصى من الأحداث التى تقع كل يوم فى هذا الكون الفسيح ، أيقنت عقولنا بأن لكل فعل منها فاعلا لا محالة .

الأساس الثانى : الفعل مرآة لقدرة فاعله وبعض صفاته

ذلك بأن بين الفعل والفاعل علاقة قوية ، فلا يكون شيء فى الفعل إلا ولدى الفاعل قدرة على فعله ، فإذا شاهدنا مصباحا كهربائيا عرفنا أن لدى صانع ذلك المصباح زجاجا وأسلاكا ، وأن لديه قدرة على تشكيل الزجاج والأسلاك فى الشكل الذى نراه فى المصباح ، وأن لديه خبرة بالكهرباء .

وإذا شاهدنا سيارة متحركة تسير فى الطرقات المعبدة وتتحرك عند اللزوم ، وتتوقف فى المكان المعلوم ، وتدور فى المكان المعد للدوران ، عرفنا أن سائق السيارة عاقل مفكر ،

---

(١) من الرواد الذين صاغوا هذا الدليل فضيلة الشيخ عبد المجيد الزندانى فى كتبه حول الإيمان والتوحيد وفى مناظراته المثيرة مع الملاحدة واللادينيين .

وأن له إرادة حكيمة أحكمت توجيه السيارة ، وأنه عليم بطرق قيادة السيارات .

وهكذا عرفنا شيئاً من قدرة الصانع والسائق وصفاتهما من الآثار المشاهدة لأفعالهما أمامنا ، وبهذا كان الفعل مرآة لقدرة فاعله وبعض صفاته .

وقد دلنا القرآن الكريم على هذا الأساس العقلى ، فحثنا على النظر فى ملكوت السماوات والأرض ، وما خلق الله من شيئ ، لكى نتعرف من خلال هذا النظر على كثير من صفات الخالق الحكيم جل وعلا .

قال تعالى : ﴿ **الله الذى يرسل الرياح فتثير سحابا فيبسطه فى السماء كيف يشاء ويجعله كسفا فترى الودق يخرج من خلاله فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله لمبلسين فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيى الأرض بعد موتها إن ذلك لمحيى الموتى وهو على كل شيئ قدير** ﴾ [الروم : ٤٨ ، ٥٠] .

فظاهرة تكون المطر ، ثم سوقه إلى الأرض الميتة ، ثم حياة الأرض به من بعد موتها ، تدل على وجود الصانع وعموم قدرته ، خاصة على إحياء الموتى ، كما تدل على رحمته جل وعلا ، ولهذا قال تعالى بعد ذكر هذه الظواهر : ﴿ **فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيى الأرض بعد موتها أن ذلك لمحيى الموتى وهو على كل شيئ قدير** ﴾ فالتعرف على بعض صفات الفاعل من خلال مشاهدة أفعاله وآثاره منهاج عقلى وشرعى : يحسه العقل بالضرورة ، وتحث عليه النصوص الشرعية ، وتعتمده أساساً هاماً تقيم عليه كثيرا من حقائق الإيمان ، وبتطبيق هذا الأساس نجد أن هذا الكون الكبير .

- يشهد بوجوده على أنه من صنع موجود دائم .
- وبعظمة تكوينه على أنه من صنع عظيم قدير .

وبما فيه من حياة على أنه صنع حى دائم .

- وبما فيه من إحكام وتناسق وترابط على أنه من صنع حكيم عليم .
- وبنظامه الموحد وقوانينه الثابتة على أنه من صنع حاكم واحد مهيمن .

وبذلك تقدم لنا هذه المخلوقات شهادة يقينية على أنها من صنع موجود حكيم عليم عظيم قدير حى دائم لا يعجزه شيئ ، وبهذا نكون قد انتهينا إلى تقرير الملحد بوجود خالق حكيم عليم قدير عظيم حى مهيمن لا يعجزه شيئ .

ولكنه قد يقول : سلمت لكم بوجود خالق لهذا الكون ، ولكن هذا الخالق هو الطبيعة كما يقول العلم ، وليس هو الله كما يقول الخرافيون من أتباع الأديان !!

وهنا نأتى إلى الأساس الثالث الذى يقوض آخر معقل للالحاد ويأتى على بنيانه من القواعد !

الأساس الثالث : لا ينسب الفعل إلى من هو عاجز عنه :

وهذه ضرورة عقلية شهد بها العقل ودلت عليها النصوص الشرعية ، فلا يعقل أن ينسب إلى الأخرس فصاحة اللسان ، وحسن البيان ، وإلقاء الخطب البليغة التى تأخذ بمجامع القلوب !

ولا يعقل أن ينسب إلى حيوان لا يعقل أو إلى جاهل غبى أنه قام بإطلاق مركبة فضائية لغزو الفضاء الخارجى والتعرف على كثير من حقائقه !

ولا يعقل أن ينسب إلى بدوى يعيش فى مجاهل الصحراء يرعى إبله وغنمه أنه قام بإجراء عملية دقيقة فى المخ لاستئصال بعض الأورام الخبيثة ! أو أنه ألف كتابا حول الذرة يشرح فيه بالوثائق العلمية كل ما يتعلق بها من حقائق !

كما لا يعقل أن ينسب إلى حجارة صماء القدرة على الخلق والرزق والاحياء والإماتة ، وإيصال النفع والضر إلى من تشاء .

قال تعالى : ﴿ **أيشركون ما لا يخلق شيئًا وهم يخلقون ولا يستطيعون له نصرًا ولا أنفسهم ينصرون وإن تدعوهم إلى الهدى لا يتبعوكم سواء**

عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم فادعوهم فليستجيبوا لكم إن كنتم صادقين ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها أم لهم أعين يبصرون بها أم لهم آذان يسمعون بها قل ادعوا شركاءكم ثم كيدون فلا تنظرون إن وليي الله الذى نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين والذين تدعون من دونه لا يستطيعون نصركم ولا أنفسهم ينصرون وإن تدعوهم إلى الهدى لا يسمعوا وتراهم ينظرون إليك وهم لا يبصرون ﴾ [الأعراف : ١٩١ - ١٩٨] .

وقال تعالى : **﴿ واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون ولا يملكون لأنفسهم ضرا ولا نفعا ولا يملكون موتا ولا حياة ولا نشورا﴾** الفرقان : ٣] .

وقال تعالى : **﴿ والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون أموات غير أحياء وما يشعرون أيان يبعثون﴾** [النحل : ٢٠ - ٢١] .

وقال تعالى : **﴿ قل أرأيتم شركاءكم الذين تدعون من دون الله أرونى ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك فى السماوات أم آتيناهم كتابا فهم على بينة منه بل إن يعد الظالمون بعضهم بعضا إلا غرورا ﴾** [فاطر : ٤٠] .

وإذا طبقنا هذا الأساس وجدنا أنه لا يوجد قط فى هذه المخلوقات من يصح أن ينسب إليه الخلق ، لأنه ليس فيها من يوصف بأنه الحكيم العليم الخبير العظيم المهيمن الهادى الحى الدائم الباقى !

فليس فى الطبيعة المزعومة شئ من ذلك يؤهلها لأن ينسب إليها خلق أو تقدير ، إلا كما يصح أن ينسب إلى اللات والعزى أنها هى التى خلقت السماوات والأرض ، الأمر الذى لم يجرؤ على القول به أكابر المجرمين والمشركين على مدار التاريخ البشرى كله !!

وإننا لنسأل هؤلاء .

* هل يصح أن ينسب إلى هذه الطبيعة وهى الجامدة الصماء أنها هى التى خلقت الإنسان ونفخت فيه الروح ، ومنحته العقل والإرادة والتدبير والتقدير ، وهى التى لا تملك من ذلك شيئاً ، بل هل يصح أن ينسب إليها خلق ذبابة أو بعوضة ؟؟!!

- قال تعالى : ﴿ **يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب** ﴾ [الحج : ٧٣] .

* أو هل يصح أن ينسب إليها أنها هى التى اختارت سمك قشرة الأرض بوضعه الحالى ، لأنه لو زاد على ذلك بضعة أقدام لاستحالت الحياة لامتصاص ثانى أكسيد الكربون والأوكسجين ؟!

* أو أنها هى التى جعلت الجبال أوتادا للأرض حتى لا تميد بأهلها ؟

* أو أنها هى التى قدرت فيها أقواتها حتى تبقى الحياة ؟

* أو أنها هى التى جعلت ماء المحيطات ملحا لأن الملح هو الذى يمنع حصول التعفن والفساد ؟

* أو أنها هى التى جعلت الأوكسجين فى الهواء على نسبته الحالية ، حتى لا تملأ زيادته الأرض بالحرائق بحيث تحترق الغابة كلها عند أول شرارة من البرق تصيب شجرة منها ؟

هل يصح شيئ من ذلك من هذا الجماد الأبكم الذى لا يسمع ولا يعقل ولا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا ؟؟!!

وإذا لم يكن فى المخلوقات ما يصح أن ينسب إليه الخلق ، فقد تعين أن يكون خالق الكون هو غير الكون المخلوق أو الطبيعة المخلوقة .

قال تعالى: ﴿ **هو الله الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى يسبح له ما فى السماوات والأرض وهو العزيز الحكيم** ﴾ [الحشر : ٢٤]

فصل في توحيد الألوهية

فصل فى توحيد الألوهية

تمهـــــيد

الإله : هو المألوه المعبود الذي يستحق العبادة .

وتوحيد الألوهية : هو إفراد الله وحده بالعبادة ، والبراءة من كل معبود من دونه ، فلا يعبد إلا الله ، ولا يتوكل إلا عليه ، ولا يتحاكم إلا إليه ، ولا يتلقى الهدى إلا منه ولا يتوجه بالعمل إليه ، ولا يوالي ولا يعادي إلا فيه .

- قال تعالى : ﴿ **قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئًا ولا يتخذ بعضنا بعضًا أربابًا من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون** ﴾ [آل عمران : ٦٤] .

وتوحيد الألوهية هو دين الرسل جميعا ، فبه تنزلت الكتب ، ومن أجله بعثت الرسل .

- قال تعالى : ﴿ **وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون** ﴾ [الانبياء : ٢٥].

- وقال تعالى : ﴿ **ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت** ﴾ [النحل : ٣٦] .

- وقال تعالى : ﴿ **واذكر أخا عاد إذ أنذر قومه بالأحقاف وقد خلت النذر من بين يديه ومن خلفه ألا تعبدوا إلا الله** ﴾ [الأحقاف : ٢١] .

- وقال ﷺ : « الأنبياء إخوة لعلات ، أمهاتهم شتى ودينهم واحد .» (رواه البخاري) .

وقد تضمن توحيد الألوهية جوانب كثيرة منها : توحيد العبادة والتأله ، توحيد الطاعة والانقياد ، توحيد الإيمان والقبول .

وسوف نتكلم عن بعض هذه الجوانب تباعا فى المباحث الآتية :

المبحث الأول

توحيد العبادة والتأله

تمهـــــيد

وهو التوجه إلى الله وحده بسائر أنواع العبادات القولية والعملية ، كالحب ، والتعظيم ، والرغبة ، والرهبة ، والإنابة ، والرجاء ، والتوكل ، والدعاء ، والاستغاثة ، والذبح ، والنذر ، والركوع ، والسجود ، وغير ذلك .

وقد ضل الخرافيون وغلاة القبوريين في هذا الباب ، فاتخذوا من الأولياء والصالحين أنداداً يحبونهم كحب الله ، وتوجهوا إليهم بكثير من ألوان العبادات كالدعاء والاستغاثة والذبح والنذر ونحوه ، وسرى هذا الباطل في الأمة مسرى النار في الهشيم ، وكانت فتنة عامة علا فيها صوت الباطل والبدعة ، وكاد أن يخرس معها إلى الأبد صوت الحق والسنة !!

ولكن الله عز وجل قد قيض لهذا الدين من يحمل أمانته ، ويعلي كلمته ، وينفي عنه تحريف الغالين وتأويل المبطلين وانتحال الجاهلين ، فانبعث المجددون من دعاة التوحيد الخالص يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله ، ويوطئون للحق مهاداً في أرض الله ، ويقومون بحجة الله على عباد الله .

ولم تكن معركة التوحيد يومئذ قاصرة على مواجهة ضلال القبوريين في باب النسك ، بل تعدت ذلك إلى مواجهة شرك الطواغيت في العدول عن شريعة الله ، وشرك المنهزمين وصنائع المستشرقين ممن هان عليهم دينهم وأمتهم فراحوا يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ويوادون من حاد الله ورسوله !

وسوف نتناول في هذا الفصل بعض صور العبادة التي ضل فيها كثير من القبوريين ومن دار في فلكهم فتوجهوا بها لغير الله ، ثم نتناول بقية الجوانب تباعاً في المطالب التالية بإذن الله .

المطلب الأول

الدعاء والاستغاثة والاستعاذة

أولاً الدعاء :

الدعاء نوعان : دعاء عبادة ، ودعاء مسألة ، ويراد به في القرآن هذا تارة وهذا تارة وقد يراد به مجموعهما .

– **فدعاء المسألة :** هو طلب ما ينفع الداعي من جلب نفع أو كشف ضر ، ولهذا أنكر القرآن على من يدعو أحداً من دون الله ممن لا يملك ذلك .

– قال تعالى : **﴿ قل أتعبدون من دون الله ما لا يملك لكم ضراً ولا نفعاً والله هو السميع العليم ﴾** [المائدة: ٧٦] .

– وقال تعالى : **﴿ ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك فإن فعلت فإنك إذاً من الظالمين ﴾** [يونس : ١٠٦] .

وهذا الدعاء متضمن لدعاء العبادة ، لأن السائل أخلص سؤاله لله ، ورغب إليه بخضوع وتذلل ، وذلك من أفضل العبادات ، ولهذا فقد سمته نصوص الكتاب والسنة عبادة ، فمن جحد ذلك فقد صادم النصوص واللغة واستعمال الأمة .

– ففي حديث أنس مرفوعاً : «الدعاء مخ العبادة .» (١)

– وقال تعالى : **﴿وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين ﴾** [غافر : ٦٠] .

وقال تعالى : **﴿ ومن أضل ممن يدعوا من دون الله من لا يستجيب له**

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات باب ١ حديث رقم ٣٣٧١ ٥/٤٥٦ .

إلى يوم القيامة وهم عن دعائهم غافلون ، وإذا حشر الناس كانوا لهم أعداء وكانوا بعبادتهم كافرين ﴾ [الأحقاف : ٦٥] .

– **دعاء العبادة :** وهو سائر القربات من ذكر وتلاوة وصلاة ونسك ، وسميت هذه الأشياء دعاء إما لأنها بمنزلتة في استيجاب ثواب الله وجزائه لأن من شغلته عبادة ربه عن دعائه ، فإن الله عز وجل يعطيه أفضل ما يعطى السائلين ، أو باعتبار كون الذاكر والتالي والمصلي والمتقرب بالنسك طالباً في المعنى ، وقد شرع الله في الصلاة من دعاء المسألة ما لا تصح الصلاة إلا به كما في الفاتحة وبين السجدتين والتشهد وذلك عبادة كالركوع والسجود .

وهكذا فإن دعاء العبادة يستلزم دعاء المسألة ، ودعاء المسألة يتضمن دعاء العبادة ، وليس استعمال لفظ الدعاء في الدلالة على هذين المعنيين من قبل استخدام اللفظ في حقيقته ومجازه ، بل هو استعمال في حقيقته الواحدة المتضمنة للأمرين جميعا .

ثانياً الاستغاثة :

أما الاستغاثة فهي طلب الغوث وهو إزالة الشدة ، والفرق بينها وبين الدعاء أنها لا تكون إلا من المكروب بخلاف الدعاء فإنه أعم من ذلك ، فعطف الدعاء على الاستغاثة من عطف العام على الخاص ، فكل استغاثة دعاء وليس كل دعاء استغاثة .

وقد أمرنا الله عز وجل بدعائه وحده ، وحذرنا من أن ندعو معه أو من دونه آلهة أخرى ، وقد استفاض هذا المعنى في القرآن الكريم والسنة المطهرة .

– قال تعالى : **﴿ وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا ﴾** [الجن : ١٨] .

– قال تعالى : **﴿ وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين ﴾** [غافر – ٦٠] .

– وقال تعالى : **﴿فلا تدع مع الله إلها آخر فتكون من المعذبين﴾** [الشعراء : ٢١٣] .

– وقال تعالى : ﴿ **ادعوا ربكم تضرعا وخفية إنه لا يحب المعتدين** ﴾ [الأعراف : ٥٥] .

– وقال تعالى : ﴿ **أمّن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء الأرض أءله مع الله قليلا ما تذكرون** ﴾ [النمل : ٦٢] .

– وقال تعالى : ﴿ **ذلكم الله ربكم له الملك والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير** ﴾ [فاطر: ١٣-١٤] .

– وقال تعالى : ﴿ **إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم فادعوهم فليستجيبوا لكم إن كنتم صادقين** ﴾ [الأعراف : ١٩٤] .

– وقال ﷺ : « إذا سألت فاسأل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله . » (١)

أما الاستغاثة فلا تطلب من المخلوق إلا فيما يقدر عليه كقوله تعالى: ﴿ **فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه** ﴾ [القصص : ١٥] ، أما ما لا يقدر عليه إلا الله فلا يطلب إلا من الله .

فمن توجه إلى غير الله بدعاء أو استغاثة فيما لا يقدر عليه إلا الله فقد أشرك بالله العظيم ، لأنه صرف حق الربوبية عمن يستحقه وتوجه به لمن لا يستحقه ، وضابط ذلك أن كل أمر شرعه الله لعباده وأمرهم به ففعله لله عبادة ، وصرفه لغير الله إشراك بالله .

مراتب الأدعية البدعية

ومما يجدر التنبيه عليه أن الأدعية البدعية على ثلاث مراتب:

– **الأولى** : أن يدعو غير الله وهو ميت أو غائب ، سواء كان من الأنبياء والصالحين أو غيرهم ، ويطلب منهم قضاء الحوائج أو كشف الكروب ، فهذا هو

---

(١) أخرجه الترمذي في صفة القيامة باب ٥٩ حديث ٢٥١٦ وقال: حسن صحيح [٦٦٧/٤] .

الشرك بالله ، فطلب الحوائج من الموتى والاستغاثة بهم والتوجه إليهم هو أصل شرك العالم ، فإن الميت قد انقطع عمله وهو لا يملك لنفسه نفعا ولا ضراً فضلاً عمن استغاث به ، كذلك الغائب فإنه ليس له من الأمر من شيء ، وإنما الأمر كله لله ، فاستغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة الغريق بالغريق !

ومن أمثلة ذلك قول بعض الضلال والجهال : ياسيدي فلان أغثني أو انصرني على عدوي ، وأقبح منه من يناديه فيقول : « اغفر لي وتب علي ! » ، ولقد سمعنا عن بعض البلاد أنه إذا هطل المطر بشدة هتف القبوريون : « يا سيدي عبد القادر الطف بعبادك !!! » فكل هذا شرك وضلال يستتاب منه صاحبه فإن تاب وإلا قتل .

– **الثانية** : طلب الدعاء من الميت أو الغائب من الأنبياء والصالحين ، كأن يقول : « ادع الله لي ، أو اسأل الله لنا كما تقول النصارى لمريم وغيرها » ، وهذا من البدع التي لم يفعلها أحد من سلف الأمة ، ولا يستريب عالم في حرمة ذلك وعدم جوازه .

ذلك أنه إذا كان لا يشرع للمسلم أن يقصد الصلاة إلى القبور ، ولا أن يقصد القبور عند الدعاء لله تعالى ، فلأن يسأل الميت نفسه أولى بعدم الجواز .

فعلم أنه لا يجوز أن يسأل الميت شيئاً ، لا يطلب منه أن يدعو الله له ولا غير ذلك ، ولا يجوز أن يشكي إليه شيء من مصائب الدنيا والدين ، ولو جاز أن يشكي إليه ذلك في حياته ، فإن ذلك في حياته لا يفضي إلى الشرك وهذا يفضي إلى الشرك ، ولا يلزم من جواز الشيء في حياته جوازه بعد موته ، فهذا بيت رسول الله ﷺ تحرم الصلاة فيه أو اتخاذه مسجدا بعد أن دفن فيه بأبي هو وأمي ﷺ ، أما قبل ذلك فهذا كله جائز ومشروع .

وقد كان أصحابه ﷺ يبتلون بأنواع من البلاء بعد موته، فتارة بالجدب وتارة بنقص الرزق ، وتارة بالخوف وقوة العدو ، وتارة بالذنوب والمعاصي ، ولم يكن أحد منهم يأتي إلى قبره ﷺ أو قبر غيره من الأنبياء فيشتكي إليه ذلك ، أو يسأله الدعاء برفع

هذا البلاء ، بل هذا وما يشبهه من البدع المحدثة ، فهو مما علم بالاضطرار من دين الإسلام ، وبالنقل المتواتر ، وبإجماع المسلمين أن النبي ﷺ لم يشرعه لأمته .

الثالثة : التوسل إلى الله بذاته أو بجاهه ، وهو من البدع المحدثة .

أما قول عمر بن الخطاب : [اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا ، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا]. فهو توسل بدعائه وشفاعته ، وليس توسلا بذاته أو بجاهه ، إذ لو كان هذا مشروعاً لم يعدل عمر والمهاجرون والأنصار عن السؤال بالرسول إلى السؤال بالعباس ، فلفظ التوسل في عرف الصحابة ولغتهم هو التوسل والتوجه بدعائه وشفاعته ، ومما هو جدير بالذكر أن خلافاً قد وقع في هذا التوسل ، فأجازه أحمد بن حنبل في إحدى الروايتين والعز بن عبد السلام والشوكاني، ولكن جمهور أهل العلم على رده .

الخلط بين التوسل والاستغاثه تلبيس ومكابره

وقد خلط بعض الناس بين التوسل والاستغاثة ، فزعموا أن الاستغاثة بمعنى التوسل ، وأن قول القائل في دعائه : أستغيث برسولك عندك كقوله أتوسل إليك برسولك ، وأن هذا كله يعد استغاثة بالرسول ﷺ في لغة العرب وجميع الأمم ! ، وإذا كانت الاستغاثة كالتوسل فالأمر فيها قريب ، وفي المنع منها خلاف !

وهذا تلبيس واضح ، فلم يقل أحد إن التوسل بالنبي أو بالصالح هو استغاثة به ، فالمستغيث بالنبي أو بالولى طالب منه وسائل له ، أما المتوسل بهما فإنه لا يدعوهما ولا يطلب منهما وإنما يطلب بهما ، وفرق بين المدعو والمدعو به ، وعلى هذا فقول القائل: إن من توسل إلى الله بنبي فقد استغاث بذلك النبي حقيقة في لغة العرب وجميع الأمم كذب وبهتان ، فما يعرف هذا في لغة أحد من بني آدم إلا على سبيل التجوز ، ولكن الجميع يعلمون أن المستغاث مسئول مدعو ، ويفرقون بين المسئول والمسئول به .

فإذا ثبت عن معين أنه قصد باستغاثته بالنبي ﷺ أو الولي مجرد التوسل بهما إلى الله عز وجل كما قد يقع ذلك أحياناً من العامة فلا بد أن يبين له الفرق بينهما ، ولا

يصار إلى تكفيره بمجرد ذلك لتخلف قصده إلى الشرك ، وغاية القول فيه وفي أضرابه أنه من جهال أهل البدع وعوامهم وأنه يجب أن تقام عليه الحجة الرسالية التي ترفع الجهالة وتزيل الالتباس .

ثالثا : الاستعاذة :

الاستعاذة : هي الالتجاء والاعتصام ، فالعائذ بالله قد التجأ إلى الله والتصق بجنابه ، واعتصم به من شر كل ذي شر ، والعياذ يكون لدفع الشر ، واللياذ لطلب الخير .

والاستعاذة بالله من العبادات التي أمر الله بها عباده .

– قال تعالى : ﴿ **وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله إنه هو السميع العليم** ﴾ [فصلت : ٣٦] .

– وقال تعالى : ﴿ **فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم** ﴾ [النحل : ٩٨] .

– وقال تعالى : ﴿ **قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق ..** ﴾ [الفلق : ١-٢].

وعلى هذا فمن استعاذ بغير الله فقد أشرك في عبادة ربه ، ونازعه في الهيبة ، لأن كل ما كان عبادة لله كان صرفه لغير الله شركاً في العبادة .

وقد نص الأئمة كأحمد وغيره أنه لا يجوز الاستعاذة بمخلوق ، وكان هذا مما استدلوا به على أن كلام الله غير مخلوق ، لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه استعاذ بكلمات الله وأمر بذلك ، ولهذا نهى العلماء عن التعازيم والتعاويذ التي لا يعرف معناها خشية أن يكون فيها شرك .

– قال تعالى : ﴿ **وأنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن فزادوهم رهقا** ﴾ [الجن : ٦].

وقد كان الرجل من العرب إذا نزل وادياً مقفراً للمبيت فيه وخاف على نفسه قال : أعوذ بسيد هذا الوادي من سفهاء قومه » يريد كبير الجن ، فتعاظم الجن في أنفسهم لما رأوا من استعاذة الإنس بهم ، وزادوهم رهقاً أى خوفاً وإرهاباً وذعراً حتى تشتد مخافتهم منهم ويكثر تعوذهم بهم .

المطلب الثاني
الخوف والمحبة

أولاً : الخوف :

الخوف من الله من أفضل مقامات الدين وأجلها ، وهو عبودية القلب فلا يصلح إلا لله تعالى .

- قال تعالى : ﴿ **إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين** ﴾ [آل عمران : ١٧٥].

- وقال تعالى : ﴿ **فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلاً** ﴾ [المائدة : ٤٤] .

- وقال تعالى : ﴿ **وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد فإياي فارهبون** ﴾ [النحل : ٥١] .

وينقسم الخوف إلى ثلاثة أقسام :

* **خوف السر أو الخشية بالغيب** ، وهذا عبودية القلب ، بل هو أجمع أنواع العبادة ، فيجب اخلاصه لله تعالى ، فإذا صرف لغير الله تعالى فذلك هو الشرك كمن يخاف من غير الله من وثن أو طاغوت أن يصيبه بما يكره ، كما قال تعالى عن قوم هود عليه السلام أنهم قالوا له : ﴿ **إن نقول إلا اعتراك بعض آلهتنا بسوء قال إني أشهد الله واشهدوا أني بريء مما تشركون من دونه فكيدوني جميعا ثم لا تنظرون** ﴾ [هود : ٥٤ - ٥٥] .

وكما يقع من القبوريين حيث يخشون من أولياءهم كخشية الله أو أشد خشية ، ويخوفون بهم أهل التوحيد إن هم أنكروا عليهم ما هم فيه من شرك وضلال .

* **ترك بعض الواجبات خوفًا من الناس** ، وهذا محرم ، وهو نوع من الشرك بالله المنافي لكمال التوحيد قال تعالى : ﴿ **إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين** ﴾ [آل عمران : ١٧٥] .

فهو يخوف المؤمنين بجنده لئلا يجاهدوهم ولا يأمروهم بمعروف ولا ينهوهم عن منكر ، وقد نهى الله عن هذا الخوف ، فكلما قوى إيمان العبد زال خوف أولياء الشيطان من قلبه ، وكلما ضعف إيمانه قوي خوفه منهم ، فدلت الآية على أن إخلاص الخوف من كمال شروط الإيمان .

* **الخوف الطبيعي** ، وهو الخوف من سبع أو عدو أو غير ذلك وهذا لا يذم .

قال تعالى : ﴿ **فخرج منها خائفا يترقب** ﴾ [القصص: ٢١] .

وقال تعالى : ﴿ **فأوجس في نفسه خيفة موسى** ﴾ [طه : ٦٧] .

وهذا أمر جبلى يتفاوت الناس فيه ، ولكنه ليس من باب الشرك في شيء ، وقد سئل النبي ﷺ : « أيكون المؤمن جبانا ؟» قال : «نعم » (١)

ثانيًا : المحبة :

العبادة هي كمال المحبة وكمال الخضوع ، فمحبته عز وجل بتأله وذلة هي أصل دين الإسلام الذي يدور عليه قطب رحاه ، وهذه تستلزم الخوف والتعظيم والإجلال ، وهي على هذا النحو لا تصلح إلا لله تعالى ، فمن أحب من دونه شيئًا كما يحب الله تعالى فهو ممن اتخذ من دونه أندادًا .

- قال تعالى : ﴿ **ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادًا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبًا لله** ﴾ [البقرة : ١٦٥].

فهذا ند في المحبة لا في الخلق والربوبية ، فإن أحدًا من أهل الأرض لم يثبت هذا

---

(١) موطأ مالك ٩٩٠/٢ حديث ١٩ وهو مرسل .

الند بخلاف ند المحبة ، فإن أكثر أهل الأرض قد اتخذوا من دون الله أندادا في الحب والتعظيم ، والمقصود أن محبتهم لأندادهم من جنس محبة المؤمنين لربهم ، فهي محبة ممتزجة بالذل والتعظيم والتقديس ، فتحملهم على عبادتهم بالدعاء وغيره من أنواع العبادة ، **وهذه المحبة الشركية وهي المحبة مع الله تختلف عن المحبة في الله** .

– **فالمحبة في الله** ليس فيها شيء من شوائب الشرك كالاعتماد عليه ورجائه في حصول مرغوب أو دفع مرهوب ، وهي واجبة تابعة لمحبة الله ولازمة لها ، وهي تزداد بزيادة محبة الله في قلب المؤمن وتنقص بنقصها ، فكل من كان محباً لله فإنما يحب في الله ولأجله عباده الصالحين وعلى رأسهم سيد المرسلين ، كما يحب الإيمان والأعمال الصالحات ويكره الفواحش والمنكرات ، وهذه المحبة من كمال التوحيد .

– **أما المحبة مع الله** فهي المحبة الشركية لما فيها من التأله لغير الله ، والتعلق به، والرغبة إليه من دون الله ، وهي التي عناها الله عز وجل بقوله: ﴿ **ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله** ﴾ [البقرة : ٦٥] ، وإنما كانت شركاً لما يتعلق في قلوب أصحابها من التأله الذي لا يكون إلا لله ، فهي تتضمن تسوية آلهة المشركين برب العالمين، ولهذا قالوا لآلهتهم في النار: ﴿ **تالله إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين** ﴾ [الشعراء : ٩٧ – ٩٨] مع إقرارهم بأن آلهتهم لا تخلق ولا ترزق ولا تحي ولا تميت ، وإنما كانت هذه التسوية في المحبة والتعظيم والعبادة .

وهذا هو حال أكثر مشركي العالم ، بل كلهم يحبون معبوداتهم ويعظمونها ويوالونها من دون الله ، بل إن أكثرهم يحبون آلهتهم أعظم من محبة الله ، ويستبشرون بذكرهم أعظم من استبشارهم إذا ذكر الله وحده ، ويغضبون لمنتقص معبوديهم وآلهتهم من المشايخ أعظم مما يغضبون إذا انتقص أحد رب العالمين ، وإذا انتهكت حرمة من حرمات آلهتهم ومعبوداتهم غضبوا غضب الليث الحرب ، وإذا انتهكت حرمات الله لم يغضبوا لها ، بل إذا قام المنتهك لها بإطعامهم شيئاً رضوا عنه ولم تتنكر له قلوبهم ،

بل ترى أحدهم يتخذ من ذكر إلهه ومعبوده من دون الله على لسانه ديناً له إن قام وإن قعد وإن عثر وإن مرض وإن استوحش ، فذكر إلهه ومعبوده من دون الله هو الغالب على قلبه ولسانه ، وهو لا ينكر ذلك ، ويزعم أنه باب حاجته إلى الله ، وشفيعه عنده ، ووسيلته إليه ، وهكذا كان عباد الأصنام سواء بسواء ، وهذا القدر هو الذي قام بقلوبهم ، وتوارثه المشركون من بعدهم بحسب اختلاف آلهتهم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

- أما ما كان من جنس المحبة الطبيعية وهي ميل الانسان إلى ما يلائم طبعه كمحبة المال والولد ونحوه فهي ليست من هذه الأبواب ، وإنما تدخل في نطاق المباحات ما لم تستلزم ترك واجب أو جرأة على معصية .

المطلب الثالث

النذر والذبح

أولاً : النذر :

الوفاء بالنذر باب من أبواب القربات ، وقد مدح الله من فعل ذلك طاعة له وقياماً بما تقرب به إليه .

– قال تعالى : ﴿ **يوفون بالنذر ويخافون يوماً كان شره مستطيراً** ﴾ [الإنسان : ٧] .

وقد أمر رسول الله ﷺ بالوفاء بالنذر إذا كان نذر طاعة ، وعلى ذلك أجمع العلماء إلا ماحكى عن أبي حنيفة أنه لايلزم الوفاء إلا بما كان جنسه واجباً بأصل الشرع كالصوم ، وأما ما ليس كذلك كالاعتكاف فلا يجب عليه الوفاء به .

– قال ﷺ : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه » (رواه البخاري في الصحيح)

ولما كان النذر عبادة لأنه يجب الوفاء به إذا نذره لله ، فإن النذر لغير الله – كهذه النذور الواقعة من القبورين تقرباً بها للاولياء لقضاء حوائجهم والشفاعة لهم – شرك في العبادة بلا ريب ، وهو نذر معصية باتفاق المسلمين ، ولا يجب الوفاء به لأنه بمنزلة الحلف بالمخلوقات، والحلف بالمخلوقات والنذر لها كلاهما شرك ، والشرك ليس له حرمة فلا يجب الوفاء بشيء من ذلك .

أما الناذر لله فقد علق رغبته به وحده لعلمه بأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، ولا مانع لما أعطى ، ولا معطي لما منع ، ولهذا ترتب عليه وجوب الوفاء فيما نذره طاعة لله ، بخلاف الذي نذر لغيره تعالى فقد علق رغبته بغيره عز وجل ، ووزع قصده بين الله وبين شركائه الذين زعمهم ، ومن هنا كان الشرك لالتفاته إلى غيره

تعالى فيما يرغب فيه أو يرهب ، فالعبادة إذا صرفت لغير الله صار ذلك شركاً بالله .

والنذر لغير الله باطل من وجوه كثيرة منها :

- أنه نذر لمخلوق ، والنذر للمخلوق لا يجوز .
- ومنها أنه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق .
- ومنها أن المنذور له ميت والميت لا يملك .
- ومنها أنه ظن أن الميت يتصرف في الأمور ، وأن له تأثيراً حقيقياً في قضاء حاجته وإلا لما نذر له ، واعتقاد ذلك كفر .
- ومنها أنه يخاف بطش الميت ونقمته إذا لم يوف بنذره ، فهو إذن قد اعتقد قدرته على النفع في البداية ، وقدرته على الاضرار – عند عدم الوفاء – في النهاية ، والشرك فى ذلك ظاهر .

ومما يحسن التنبيه عليه في هذا المقام ما شاع على ألسنة العوام في باب النذر للأولياء من قولهم (النذر لله والثواب للشيخ) . يتعللون بذلك في دفع وصمة الشرك عن هذه النذور .

والذي لا شك فيه أن الشريعة قد أجازت أن يتصدق الرجل عن غيره ، ففي دعاء الأحياء وصدقتهم منفعة للأموات ، ولكن واقع هؤلاء ، يبطل هذا التعلق ، فهي ليست صدقة بريئة مجردة عن الدوافع البدعية التي تقدح في توحيد الألوهيه وإفراد الله بالعبادة.

فالقوم يقدمون هذه الصدقة بين يدي أمر أَلَمَّ بهم يريدون وساطة الولي في دفعه ، وهم يخشون إن نكثوا في نذرهم أن تحل عليهم نقمة هذا الولي وسخطه .

وهذا هو نفس المعنى الذي وجد في النذور الشركية الأولى التي كانت للأصنام في أيام الجاهلية . نعم ، لا بد أن يؤخذ هذا التأول في الاعتبار عند إجراء الحكم على معين منهم، فتزال شبهه أولا وتقام عليه الحجة الرسالية التي يكفر معاندها ، شريطة أن

يقوم بذلك من تقوم بمثله الحجة ، وينقطع ببلاغه العذر .

ثانيا : الذبح

الذبح شعيرة من الشعائر وعبادة من العبادات .

قال تعالى : ﴿ **فصل لربك وانحر** ﴾ [الكوثر : ٣] .

فقد أمر الله نبيه ﷺ أن يجمع بين هاتين العبادتين وهما الصلاة والنسك ، فإنهما أجل ما يتقرب به إليه عز وجل ، فالصلاة أجل العبادات البدنية ، والنحر أجل العبادات المالية ، ولهذا كان ﷺ كثير الصلاة كثير النحر .

وقال تعالى : ﴿ **قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين**﴾ [الانعام : ١٦٢] .

فقد أمر الله نبيه ﷺ أن يخبر المشركين الذين يعبدون غير الله ويذبحون له بأنه أخلص لله صلاته ونسكه ومحياه ومماته ، والنسك : الذبيحة لله تعالى ابتغاء وجهه ، فقد كان المشركون يعبدون الأصنام ويذبحون لها فأمره الله تعالى بمخالفتهم ، والتوجه إلى الله بأعماله كلها .

وعلى هذا فمن ذبح لغير الله فقد جعل لله شريكاً في العبادة ، بخلاف من ذبح لله عز وجل تصدقا عن ميت فلا خلاف على جواز ذلك إذا لم يقترن به اعتقاد فاسد ، وفي الذبح صور عديدة نوجزها فيما يلي : —

— أن يذبح لغير الله تقربا إليه . وتعظيماً له ، وهذا باب من أبواب الردة يخرج به صاحبه عن الإسلام .

— أن يهل على ذبيحته بغير اسم الله ، أي أن يذكر عليها اسماً غير اسمه تعالى من غير أن يقصد بها التقرب لأحد ، كأن يذبحها للحم مثلاً فلا شك في حرمة هذه الصورة ، بل وقد تلتحق بالصورة الأولى باعتبارها استغاثة بغير الله .

– أن يذبح تقرباً إلى الله عز وجل ، ذاكراً اسمه عليها ، على أن يكون صدقة عن ميت من الأموات براً به ووفاءً له وترحماً عليه ، فإن هذه الصورة إذا لم يشبها اعتقاد فاسد في هذا الميت فلا شك في حلها ، بل والتحاقها بأبواب القربات .

– أن يذبح لمحض التقرب إلى الله عز وجل كالأضحية والهدى وغيره ، فذلك لا شك في مشروعيته واعتباره من أجل العبادات .

– أن يذبح للحم بعد ذكر اسم الله تعالى فذلك يلتحق بالمباحات ، فإذا ترك التسمية عمداً أو سهواً فالأمر محل خلاف فقهي يرجع فيه إلى كتب الفروع .

قال النووي : –

« وأما الذبح لغير الله فالمراد به أن يذبح لغير اسم الله كمن يذبح للصنم أو للصليب أو لعيسى أو للكعبة ونحو ذلك ، فكل هذا حرام ولا تحل هذه الذبيحة سواء كان هذا الذابح مسلماً أو نصرانياً أو يهودياً ، نص عليه الشافعي واتفق عليه أصحابنا ، فإن قصد مع ذلك تعظيم المذبوح له غير الله والعبادة له كان ذلك كفراً ، فإن كان الذابح مسلماً قبل ذلك صار بالذبح مرتداً .»

وقال ابن تيمية :–

وما أهل به لغير الله : ظاهره أنه ما ذبح لغير الله مثل أن يقول : « هذا ذبيحة لكذا ، وإذا كان هذا هو المقصود فسواء لفظ به أو لم يلفظ ، وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبحه للحم وقال فيه باسم المسيح أو نحوه ، كما أن ما ذبحناه متقربين به إلى الله كان أزكى وأعظم مما ذبحناه للحم وقلنا عليه : بسم الله ، فإذا حرم ما قيل فيه اسم المسيح أو الزهرة فلان يحرم ما قيل فيه لأجل المسيح أو الزهرة أو قصد به ذلك أولى ، فإن العبادة لغير الله أعظم كفراً من الاستعانة بغير الله .

وعلى هذا فلو ذبح لغير الله متقرباً إليه يحرم وإن قال فيه بسم الله كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة الذين يتقربون إلى الكواكب بالذبح والبخور ونحو ذلك وإن كان هؤلاء مرتدين لا تباح ذبيحتهم بحال ، لكن يجتمع في الذبيحة مانعان : –

- الأول : أنها مما أهل به لغير الله .

- الثاني : أنها ذبيحة مرتد .

ومن هذا الباب : ما يفعله الجاهلون بمكة من الذبح للجن ، ولهذا روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن الذبح للجن.[1]

---

(١) رواه البيهقى فى السنن (٣١٤/٩) وابن الجوزى فى الموضوعات .

المطلب الرابع

السحر والتنجيم والرقي والتمائم

أولاً : السحر :

السحر في اللغة : عبارة عما لطف وخفى سببه ، ولذلك قيل للرئة السحر لخفائها ولطف مجاريها إلى أجزاء البدن .

وفي الاصطلاح : عزائم ورقي وعقد تؤثر في القلوب والأبدان ، فتمرض وتقتل وتفرق بين المرء وزوجه .

وقد أنكر المعتزلة وجود السحر ، وربما كفروا من اعتقد وجوده ، فلم يثبتوا له حقيقة بل قالوا إنه تمويه وتخييل ، وأما عند أهل السنة فالسحر حق وله حقيقة يخلق الله عنده مايشاء ، فلا يرجع تأثيره إلى الفلك أو النجوم ، وإنما يخلق الله الأشياء عندما يقول الساحر ما لديه من رقي وتعازيم .

ومما استدل به أهل السنة على وقوع السحر وأنه بخلق الله عز وجل:

- قوله تعالى : ﴿ **فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله** ﴾ [البقرة : ١٠٢] .

- وقوله تعالى : ﴿ **ومن شر النفاثات في العقد** ﴾ [الفلق: ٤] يعني السواحر اللاتي يعقدن في سحرهن وينفثن في عقدهن ، ولولا أن للسحر حقيقة لم يأمر الله بالاستعاذة منه .

- وما رواه البخاري : عن عائشة أن رسول الله ﷺ سحر حتى أنه ليخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله ، وأنه قال لها ذات يوم : « أتاني ملكان فجلس أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي فقال : ما وجع الرجل ؟ قال مطبوب ، قال : ومن طبه؟ قال:

لبيد بن الأعصم في مشط ومشاطة وفي جف طلعه ذكر في بئر ذروان .. » (متفق عليه)

والسحر محرم بالإجماع ليس في دين الإسلام فحسب بل في دين الرسل جميعاً

- قال تعالى : ﴿ **ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق** ﴾ [البقرة : ١٠٢].

أي ولقد علم اليهود الذين استعاضوا عن متابعة الرسول بالسحر لمن فعل فعلهم ذلك أنه ما له في الآخرة من نصيب .

- وقال تعالى : ﴿ **ولا يفلح الساحر حيث أتى** ﴾ [طه: ٦٩]

- وفي حديث أبي هريرة المتفق عليه قال ﷺ : «اجتنبوا السبع الموبقات » ، وعد منها الشرك بالله والسحر .

حكم الساحر :

اختلف العلماء في حكم الساحر :

- فذهب طائفة من السلف إلى القول بأنه كافر ، وبه قال مالك وأحمد وأبو حنيفة .

- وقال الشافعي رحمه الله : « إذا تعلم السحر قلنا له صف لنا سحرك ، فإن وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة ، أو أنها تفعل ما يلتمس منها فهو كافر ، وإن كان لايوجب الكفر فإن اعتقد إباحته فهو كافر .»

- وفصل بعض أصحاب أبي حنيفة بين من يتعلم السحر ليتقيه أو ليتجنبه فهذا لا يكفر ، وبين من يتعلمه معتقداً جوازه أو أنه ينفعه ، أو أن الشياطين تفعل له ما يشاء فهو كافر .

ولا شك أن السحر أنواع عديدة : فمنه ما يحصل بمعاونة الشياطين بضرب من

التقرب إليهم بما يسخط الله عز وجل ، وذلك ككتابة كلام الله بالنجاسة من دم وغيره . أو يقلبون حروف كلامه عز وجل أو غير ذلك مما هو من جنس الكفر أو الشرك ، هذا فضلاً عن تعظيمهم والاستغاثة بهم والتذلل لهم ، فإذا تقرب صاحب العزائم والأقسام وكتب الروحانيات السحرية وأمثال ذلك إليهم بما يحبونه من الكفر والشرك صار ذلك كالرشوة لهم فيقضون بعض أغراضه ، كمن يعطي غيره مالاً ليقتل له من يريد قتله أو يعينه على فاحشة أو ينال معه فاحشة !! ، فربما غوروا له ماء من المياه، أو حملوه في الهواء إلى بعض الأمكنة ، أو جاءوه بمال من أموال بعض الناس ، كما تسرقه الشياطين من أموال بعض الخائنين ومن لم يذكر اسم الله عليه وتأتي به ، أو غير ذلك .

ومنه ما هو من جنس عبادة الفلك والنجوم والكواكب ، وذلك كسحر من كانوا يعبدون الكواكب السبعة المتحيرة وهي السيارة ، وكانوا يعتقدون أنها مدبرة للعالم وأنها تأتي بالخير والشر فيخاطبونها ويستنزلون روحانياتها بزعمهم ، وقد يجمع بعضهم بين الأمرين : الاستعانة بالشياطين ومخاطبة الكواكب فيكون ذلك أقوى بزعمهم .

فحقيقة السحر تعلق بغير الله استعانة ولياذاً وتضرعاً وتقرباً وقصداً ، فهو إما من جنس عبادة الشياطين أو من جنس عبادة الكواكب ، وكلاهما إشراك بالله وكفر به ، ولا أظن خلافا وقع في هذا القدر .

أما إذا أطلق السحر على نحو النميمة أو الشعوذة وخفة اليد ، أو الاستعانة بخواص الأدوية في الأطعمة والدهانات أو الحيل ونحوه ، فلا يدخل شيء من هذا في باب الكفر والشرك وإنما يلتحق بالفجور والمعاصي لما يتضمنه من زور وكذب وخداع .

النشرة :

النشرة : ضرب من العلاج والرقية ، يعالج به من يظن أن به مساً من الجن ، فهو حل السحر عن المسحور .

وسميت نشرة لأنه ينشر عنه بها ما خامره من الداء ، أي يكشف ويزال .

وهي نوعان :

* **الأول** : النشرة بالرقية والتعوذات والأدوية والدعوات المباحة ، وهذه جائزة باتفاق .

* **الثاني** : النشرة بالسحر وفيها وقع الخلاف .

* **فذهبت طائفة إلى جوازها** ، منهم سعيد بن المسيب ، والشعبي وغيرهم .

فقد روى البخارى عن قتادة : « قلت لابن المسيب : رجل به طب أو يؤخذ عن امرأته أيحل عنه أو ينشر ؟ قال : لا بأس به ، إنما يريدون به الإصلاح ، فأما ما ينفع فلم ينه عنه .» ، وقال الشعبي لا بأس بالنشرة .

وقد سئل أحمد عمن يطلق السحر عن المسحور فقال : لا بأس به ، وإن كان قوله هذا يمكن أن يحمل على النشرة بالأدعية والأدوية المباحة .

ومنع آخرون كابن مسعود وجابر وأحمد بن حنبل وابن تيمية وابن القيم وغيرهم .

فعن جابر أن رسول الله ﷺ : سئل عن النشرة ؟ فقال « هي من عمل الشيطان» (١) ، وقد سئل عنها أحمد بن حنبل فقال : ابن مسعود يكره هذا كله .

وقال ابن القيم : النشرة حل السحر عن المسحور ، وهي نوعان : -

أحدهما : حل بسحر مثله ، وهو الذي من عمل الشيطان ، وعليه يحمل قول الحسن : فيتقرب الناشر إلى الشيطان بما يحب فيبطل عمله عن المسحور .

والذى أراه أن هذه النشرة هي من جنس السحر ، فالقول فيها هو القول في السحر ، وفي الاستشفاء بما شرعه الله ورسوله ما يغني عن الشرك وأهله .

ذلك أن عامة ما يقوله أهل العزائم فيه شرك ، ولو لم يكن فيه من ذلك الا دعاء الجن وتعظيمهم والاستعانة بهم والتقرب إليهم لكفى .

(١) رواه أحمد (٢٩٤/٣) بسند جيد ، وأبو داود (٣٨٦٨) .

والمسلمون وإن تنازعوا في جواز التداوي بالمحرمات كالميتة والخنزير ، فلا يتنازعون في أن الكفر والشرك لا يجوز التداوي به بحال ، لأن ذلك محرم في كل حال .

ولا وجه للاعتذار بالإكراه والضرورة في مثل هذه الحالة ، وذلك لأن في الحق ما يغني عن الباطل ، وفيما شرعه الله ورسوله من الأدعية والأذكار كفاية وفلاح .

ومن ناحية أخرى فإن التكلم بهذه العزائم الشركية يختلف عن التكلم بكلمة الكفر عند الإكراه ، فالاكراه يصلح عذراً إذا كان القلب مطمئناً بالإيمان ، ولكن التكلم بهذه العزائم لا يؤثر إلا إذا كان عن يقين واطمئنان ، ولا أثر لها إذا كان القلب مطمئناً بالايمان ، والشيطان إذا عرف أن صاحبه مستخف بالعزائم لم يساعده ولم يستجب له .

والحاصل : أن ما كان من النشرة بسحر فهو حرام ، وأما ما كان بالقرآن والدعوات والأدوية المباحة فهو جائز بلا خلاف ، والله أعلم .

ثانياً : التنجيم :

التنجيم : هو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية . وهو قسمان : جائز ومحرم

– فأما الجائز فهو ما كان من جنس الحساب ، ويدرك بطريق المشاهدة والخبر ، كمعرفة حركات النجوم والكواكب وتنقلاتها ومنازلها ، وذلك للتعرف على نحو الكسوف والخسوف والزوال وجهة القبلة وما شابه ذلك ، فهذا ونحوه ليس من باب علم الغيب في شيء ، وإنما هو من جنس علم الحساب الذي علمه الله عباده .

وقد اخترع أهل هذه الصناعة لمعرفة ذلك منظارات مقربة وآلات حاسبة ، ومراصد كاملة الأسباب والآلات ، وتعرفوا من خلال ذلك على كثير من العوالم العلوية حتى أصبحت كأنها على الأرض .

ولا شك أن ما كان من هذا القبيل فلا يصح أن يختلف فيه مطلقاً ، لأنه مما

يعرف بالحساب كما سبق ، وهو مما أجرى الله به العادة فلا يحرم أبداً ، فكان الإخبار عنه بمنزلة الإخبار بأن الهلال يطلع إما ليلة الثلاثين أو الليلة التي بعدها ، أو أن الشمس تغرب آخر النهار وأمثال ذلك .

- قال تعالى : **﴿الشمس والقمر بحسبان﴾** [الرحمن : ٥] .

- وقال تعالى : **﴿ هو الذي جعل الشمس ضياءً والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب ﴾** [يونس : ٥].

* قال الخطابي : أما علم النجوم الذي يدرك من طريق المشاهدة والخبر الذي يعرف به الزوال وتعلم به جهة القبلة فهو غير داخل فيما نهى الله عنه .

* وقال ابن رجب : والمأذون في تعلمه علم التسيير لا علم التأثير فإنه باطل محرم قليله وكثيره ، وأما علم التسيير فتعلم ما يحتاج منه للاهتداء ، ومعرفة القبلة والطرق جائز عند الجمهور، وما زاد عليه لا حاجة إليه لشغله عما هو أهم منه .

* وقال ابن تيمية : لا ريب أن النجوم نوعان : حساب وأحكام ، فأما الحساب فهو معرفة أقدار الأفلاك والكواكب وصفاتها ومقادير حركاتها وما يتبع ذلك ، فهذا في الأصل علم صحيح لا ريب فيه كمعرفة الأرض وصفتها نحو ذلك ، ولكن جمهور التدقيق منه كثير التعب قليل الفائدة .(١)

* وقال أيضاً وهو بصدد حديثه عن الكسوف والخسوف : (وما أخبر به النبي ﷺ لا ينافي لكون الكسوف له وقت محدد يكون فيه ، حيث لا يكون كسوف الشمس إلا في آخر الشهر ليلة السرار ، ولا يكون خسوف القمر إلا في وسط الشهر وليالي الإدبار .

ومن ادعى خلاف ذلك من المتفقهة أو العامة فلعدم علمه بالحساب ، ولهذا

---

(١) مجموع فتاوي ابن تيمية : ٣٥ / ١٨١ .

يمكن المعرفة بما مضى من الكسوف وما يستقبل ، كما يمكن المعرفة بما مضى من الأهلة وما يستقبل إذ كل ذلك بحساب ، قال تعالى : **﴿وجعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا﴾** [الأنعام : ٩٦] ، وقال تعالى : **﴿ الشمس والقمر بحسبان﴾** [الرحمن : ٥])[١] .

وأما المحرم فهو قسمان :

الأول : الاستدلال بحركات النجوم على الحوادث المستقبلة ، وهو ما يدعيه أهل التنجيم من الاستدلال على الحوادث بمسير الكواكب واجتماعها وافتراقها ، وهذا من جنس الاستقسام بالأزلام ، فهو تحكم على الغيب وتعاط لعلم قد استأثر الله به ، ولا شك في فساد هذه الصناعة وحرمتها .

وقد علم الخاصة والعامة بالتجربة والتواتر أن الأحكام التي يحكم بها المنجمون يكون الكذب فيها أضعاف الصدق ، فصدقهم كصدق الكهان ، يصدقون في كلمة ويكذبون في مائة ، وذلك أن مبنى علمهم أن الحركات العلوية هي السبب في الحوادث ، والعلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب ، وهذا إنما يكون إذا علم السبب التام الذي لا يتخلف عنه حكمه ، وهؤلاء - إن علموا - لا يعلمون إلا جزءاً يسيراً من جملة الأسباب الكثيرة ، ولا يعلمون بقية الأسباب ولا الشروط ولا الموانع ، وذلك مثل من يعلم أن الشمس في الصيف تعلو الرأس حتى يشتد الحر فيريد أن يعلم من هذا مثلاً أن العنب الذي بأرض كذا يصير زبيباً ، وهذا وإن كان يقع أحياناً ولكن أخذه من مجرد حرارة الشمس جهل عظيم ، إذ قد يكون هناك عنب وقد لا يكون ، وقد يثمر شجره أو لا يثمر ، وقد يؤكل عنها وقد يعصر وقد يسرق وكل ذلك وارد !

وقد أراد المنجمون أن يمنعوا علياً كرم الله وجهه من السفر لقتال الخوارج قائلين له : إنك إن سافرت والقمر في العقرب هزم أصحابك ! فقال علي : بل أسافر ثقة بالله

---

(١) مجموع فتاوي أبن تيمية : ١٧٥/٣٥ .

وتوكلاً على الله ، فبورك له في سفره هذا ، وكتب له فيه النصر والغلبة .

قال الخطابي : علم النجوم المنهى عنه هو ما يدعيه أهل التنجيم من علم الكوائن والحوادث التي ستقع في مستقبل الزمان ، كأوقات هبوب الرياح ، ومجئ المطر ، وتغير الأسعار ، وما في معناها من الأمور التي يزعمون أنها تدرك معرفتها بمسير الكواكب في مجاريها واجتماعها وافتراقها يدعون أن لها تأثيرا في السفليات ، وهذا منهم تحكم على الغيب وتعاط لعلم قد استأثر الله به ، ولا يعلم الغيب سواه .

– وقال ابن تيمية :

(والسحر محرم بالكتاب والسنة والإجماع ، وذلك أن النجوم التي من السحر نوعان :

– أحدهما : علمي ، وهو الاستدلال بحركات النجوم على الحوادث من جنس الاستقسام بالازلام ... إلى أن قال :

والدلالة الدالة على فساد هذه الصناعة وتحريمها كثيرة وليس هذا موضعها ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال : « من أتى عرافًا فسأله عن شئ لم تقبل له صلاة أربعين يوما » والعراف قد قيل إنه اسم عام للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم ممن يتكلم في تقدم المعرفة بهذه الطرق ، ولو قيل : إنه في اللغة اسم لبعض هذه الأنواع فسائرها يدخل فيه بطريق العموم المعنوي ، كما قيل في اسم الخبر والميسر ونحوهما.[1]) .

الثاني : القول بتأثير الكواكب في الأمور ، وأن الحوادث مركبة على تأثيرها ، ولا شك أن هذا كفر بإجماع المسلمين ، فإذا انضم إلى ذلك دعاؤها والاستعانة بها فقد بلغ الكفر غايته ومنتهاه .

– قال قتادة : إنما جعل الله هذه النجوم لثلاث خصال : جعلها زينة للسماء ،

---

(١) مجموع فتاوي ابن تيمية : ٣٥ / ١٧١– ١٧٣ .

وجعلها يهتدي بها ، وجعلها رجوماً للشياطين ، فمن تعاطى فيها غير ذلك فقد قال برأيه ، وأخطأ ، وأضاع نصيبه ، وتكلف ما لا علم له به .

وإن ناساً جهلة بأمر الله قد أحدثوا في هذه النجوم كهانة: من أعرس بنجم كذا وكذا كان كذا وكذا ، ومن سافر بنجم كذا وكذا كان كذا وكذا ، ولعمري ما من نجم إلا ويولد به الأحمر والأسود والطويل والقصير والحسن والدميم ، وما علم هذه النجوم وهذه الدابة وهذا الطائر بشئ من هذا الغيب ؟! ولو أن أحدا أعلم الغيب لعلمه آدم الذي خلقه بيده ، وأسجد له ملائكته ، وعلمه أسماء كل شئ[١] .

وقال ابن تيمية :

واعتقاد المعتقد أن نجماً من النجوم السبعة هو المتولي لسعده ونحسه اعتقاد فاسد ، وإن اعتقد أنه هو المدبر له فهو كافر ، وكذلك إذا انضم إلى ذلك دعاؤه والاستعانة به كان كفراً وشركاً محضاً .[٢]

ثالثا : الرقي والتمائم :

الرقي : جمع رقية وهي التي تسمى العزائم ، وتنقسم إلى قسمين :

- رقية مشروعة : وهي ما كانت بالقرآن أو بأسماء الله وصفاته .

- رقية ممنوعة : وهي ما استعين فيها بغير الله ، أو كانت بغير اللسان العربي .

ففي صحيح مسلم عن عوف بن مالك : كنا نرقى في الجاهلية ، فقلنا يا رسول الله : كيف ترى في ذلك ؟ فقال : « اعرضوا على رقاكم ، لا بأس بالرقي ما لم تكن

---

(١) أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والخطيب فى كتاب النجوم وهذا لفظه .
(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية : ١٧٧/٣٥ .

شركا . » [1]

– وفي الصحيحين حديث رقيا سيد الحي بالفاتحة وإقرار النبي ﷺ لذلك . [2]

– وقد سئل النبي ﷺ عن الرقي فقال : « من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل : [3]

قال الخطابي : وكان عليه السلام قد رقى ورقى ، وأمر بها وأجازها ، فإذا كانت بالقرآن أو بأسماء الله فهي مباحة ، أو مأمور بها ، وإنما جاءت الكراهة والمنع فيما كان فيها بغير لسان العرب فإنه ربما كان كفراً أو قولاً يدخله شرك .

وقال ابن تيمية : كل اسم مجهول فليس لأحد أن يرقى به فضلا عن أن يدعو به ، ولو عرف معناه لأنه يكره الدعاء بغير العربية ، وإنما يرخص لمن لا يحسن العربية ، فأما جعل الألفاظ الأعجمية شعاراً فليس من دين الإسلام .

وقال في موضع آخر وهو يتحدث عن رقية المصروع : وأما الاستعانة عليهم بما يقال ويكتب مما لا يعرف معناه فلا يشرع ، لا سيما إن كان فيه شرك فإن ذلك محرم .[4]

– وقال السيوطي : قد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاث شروط : أن تكون بكلام الله أو بأسمائه وصفاته ، وباللسان العربي وما يعرف معناه ، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بتقدير الله تعالى .

وعلى هذا فتحمل الرقى في قوله ﷺ : « إن الرقى والتمائم والتولة شرك [5] » ، على الرقي الشركية التي يستعان فيها بغير الله .

---

(١) رواه مسلم ١٧٢٧/٤ حديث ٦٤ باختلاف فى اللفظ .

(٢) فتح البارى ٢٠٩/١٠ .

(٣) رواه مسلم ١٧٢٦/٤ ، ١٧٢٧ حديث ٦١ ، ٦٣ .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية : ١٦/١٩ .

(٥) رواه أبو داود ٢١٢/٤ بإسناد حسن ، حديث رقم ٣٨٨٣ .

ولا بأس أن يكتب شئ من القرآن أو الذكر في إناء أو لوح بالمداد المباح ثم يمحى بالماء أو غيره ، ويسقى للمصاب وغيره من المرضى ، نص على ذلك شيخ الإسلام[1] ابن تيمية ، ونقله عن أحمد وابن عباس وغيرهم من العلماء .

- أما التمائم :

فهي جمع تميمة ، وهي ما يعلق بأعناق الصبيان من خرزات وعظام ونحوه لدفع العين .

وقد ورد النهي عنها وتسميتها شركاً لأنه لا يدفع السوء إلا الله ، فهي لا ترد من أمر الله شيئاً ، وعجيب أمر قوم يتلمسون الوقاية ودفع الأذى في حجارة أو عظام ، وفي حدوة حمار أو حصان !!

- عن ابن عباس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الرقي والتمائم والتولة شرك . » رواه أحمد وأبو داود (والتولة : شئ كانت المرأة تجلب به محبة زوجها)

- وفي الصحيح عن أبي بشير الأنصاري رضي الله عنه أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره فأرسل رسولاً « أن لا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة إلا قطعت » . وقد كانوا يقلدون الإبل بالأوتار لئلا تصيبها العين ، فأمرهم النبي ﷺ بإزالتها إعلاماً لهم أن الأوتار لا ترد شيئاً .

- وروى أحمد عن عقبة بن عامر الجهني أن رسول الله ﷺ « أقبل إليه رهط فبايع تسعة وأمسك عن واحد ، فقالوا يا رسول الله بايعت تسعة وأمسكت عن هذا ؟ فقال : « إن عليه تميمة » ، فأدخل يده فقطعها فبايعه وقال : « من تعلق تميمة فقد أشرك .» (ورواه الحاكم بنحوه ورواته ثقات)

وإنما كانت هذه الأشياء من الشرك لما فيها من التفات القلب عن الله عز وجل،

(١) يراجع الفتاوى : ٥٩٩/١٢ ، ٦٤/١٩ – ٦٥ .

وتعلقه بغيره ، ولما تتضمنه من طلب دفع المضار وجلب المنافع من غيره عز وجل ، ولا شك أن من تعلق بشئ وكل إليه ، ومن اعتصم بمخلوق من دونه تعالى تقطعت به الأسباب ، وتشردت خطاه في الأرض ، ولا يبالي ربه بأي أوديتها هلك !!

- قال الامام أحمد : حدثنا هشام بن القاسم ، حدثنا أبو سعيد المؤدب ، حدثنا من سمع عطاء الخرساني قال : لقيت وهب بن منبه وهو يطوف بالبيت فقلت حدثني حديثاً أحفظه عنك في مقامي هذا وأوجز ، قال : « نعم أوحى الله تبارك وتعالى إلى داود : (يا داود أما وعزتي وعظمتي لا يعتصم بي عبد من عبادي دون خلقي أعرف ذلك من نيته فتكيده السماوات السبع ومن فيهن ، والأرضون السبع ومن فيهن ، إلا جعلت له من بينهن مخرجاً ! أما وعزتي وعظمتي لا يعتصم عبد من عبادي بمخلوق دوني أعرف ذلك من نيته إلا قطعت أسباب السماء من يده ، وأسخت الأرض من تحت قدميه ، ثم لا أبالي بأي أوديتها هلك !!) .

هل يجوز تعليق التمائم إذا كانت من القرآن أو أسماء الله وصفاته ؟

اختلف العلماء في ذلك :

- فقالت طائفة بجوازه ، وحملوا الحديث على التمائم التي فيها شرك ، وهو قول عبد الله بن عمرو بن العاص وظاهر ما روى عن عائشة ، وبه قال أبو جعفر الباقي وأحمد في رواية ، وقد روى أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان يكتب بعض الأدعية في ألواح ويعلقها في عنق صغاره بينما كان يحفظها لأولاده الكبار .

- ومنع منه آخرون : كابن مسعود وابن عباس ، وهو قول حذيفة وعقبة بن عامر ، وبه قال جماعة من التابعين منهم أصحاب ابن مسعود وأحمد في رواية اختارها كثير من أصحابه ، وجزم بها المتأخرون ، واحتجوا بالحديث السابق وما في معناه .

والذي يقتضيه النظر هو المنع من ذلك سداً للذرائع لكونه قد يفضى إلى تعليق التمائم الشركية ، بالإضافة إلى كون المعلق عرضه للامتهان ، إذ قد يحمل في حال قضاء الحاجة والاستنجاء ونحو ذلك ، فضلا عن كون الرواية الواردة فى ذلك عن عبد الله بن عمر بن عاص ضعيفة .

المطلب الخامس

الحلف بغير الله

ومن الشرك أيضاً الحلف بغير الله ، وهو من الشرك الأصغر ، وقد يكون من الشرك الأكبر بحسب حال قائله ومقصده .

فإن كان يحب المحلوف به كما يحب الله ، أو يعظمه كما يعظم الله ، أو يخشاه بالغيب كما يخشى الله ، فإنه بهذا يكون قد وقع في الشرك الأكبر المخرج من الملة .

وقد رأينا كثيراً من الناس من يحلفون بالله كذباً غير مبالين ، فإذا استحلفوا بمن يعظمونه من الموتى والأولياء تراجعوا وصدقوا خوفاً من عقاب ذلك الولي وانتقامه منهم ، كأن هذا الولي أعز وأقدر وأغير من الله ! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

- عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال : « من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك» رواه الترمذي والحاكم .[1]

- عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « إن الله تعالى ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت .» متفق عليه

- عن بريدة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من حلف بالأمانه فليس منا .» [2].

- عن ابن عمر أنه سمع رجلاً يقول : لا والكعبة ، فقال ابن عمر : لا تحلف بغير الله فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك » [3] .

---

(١) الترمذى فى الأيمان باب ٨ حديث ١٥٣٥ ، وقال حديث حسن ١١٠/٤ .

(٢) أبو داود فى الأيمان باب ٦ حديث ٣٢٥٣ وإسناده صحيح ٥٧١/٣ .

وقد تنازع الناس في جواز الحلف بالنبي ﷺ مع اتفاقهم بأنه لا يحلف بشئ من المخلوقات المعظمة كالعرش والكرسي والكعبة والملائكة .

- فذهب جمهور العلماء كمالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد في أحد قوليه إلى أنه لا يحلف بالنبي ﷺ كما لا يحلف بشئ من المخلوقات ، ولا تجب الكفارة على من حلف بشئ من ذلك وحنث .

- وذهب أحمد بن حنبل في رواية عنه أن يحلف بالنبي ﷺ خاصة لأنه يجب الإيمان به خصوصاً ، ويجب ذكره في الشهادتين والأذان ، فللإيمان به اختصاص لا يشركه فيه غيره .

والصواب هو ما عليه عامة المسلمين سلفهم وخلفهم أنه لا يحلف بمخلوق لا نبي ولا غير نبي، ولا ملك من الملائكة ، ولا ملك من الملوك ، ولا شيخ من الشيوخ ، وذلك لعموم الأدلة التي تنهى عن الحلف بغير الله .

المبحث الثاني

توحيد الطاعة والانقياد

أجمع المسلمون على أنه لا حكم إلا لله تعالى ، فلا حرام إلا ما حرمه ، ولا حلال إلا ما أحله ، ولا واجب إلا ما أوجبه ، ولا دين إلا ما شرعه لم يكن له شريك في الخلق ، فلا ينبغي أن يكون له شريك في الأمر .

- قال تعالى : ﴿ **إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم** ﴾ الآية [يوسف : ٤٠] .

- وقال تعالى : ﴿ **ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين** ﴾ [الأعراف : ٥٤] .

فليس لأحد كائناً من كان أن يعقب على حكمه ، ولا أن يشرك به في طاعته ، ولا أن يبغي بشرعه بدلاً ، فمن فعل ذلك فقد خلع الربقة وفارق الملة .

ولقد ظلت هذه المعاني بدهية في حس الأجيال السابقة، فلم يحفظ التاريخ خلافا يذكر حول كفر من ترك الشرع المحكم المنزل على محمد وتحاكم إلى غيره ولو إلى شريعة منسوخة ، لأنه يكون بذلك قد جعل لله نداً في الطاعة والاتباع ، بل واتفقوا أيضاً على وجوب قتاله بلا خلاف ! .

ولكن الفتن المعاصرة قد كادت أن تطمس برذاذها الآسن جلاء هذه الحقيقة الناصعة فارتاب فيها المرتابون ، وأصبح الناس فيها فريقين يختصمون ، ومن هنا كان لزاماً علينا أن نتناول هذه القضية بشئ من التفصيل آملين في عودة الأمور إلى نصابها ، مبتدئين في ذلك بتحرير محل النزاع .

محل النزاع :

لا خلاف يذكر على أن الحاكم إذا التزم بشرائع الإسلام في الجملة بحيث

كانت هي مرجعه الدائم الذي يرجع إليه في كل أمر ، ويعول عليه في كل قضية ، ولكنه زلت به القدم في موقف عارض فحكم فيه بغير ما أنزل الله ميلاً مع الهوى لشهوة أو لقرابة أو غير ذلك – فإنه لا يخرج بذلك من الملة إلا بالاستحلال أو الجحود ، وأن فعله هذا يلتحق بسائر الكبائر وإن كان من أعتاها وأغلظها ، وإلى هذه الصورة وأشباهها ترجع عبارات السلف : كفر دون كفر – ليس بالكفر الذي تذهبون إليه – كفر لا ينقل من الملة ... إلخ هذه العبارات التي أثرت عن كثير منهم عند تفسير قوله تعالى : ﴿**ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون**﴾ [المائدة : ٤٤] .

وإنما وقع الخلاف حديثا فيمن يمتنعون عن التزام شرائع الإسلام ، ويتركون الحكم بالشرع المحكم المنزل على محمد ﷺ ويقدمون عليه شرائع اليهود والنصارى والملاحدة في خطة ثابتة ومنهاج دائم مطرد ، بحيث لا يملك قاضيهم أن يرد الأمر إلى الكتاب والسنة ، فإن فعل كان ناكثا لعهده وقسمه ، مخالفاً لما تعهد بتعظيمه والعمل به ، ثم يوالون على ذلك ويعادون على ذلك ، فمن تابعهم على ما هم عليه من عناد وضلالة قربوه ومكنوه ، ومن دعا إلى نبذ هذا الباطل أبعدوه وحاربوه .

فمحل هذا الخلاف إذن هو الامتناع عن الالتزام بالحكم بشرائع الإسلام ، وتقديم غيرها عليها على وجه الدوام والثبات ، بحيث يصبح الحكم بغير ما أنزل الله هو معيار الشرعية ، والحكم بالشرع شططاً وخروجاً على هذه الشرعية !! وبحيث يقسم بالقرآن على الحكم بخلاف القرآن !!

هذه هي الصورة المستحدثة للحكم بغير ما أنزل الله ، وحولها فقط سيكون حديثنا بإذن الله ، وسوف نبدأ بتجلية الفرق بين الصورتين إحكاماً للأمر ، وزيادة في البيان والإيضاح .

الفرق بين الانحراف العارض عن الحكم بما أنزل الله ، وبين ظاهرة الامتناع عن التزام الحكم بشرائع الإسلام

– أن الحاكم في الصورة الأولى قد التزم الحكم بشرائع الله ، وأعلن عن إذعانه

وانقياده لها ، فأصبح انحرافه في قضية ما شذوذاً عن الأصل الثابت والمنهاج الدائم المضطرد ، فإذا ما عاد إلى الحكم بالحق فقد عاد إلى خطته الأصلية في الحكم والتحاكم، وحدث التوافق التام بين ما أعلنه من منهج وبين ما مارسه من تطبيق .

أما في الصورة الثابتة فقد أصبح الانحراف هو الأصل الثابت الدائم ، بل هو الشريعة المهيمنة الحاكمة التي نسخت كل ما تعارض معها من الشرائع الأخرى ، فعندما تبدل أحكام الله وتسن بدلاً منها تشريعات أخرى ينص دائماً على إلغاء العمل بما يتعارض مع هذه التشريعات من أحكام أو نظم أخرى .

٢- أن مرجع الحاكم في الصورة الأولى إنما هو إلى الكتاب والسنة ، فهما قانونه المعلن وشريعته الحاكمة ، فإذا ما أشكل عليه أمر رجع إلى المأثور من أقوال الصحابة والتابعين ، أو إلى الراجح من فقه أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ابن حنبل وغيرهم من الفقهاء ليتعرف على حكم الله فيما عرض عليه .

أما الحاكم في الصورة الثانية فإنه يرجع إلى أهواء البشر والشرائع الوضعية الوافدة ، فذلك هو قانونه المعلن ، وتلك هي شريعته الحاكمة ، فإذا ما أشكل عليه الأمر رجع إلى الفقه الفرنسي أو الفقه الألماني أو الفقه الإيطالي يستلهم من ذلك الحكم في محل النزاع !!

٣- أن الحجة القاطعة والحكم الأعلى في الصورة الأولى هو الله عز وجل ، فلا حلال إلا ما أحله ، ولا حرام إلا ما حرمه ، ولا دين إلا ما شرع وأما ما يحدث من خلل فهو انحراف عارض فى أمور جزئية ، لا تبدل فيه الشرائع ، ولا تغير فيه القواعد الكلية ، فالأصل هنا أن القاضي أو الحاكم خاضع لحكم الله عز وجل باحث عنه متقيد به ، لا يبتغي به بدلاً ولا عنه حولاً .

أما الحكم الأعلى في الصورة الثانية فإنما هو محض الهوى وما يوحى الشيطان إلى أوليائه من ضلالات وأباطيل يسمونها نظماً وتشريعات وقوانين ! فالقاضي أو الحاكم هنا

منخلع عن حكم الله غير ملتزم به من حيث المبدأ ، متعبد لأهواء شعبه بسن لهم ما يشتهون ، ويسبغ الشرعية على ما تجنح إليه أهواؤهم وما يفترون .

٤- أن معيار العدل والإصابة في الصورة الأولى يتمثل فى مدى إصابة الحاكم لحكم الله عز وجل وتحقيقه لمقاصد شريعته ، بخلاف معيار العدل في الصورة الثانية فإنه يتمثل في مدى استجابة الحاكم لأهواء شعبه ، أو مدى موافقته للقوانين الوضعية الوافدة نصاً وروحاً .

٥- أن الحكم بالكتاب والسنة في الصورة الأولى هو الحق وهو الصواب ، بخلاف الصورة الثانية فإن الحكم فيها بشئ من ذلك يعد نقضاً للعهد ، وهتكاً للمواثيق ، وخروجاً من الصراط المستقيم ، بل جريمة جنائية تستوجب تقديم صاحبها إلى محكمة الجنايات ! فلو أن قاضياً في ظل هذه النظم حكم بقطع يد سارق أو برجم زانٍ فإنه يكون قد حكم بما يخالف الصواب ، وخرج على مقتضى القانون الواجب الاتباع ، فينقض حكمه ، وينظر في أمره ليجرى عليه ما يستحقه من جزاءات وعقوبات ، أما إذا عمل على تنفيذ مثل هذا الحكم فإنه يقدم هو ومن أعانه على ذلك إلى محاكمة جنائية بتهمة إحداث عاهة مستديمة ! أو بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد ، وما ذلك إلا لأن القانون لا يقر هذه العقوبات ، ولا يعترف بهذه التشريعات ، فهذا فارق جوهري لا بد أن ينتبه إليه ، فحكم الله في الصورة الأولى هو الحق والصواب ، أما في الصورة الثانية فهو منكر أو جريمة تستوجب العقاب !

وسوف نبين فيما يلي مدى تعارض الامتناع عن الالتزام بالحكم بشريعة الله مع قواعد الاعتقاد الكلية ، وكيف أنها تلتحق بالشرك الأكبر المخرج من الملة .

المطلب الأول

الامتناع عن التزام الحكم بالشريعة ناقض لأصل الدين

لقد تمهد فى قواطع الإسلام ومحكماته أن الحجة القاطعة والحكم الأعلى هو الشرع لا غير ، فلا حلال إلا ما أحله الله ورسوله ، ولا حرام إلا ما حرمه الله ورسوله ، ولا دين إلا ما شرعه الله ورسوله ، وإن من أحل الحرام المجمع عليه ، أو حرم الحلال المجمع عليه ، أو بدل الشرع الجمع عليه ، أو امتنع عن التزام الحكم به والتحاكم إليه كان مرتدا عن الإسلام باتفاق المسلمين .

ومما يدل على أن الامتناع عن التزام الحكم بالشريعة والتحاكم إليها ناقض لأصل الدين ما يلى :

أولا : أن الامتناع عن التزام الحكم بشرائع الإسلام منازعة لله في الربوبية

ذلك أن الخلق والأمر من أخص خصائص الربوبية وأجمع صفاتها . كما قال تعالى : ﴿ **ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين** ﴾ [الأعراف : ٥٤] ولهذا أجاب بهما موسى – عليه السلام – فى مقام المحاجة مع فرعون عندما ابتدره سائلا : ﴿ **قال فمن ربكما يا موسى** ﴾ ؟ [طه : ٤٩] فكان جواب الكليم – عليه السلام – : ﴿**ربنا الذى أعطى كل شئ خلقه ثم هدى**﴾ [طه : ٥٠] ومن قبل ذلك قال الخليل إبراهيم – عليه السلام – فى وصفه لربه ﴿ **الذى خلقنى فهو يهدين** ﴾ [الشعراء : ٧٨] ومن بعد ذلك أمر محمد ﷺ أن يسبح باسم ربه الأعلى الذى تفرد بهذين الوصفين فقال تعالى: ﴿ **سبح اسم ربك الأعلى الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى** ﴾ [الأعلى : ١، ٢] .

والأمر فى لغة الشارع يأتى بمعنيين :

الأول : الأمر الكونى وهو الذى به يدبر شئون المخلوقات ، وبه يقول للشئ كن فيكون ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون** ﴾ [يس : ٨٢] وقوله تعالى : ﴿ **وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر** ﴾ [القمر : ٥٠] .

الثانى : الأمر الشرعى : وهو الذى به يفصل الحلال والحرام الأمر والنهى وسائر الشرائع ، ومنه قوله تعالى : ﴿**وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون** ﴾ [السجدة : ٢٤] .

وإذا كانت البشرية لم تعرف فى تاريخها من نازع الله فى عموم الخلق أو الأمر بمفهومه الكونى فقد حفل تاريخها بمن نازع الله فى جانب الأمر الشرعى وادعى مشاركته فيه ، فقد حكى لنا القرآن الكريم عن من قال : ﴿ **سأنزل مثل ما أنزل الله** ﴾ [الأنعام : ٩٣] ، ومن قال : ﴿ **ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد** ﴾ [غافر : ٢٩] ، ورأينا فى واقعنا المعاصر من قال : لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة ! بل من اجترأ على ربه وقال : إن القوانين الوضعية خير من الشريعة الإسلامية ، لأن الأولى تمثل الحضارة والمدنية ، والثانية تمثل البداوة والرجعية !!

ولا يتحقق توحيد الربوبية إلا بإفراد الله جل وعلا بالخلق والأمر بقسميه : الكونى والشرعى ، وإفراده بالأمر الشرعى يقتضى الإقرار له وحده بالسيادة العليا والتشريع المطلق ، فلا حلال إلا ما أحله ، ولا حرام إلا ما حرمه ، ولا دين إلا ما شرعه ، ومن سوغ للناس اتباع شريعة غير شريعته فهو كافر مشرك .

وقد اتفق الأصوليون أجمعون على أن الحاكم لجميع أفعال المكلفين إنما هو الله عز وجل ، فهو وحده مصدر جميع الأحكام الشرعية ، ولذلك اشتهر من أصولهم: (لا حكم إلا لله).

حتى هؤلاء الذين قالوا باستقلال العقل بمعرفة بعض الأحكام الشرعية لم ينازعوا

في هذا الأصل السابق ، وإنما كان نزاعهم حول كيفية التعرف على حكم الله عز وجل ، فدور العقل عندهم هو دور التعرف على حكم الله الكاشف عنه أحياناً ، مع اتفاق الجميع على أن الحاكم الذي يصدر الأحكام وينشئها إنما هو الله عز وجل ، ومن هنا كان اتفاقهم على تعريف الحكم الشرعي بأنه : (خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين طلباً أو تخييراً أو وضعاً) ، وقسموه إلى قسمين :

- **الحكم التكليفي** : وهو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين طلباً وتخييراً ، وأقسامه خمسة : الإيجاب والتحريم والكراهة والندب والإباحة .

- **الحكم الوضعي** : وهو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين على جهة الوضع ، وهو ما اقتضى وضع شئ سبباً لشئ أو شرطاً له أو مانعاً منه .

وعلى هذا فمن امتنع عن الالتزام بالحكم بشرائع الله عز وجل ، وأعطى نفسه حق إصدار أحكام عامة ملزمة على سبيل الإيجاب أو التخيير أو الوضع على خلاف أمر الله ورسوله ، وسن ذلك للناس قانوناً عاماً واجب الاتباع فقد ضاد الله في شرعه وحكمه ، ونازعه في ربوبيته وألوهيته ، ولا ريب في شركه وكفره لعدوانه على حرم الربوبية ، إذ لا فرق بين من ينازع الله في صفة الخلق ، وبين من ينازعه في صفة الأمر ، فكلاهما طاغوت مشرك متمرد على مقام العبودية ، منتهك لحرم الربوبية والألوهية .

وقد كانت ربوبية الأحبار والرهبان في بني إسرائيل من هذا القبيل ، فقد أحلوا حرام الله وحرموا حلاله ، فتابعهم الناس على ذلك ، فلم تكن الربوبية فيهم فى جانب الخلق أو الأمر الكونى ، بل كانت فى جانب الهداية والأمر الشرعى .

- عن عدي بن حاتم أنه سمع النبي ﷺ يقرأ : ﴿ **اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ...** ﴾ [التوبة : ٣١] فقلت : إنا لسنا نعبدهم ، قال : « أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه ، ويحلون ما حرم الله فتحلونه ؟» فقلت : بلى ،

قال : « فتلك عبادتهم » رواه أحمد والترمذي [١]

فحقيقة الإقرار بالربوبية لا تتمثل فى إفراد الله جل وعلا بالخلق والتدبير الكونى فحسب بل تمتد لتشمل إفراده تعالى بالأمر والقضاء الشرعى ، وقبول ما جاء به رسوله ﷺ من الهدى والشرائع ، وذلك لأن المنازعة فى الأمر الشرعى كالمنازعة فى الأمر الكونى ولا فرق ، فإن الذى أوجب الرضا بقدره هو الذى أوجب التحاكم إلى شرعه ، وهو القائل: ﴿ **إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه** ﴾ [يوسف : ٤٠] والقائل : ﴿ **أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله** ﴾ [الشورى : ٢١] .

ثانياً : عدم التزام الحكم بشرائع الإسلام كفر بالألوهية

فإن الإله هو المألوه المعبود الذى يستحق العبادة ، وإن حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا، ففي الحديث المتفق على صحته قوله ﷺ :

« يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا .»

وعبادة الله عز وجل لها ركنان عظيمان : كمال المحبة ، وكمال الخضوع والطاعة ، فلا تتحقق عبادة ولا يثبت إيمان إلا بتوافرهما جميعاً .

فالانقياد لله عز وجل والتزام طاعته هو أحد ركني العبادة ، فمن زعم حب الله عز وجل وتصديقه ولكنه رفض الطاعة له أو الانقياد لأمره ورسم لنفسه طريقاً آخر مضاداً للصراط المستقيم الذي أمر الله به واتخذ ذلك منهجاً ثابتاً وديدنا مضطرداً فقد كفر بألوهية الله عليه ، وجعل نفسه نداً للذي خلقه ، فإذا ما انضم إلى هذا أن والى على ذلك وعادى على ذلك ، وشرح بهذا التمرد صدراً ، وأقسم على احترامه والتمسك به ، وصب ويله وبطشه على كل من دعا إلى خلافه من إقامة الدين والتزام شرائعه

(١) أخرجه الترمذى فى التفسير حديث ٣٠٩٥ بغير هذا اللفظ ، وقال غريب .

كما هو ديدن الطواغيت في واقعنا المعاصر فقد شهد على نفسه بما لا ينبغي أن يختلف عليه من الإشراك والردة .

قال تعالى : **﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾** [الأنعام : ١٢١] .

– وقد روى الحافظ ابن كثير عن سعيد بن جبير قال : خاصمت اليهود النبي ﷺ فقالوا : نأكل مما قتلنا ولا نأكل مما قتل الله ؟! فأنزل الله هذه الآية [١] .

– وروى [٢] أيضاً عن ابن عباس قال : لما نزلت : **﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾** أرسلت فارس إلى قريش أن خاصموا محمداً وقولوا له : فما تذبح أنت بيدك بسكين فهو حلال ، وماذبح الله عز وجل بشمشير من ذهب يعني الميتة فهو حرام ؟! فنزلت هذه الآية ، **﴿ وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾** [الأنعام : ١٢١] .

– قال ابن كثير [١] : **﴿وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾** أي : حيث عدلتم عن أمر الله لكم وشرعه إلى قول غيره فقدمتم غيره عليه فهذا هو الشرك كقوله تعالى : **﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ﴾** [التوبة : ٣١] .

والمقصود في هذا المقام أن الله عز وجل قد جعل عدولهم إلى غير شريعة الله يعد إشراكاً بالله .

ثالثاً : عدم التزام الحكم بشرائع الإسلام نقض للإيمان المجمل :

فقد تمهد فى أصول أهل السنة والجماعة أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، وأن أصله تصديق الخبر والانقياد للأمر ، وأن من لم يحصل فى قلبه التصديق والانقياد فهو كافر بالله العظيم .

(١ ، ٢) تفسير ابن كثير جـ٢ ص ١٧١ .

فلا يثبت عقد الإيمان بمجرد التصديق الخبرى ، بل لا بد من التكلم بالإيمان على وجهه الإنشاء المتضمن للالتزام والانقياد ، ولهذا لما جاء نفر من اليهود إلى النبى ﷺ وقالوا : (نشهد أنك لرسول) لم يكونوا مسلمين بذلك لأنهم قالوا ذلك على سبيل الإخبار عما فى أنفسهم فحسب ، أى نعلم ونجزم أنك رسول الله ، قال : « فلم لا تتبعونى » ، قالوا نخاف يهود !

يقول ابن القيم رحمه الله : (ونحن نقول : الإيمان هو التصديق ، ولكن ليس التصديق مجرد اعتقاد صدق المخبر دون الانقياد له ، ولو كان مجرد اعتقاد التصديق إيماناً لكان إبليس وفرعون وقومه وقوم صالح واليهود الذين عرفوا أن محمداً رسول الله كما يعرفون أبناءهم مؤمنين مصدقين ، فالتصديق إنما يتم بأمرين : أحدهما : اعتقاد الصدق ، والثانى : محبة القلب وانقياده) (١) .

ويقول القسطلانى فى تعريف الإيمان : (وهو لغة التصديق ، وهو كما قال التفتازانى : إذعان لحكم المخبر وقبوله ، فليس حقيقة التصديق أن يقع فى القلب نسبة التصديق إلى الخبر أو المخبر من غير إذعان وقبول ، بل هو إذعان وقبول لذلك بحيث يقع عليه اسم التسليم) (٢).

ويقول الكمال بن الهمام : (فلا بد فى تحقيق الإيمان من المعرفة : أعنى إدراك مطابقة دعوى النبى للواقع ، ومن أمر آخر : هو الاستسلام الباطن والانقياد لقبول الأوامر والنواهى المستلزم ذلك الاستسلام والانقياد للاجلال ، أى لإجلال الله تعالى وعدم الاستخفاف بأوامره ونواهيه) (٣) .

- **وقال ابن راهويه :** قد أجمع المسلمون أن من سب الله أو سب رسوله ﷺ ، أو دفع شيئا مما أنزل الله ، أو قتل نبيا من أنبياء الله أنه كافر بذلك ، وإن كان مقرا

---

(١) الصلاة لابن القيم : ١٩ - ٢٠ .
(٢) إرشاد السارى : ٨٢/١ .
(٣) المسايرة للكمال بن الهمام الحنفى : ٣٠٨ .

بما أنزل الله [1] .

وإننا لو أثبتنا إيماناً أو صححنا توحيداً لمن كان حظه من الشرائع السماوية مجرد اعتقاد صدقها وأنها منزلة من عند الله لحكمنا بإيمان من في الأرض كلهم جميعاً !!

– ألم يقل الله في أهل الكتاب : ﴿ **الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم** ﴾ [البقرة : ١٤٦] .

–وقال في المشركين : ﴿ **فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون** ﴾ [الأنعام : ٣٣] .

– وقال فى قوم فرعون : ﴿ **وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم** ﴾ [النمل : ١٤] .

– ألم يمت أبو طالب على الكفر رغم إقراره بأن دين محمد من خير أديان البرية ، وهو القائل :

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً

وكذلك هرقل الذى أعلن تصديقه النبى ﷺولم يمنعه من اتباعه إلا على خشيته على ملكه ، وقصته معروفه في كتب السنة .

ذلك أن آيات الله مبصرة فلا يملك القلب البشري تجاهها إلا الإذعان والتسليم ، لا سيما إذا ما عرضت خالية من التشويه والتحريف ، ولكن يختلف الناس بعد ذلك في الموقف العملي : أهو الإخبات والطاعة ؟ أم الإباء والاستكبار ؟!

فالإيمان – كما سبق – ليس مجرد التصديق ، ولكنه الإقرار والطمأنينة ، وذلك لأن التصديق إنما يعرض للخبر فقط ، فأما الأمر فليس فيه تصديق من حيث هو أمر ، وكلام الله خبر وأمر ، فالخبر يستوجب تصديق المخبر والأمر يستوجب الانقياد له

---

(١) الصارم المسلول لابن تيمية : ٥١٢ .

والاستسلام ، وهو عمل في القلب جماعه الخضوع والانقياد للأمر وإن لم يفعل المأمور به ، فإذا قوبل الخبر بالتصديق والأمر بالانقياد فقد حصل أصل الإيمان في القلب وهو الطمأنينة والإقرار ، فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة ، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد .

شبهة وجوابها :

ولكن تبقى بعد ذلك شبهة : وهي أن هذه النصوص السابقة إنما هي في قوم رفضوا الدخول في الإسلام من البداية، وأبوا أن يذعنوا له رغم معرفتهم بأنه حق من عند الله ، أما هؤلاء الممتنعون عن التزام الشرائع أو الحكم بها قد أعلنوا قبولهم للإسلام في الجملة .

ويجاب عن هذا بأنه قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أنه لا فرق بين من يدفع جميع ما أنزل الله على عباده وبين من يدفع شيئاً واحداً من ذلك ، كما لا فرق بين من يكذب بالقرآن كله وبين من يكذب بسورة واحدة من سوره أو حتى آية واحدة من آياته ، ولا بين من يجحد الإسلام من البدايه ومن يجحد حكماً واحداً من أحكامه، فمن أعلن قبوله للإسلام والتزامه بشرائعه جملة ، ثم رد شيئا من أحكامه القطعية فقد خرق بذلك قاعدة الخضوع والتزام الطاعة وهي التي تمثل إحدى دعامتي التوحيد كما سبق القول .

رابعاً : عدم التزام الحكم بشرائع الإسلام استحلال للحكم بغير ما أنزل الله

لقد اتفقت الأمة على أن استحلال المحرمات القطعية كفر بالإجماع ، لم ينازع فى ذلك – فيما نعلم – أحد ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية :

(والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه ، أو حرم الحلال المجمع عليه ، أو بدل

الشرع المجمع عليه كان كافراً ومرتداً باتفاق الفقهاء ، وفى مثل هذا نزل قول الله تعالى: ﴿ **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون** ﴾ أى هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله) (١) .

وإن في الامتناع عن الالتزام بشرائع الإسلام أو بالحكم بها استباحة لما حرم الله ورسوله ﷺ ، وذلك أن الاستحلال ليس مجرد عدم الاعتقاد بأن الله قد حرم هذا الشئ ، بل يكون أيضاً مع اعتقاد حرمته وعدم التزام هذا التحريم .

فللاستحلال صورتان :

- **الأولى** : عدم اعتقاد الحرمة ، ومرده حينئذ إلى خلل في الإيمان بالربوبية والرسالة ، ويؤدى إلى كفر التكذيب .

- **الثانية** : اعتقاد الحرمة والامتناع عن التزام هذا التحريم ، ومرده في هذه الحالة إما إلى خلل في التصديق بصفة من صفات الشارع جل وعلا كالحكمة والقدرة ، وإما لمجرد التمرد واتباع هوى النفس .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية :

وبيان هذا أن من فعل المحارم مستحلاً لها فهو كافر بالاتفاق ، فإنه ما آمن بالقرآن من استحل محارمه ، وكذلك لو استحلها من غير فعل ، والاستحلال : اعتقاد أن الله لم يحرمها وتارة بعدم اعتقاد أن الله حرمها ، وهذا يكون لخلل في الإيمان بالربوبية ، ولخلل في الإيمان بالرسالة ، ويكون جحداً محضاً غير مبني على مقدمة .

وتارة يعلم أن الله حرمها ، ويعلم أن الرسول إنما حرم ما حرمه الله ، ثم يمتنع عن التزام التحريم ويعاند المحرم فهذا أشد كفراً ممن قبله ، وقد يكون هذا مع علمه أن

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٦٧/٣ .

من لم يلتزم هذا التحريم عاقبه الله وعذبه ، ثم إن هذا الامتناع والإباء إما لخلل في اعتقاد حكمة الآمر وقدرته فيعود هذا إلى عدم التصديق بصفة من صفاته ، وقد يكون مع العلم بجميع ما يصدق به تمرداً أو اتباعاً لغرض النفس ، وحقيقته كفر هذا لأنه يعترف لله ورسوله بكل ما أخبر به ، ويصدق بكل ما يصدق به المؤمنون ، لكنه يكره ذلك و يبغضه ويسخطه لعدم موافقته لمراده ومشتهاه ، ويقول أنا لا أقر بذلك ولا ألتزمه ، وأبغض هذا الحق وأنفر عنه فهذا نوع غير النوع الأول ، وتكفير هذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام [1]» .

فلا يشترط إذن في الاستحلال أن يكون دينياً ، أي يعتقد حل المحرمات ديناً ، بل يكفي ألا يلتزم بهذا التحريم وإن كان مقراً به لكي يكون مستحلاً كافراً بإجماع الأمة .

ويقول الجصاص فى أحكام القرآن فى تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم .. الآية** ﴾ : وفى هذه الآية دلالة على أن من رد شيئاً من أوامر الله تعالى أو أوامر رسوله ﷺ فهو خارج من الإسلام ، سواء رده من جهة الشك فيه أو من جهة ترك القبول والامتناع من التسليم ، وذلك يوجب صحة ما ذهب إليه الصحابة فى حكمهم بارتداد من امتنع من أداء الزكاة وقتلهم وسبى ذراريهم ، لأن الله تعالى حكم بأن من لم يسلم للنبى ﷺ قضاءه وحكمه فليس من أهل الإيمان[2] .

فمن امتنع عن التزام الحكم بشرائع الإسلام ، وتحاكم في الدماء والأموال والأعراض إلى غير ما أنزل الله ، وشرع للناس من الأحكام ما لم يأذن به الله فإنه يكون مستجيزاً مخالفة حكم الله ، مستحلاً للحكم بغير ما أنزل الله ، وتكفيره معلوم بالاضطرار من دين الإسلام .

---

(١) الصارم المسلول لابن تيمية : ٥٢١، ٥٢٢.
(٢)أحكام القرآن للجصاص ١٨١/٣ .

ولكن سؤالا يرد في هذا المقام :

هل مجرد التحاكم إلى الشرائع الوضعية والتزامها يعد خلعاً للربقة وتحللاً من الالتزام بشرائع الله ؟

وفي الجواب على هذا تفصيل لا غنى عن ذكره :

أولاً : - لا شك أن من أقدم على نقض أحكام الله وتبديل شرائعه ، وأحل أهواء البشر محلها طائعاً مختاراً ، وسن للأمة بذلك نظماً ثابتة ، وألزمها بالحكم بها والتحاكم إليها فإنه مشرك بالله العظيم كافر بربوبته وألوهيته .

ثانياً : أما من ورث ذلك من الحكام ، ولم يقم بنفسه بالتبديل فلا يخلو حاله من صورة من هذه الصور :

- أن يرضى بهذه الأحكام ويعلن التزامها ، ويسعى إلى تدعيمها ونصرتها ، ويعقد ولاءه وبراءه على ذلك ، فهذا لا شك في كفره ، لأن الرضا بالكفر والتزامه كفر بالاتفاق .

- أن يعلن الكفر بها والعزم على تغييرها ، ويتخذ بهذا الصدد خطوات حقيقية تبين صدقه في دعواه ، فهذا قد برئ من الرضا والمتابعة ، وذلك هو المسلم الذي له ذمة الله ورسوله، ويجب على الأمة عونه وتأييده ، وقد يستغرق استكمال التغيير مدداً تطول أو تقصر ، ولكن هذا لا يقدح فى صحة إسلامه ما صدقت أفعاله أقواله .

- أن يروغ في مواقفه ، فلا يعلن صريح الرضا والمتابعة ، ولا صريح الانخلاع والبراءة ، وإنما يتذبذب بين الفريقين لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ، فهذا هو محض النفاق ، وعلى الأمة أن تتابع مواقفه ، وأن تلجئه إلى التزام أحد المنهجين لتفوت عليه ما يريده من الخداع والتلبيس ، فإذا ما أظهر نفاقه بيقين فقد حل دمه وسقطت طاعته .

والحق أن هذا الموقف الأخير هو أخطر ما يواجه الدعوة إلى إقامة الدين في هذا العصر لأنه يجعل الناس في هؤلاء المارقين فئتين :

- فئة تحسن الظن بأقوالهم ، فتلقى إليهم السلم ، وتشايعهم بالقول والعمل ، وتتهم الآخرين بالغلو والشطط !

- وفئة أخرى حاكمت أقوالهم إلى أعمالهم ، وشعاراتهم إلى واقعهم فتبين لها كذب المقالات وزيف الشعارات ، فلم تقم لها وزنا وحكمت عليهم بما أسفر عنه استقراء واقعهم ، ورصد حقيقتهم .

وإن المعركة الحقيقية في مثل هذه المواقع لا بد أن تكون على محورين :

- **الأول** : بيان حقيقة التوحيد وتبليغها للكافة حتى يستفيض العلم بأنه لا حكم إلا لله .

- **الثاني** : بيان حقيقة الواقع ورصده بمنتهى الموضوعية والدقة ، حتى يتبين للناس مدى مراغمة هذه النظم للحق ، وامتناعها عن الالتزام بأحكام الله ، ومحاداتها الحقيقية لله ورسوله ، وحتى يدرك الناس حقيقة الشعارات والتصريحات .

- ذلك أن من الناس من يجهل حقيقة التوحيد وعلاقته بالحكم والتشريع .

- ومنهم من يجهل حقيقة الواقع تحت تأثير أبواق التضليل والدعاية وخبراء الخداع والتلبيس ! وهؤلاء يمثلون في الواقع نسبة عالية لا يستهان بها ، وفيهم الدعاة والهداة من حملة القرآن والسنة ممن يقرون بالقضية في جانبها النظري ، بل ربما تعتبر عند كثير منهم من البدهيات والمسلمات ، ولكنهم فتنوا بالشعارات والتصريحات التي تؤكد حرص هذه النظم على إقامة الدين ، وتطبيق أحكامه ، وأنه لا مناص من ذلك بعد الفراغ من الدراسة والإعداد ، وتحقق الملاءمة السياسية وبعض الاعتبارات ، وتمضي السنوات تلو السنوات ، والحال هو الحال اللهم إلا مزيداً من الكفر والضلالات !

المطلب الثانى

نماذج من فتاوي أئمة المسلمين في ظاهرة الامتناع عن التزام الحكم بالشرائع

ابن كثير : [1]

قال عند تفسير قوله تعالى : ﴿ **أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون** ﴾ [المائدة : ٥٠].

« ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله تعالى المشتمل على كل خير ، الناهي عن كل شر ، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله ، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الجهالات والضلالات ، وكما يحكم به التتار من السياسات المأخوذة عن جنكيز خان الذي وضع لهم الياسق وهو عبارة عن كتاب أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية ، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه فصارت في بنيه شرعاً يقدمونها على الحكم بالكتاب والسنة ، **فمن فعل ذلك فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله** ، فلا يحكم بسواه في قليل ولا كثير .»

ويقول فى البداية والنهاية [2]: فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر ، فكيف بمن تحاكم إلى الياسق وقدمها عليه ؟! من فعل فقد كفر بإجماع المسلمين !) .

---

(١) تفسير ابن كثير : ٦٧/٢ .

ابن تيمية [1]:

(والإنسان متى أحل الحرام المجمع عليه ، أو حرم الحلال المجمع عليه ، أو بدل الشرع المجمع عليه كان كافرا مرتدا باتفاق الفقهاء [1]) .

ويقول في موضع آخر : « فمن استحل أن يحكم بين الناس بما يراه هو عدلاً من غير اتباع لما أنزل الله فهو كافر ، فإنه ما من أمة إلا وهي تأمر بالحكم بالعدل ، وقد يكون العدل في دينها ما رآه أكابرهم ، بل كثير من المنتسبين إلى الإسلام يحكمون بعاداتهم التي لم ينزلها الله كسواليف البادية ، وكانوا الأمراء المطاعين ، ويرون أن هذا هو الذي ينبغي الحكم به دون الكتاب والسنة ، وهذا هو الكفر ، فإن كثيراً من الناس أسلموا ولكن لا يحكمون إلا بالعادات الجارية التي يأمر بها المطاعون ، فهؤلاء إذا عرفوا أنه لا يجوز لهم الحكم إلا بما أنزل الله فلم يلتزموا ذلك ، بل استحلوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل الله فهم كفار»

محمد بن إبراهيم آل الشيخ : [2]

« إن من الكفر الأكبر المستبين تنزيل القانون اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين على قلب محمد ﷺ ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين » .

ثم أخذ يعدد أنواع الحكم بما أنزل الله التي تخرج من الملة فقال :

من أعظم ذلك وأظهرها معاندة للشرع ومكابرة لأحكامه ، ومشاقة الله ورسوله : إيجاد المحاكم الوضعية التي مراجعها القانون الوضعي كالقانون الفرنسي أو الأمريكي أو البريطاني أو غير ذلك من مذاهب الكفار ، وأي كفر فوق هذا الكفر ؟ وأي مناقضة للشهادة بأن محمدا رسول الله بعد هذه المناقضة ؟

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٦٧/٣ .

(٢) رسالة تحكيم القوانين : ١ ، ٧ .

الشيخ عبد العزيز بن باز [1]:

وقد أجمع العلماء على أن من زعم أن حكم غير الله أحسن من حكم الله ، أو أن غير هدى رسول الله ﷺ ، أحسن من هدى الرسول ﷺ فهو كافر ، كما أجمعوا على أن من زعم أنه يجوز لأحد من الناس الخروج على شريعة محمد ﷺ ، أو تحكيم غيرها فهو كافر ضال ، وبما ذكرناه من الأدلة القرآنية وإجماع أهل العلم يعلم السائل وغيره أن الذين يدعون إلى الإشتراكية أو إلى الشيوعية أو غيرها من المذاهب الهادمة المناقضة لحكم الإسلام كفار ضلال أكفر من اليهود والنصارى ، لأنهم ملاحدة ، لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يجوز أن يجعل أحد منهم خطيبا أو إماما فى مسجد من مساجد المسلمين ولا تصح الصلاة خلفهم ، وكل من ساعدهم على ضلالهم ، وحسن ما يدعون إليه ، وذم دعاة الإسلام ولمزهم ، فهو كافر ضال ، حكمه حكم الطائفة الملحدة ، التى سار فى ركابها وأيدها فى طلبها ، وقد أجمع علماء الإسلام .. على أن من ظاهر الكفار على المسلمين وساعدهم عليهم بأى نوع من أنواع المساعدة، فهو كافر مثلهم) .

محمد حامد الفقي [2]: ـ

ذكر في تعليقه على كتاب فتح المجيد معقبا على كلام ابن كثير في قوله تعالى:
﴿ **أ فحكم الجاهلية يبغون** ..﴾ الآية

« ومثل هذا وشر منه من اتخذ كلام الفرنجة قوانين يتحاكم إليها في الدماء والفروج والأموال ، ويقدمها على ما علم وتبين له من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فهو بلا شك كافر مرتد إذا أصر عليها ولم يرجع إلى الحكم بما أنزل الله ولاينفعه أي اسم تسمى به ، ولا أي عمل من ظواهر أعمال الصلاة والصيام ونحوها »

---

(١) مجموع الفتاوى ومقالات متنوعة ٢٧٤/١ .

(٢) فتح المجيد لعبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص : ٤٠٦ .

الشيخ أحمد شاكر [1] : —

إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس ، هي كفر بواح لا خفاء فيه ولا مداورة ، ولا عذر لأحد ممن ينتسب إلى الإسلام كائنا من كان في العمل بها أو الخضوع لها أو إقرارها ، فليحذر امرؤ لنفسه ، وكل امرئ حسيب نفسه !

الشيخ مصطفى صبري شيخ الإسلام في الدولة العثمانية

فصل الدين عن الدولة ارتداد عن الإسلام من الحكومة أولا ومن الأمة ثانيا إن لم يكن ارتداد الداخلين في حوزة تلك الحكومة باعتبارها أفرادا فباعتبارهم جماعة وهو أقصر طريق إلى الكفر من ارتداد الأفراد ، بل أنه يتضمن ارتداد الأفراد أيضا لقبولهم الطاعة لتلك الحكومة المرتدة .

محمد الخضر حسين شيخ الأزهر سابقا [2] :

اما أن تفعل البلاد الإسلامية ما فعلته الدول الغربية من تجريد السياسة من الدين فهو رأي لا يصدر إلا ممن يكن في صدره أن ليس للدين من سلطان على السياسة ، وهذا ما يبثه فئة يريدون أن ينقضوا حقيقة الإسلام من أطرافها حتى تكون بمقدار غيرها من الديانات الروحية التي فصلها أهلها عن السياسة ثم يصبغوا هذا المقدار بأي صبغة أرادوا ، فيذهب الإسلام فلا القرآن نزل ، ولا محمد ﷺ بعث ! ولا الخلفاء الراشدون جاهدوا في الله حق جهاده ! ولا الراسخون في العلم سهروا في تعرف الأصول من مواردها وانتزاع الأحكام من أصولها ! »

إلى أن يقول : «فصل الدين عن السياسة هدم لمعظم الدين ، ولا يقدم عليه المسلمون إلا بعد أن يكونوا غير مسلمين .

---

(١) عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير : ١٧٤/٤ .

(٢) رسائل الإصلاح لمحمد خضر حسين .

الكوثري

«وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على أن دين الإسلام جامع لمصلحتي الدنيا والآخرة ولأحكامهما دلالة واضحة لا ارتياب فيها ، فتكون محاولة فصل الدين عن الدولة كفراً صريحاً منابذاً لإعلاء كلمة الله ، وعداءً موجهاً إلى الدين الإسلامي في صميمه ، ويكون هذا الطلب من الطالب إقراراً منه بالانتباذ والانفصال ، فنلزمه بإقراره فنعده عضواً مفصولاً عن جماعة المسلمين وشخصاً منفصلاً عن عقيدة أهل الإسلام! فلا تصح مناكحته ، ولا تحل ذبيحته ، لأنه ليس من المسلمين ولا من أهل الكتاب !

الدكتور يوسف القرضاوى[1]:

بل إن العلمانى الذى يرفض « مبدأ » تحكيم الشريعة من الأساس ، ليس له من الإسلام إلا اسمه ، وهو مرتد عن الإسلام بيقين ، يجب أن يستتاب ، وتزاح عنه الشبهة ، وتقام عليه الحجة ، وإلا حكم القضاء عليه بالردة ، وجرد من انتمائه إلى الإسلام ، أو سحبت منه « الجنسية الإسلامية » ، وفرق بينه وبين زوجه وولده ، وجرت عليه أحكام المرتدين المارقين ، فى الحياة ، وبعد الوفاة .

(١) الإسلام والعلمانية وجها لوجه د/ يوسف القرضاوى ٧٣ ، ٧٤ .

المطلب الثالث

فتاوي العلماء في شأن من التزم بشريعة غير شريعة الإسلام مع الرضا والاختيار

مسألة تجنيس المسلمين بالجنسية الفرنسية في تونس :

لقد حرصت فرنسا إبان احتلالها لتونس على صبغها بالصبغة الفرنسية والقضاء على الوجود الإسلامي بها ، وذلك بتحويلها إلى قطر يسكنه رعايا فرنسيون : شريعتهم القانون الوضعي الفرنسي ، ولغتهم اللغة الفرنسية تمهيداً لتكوين إمبراطورية فرنسية من أكبر أجزائها أفريقيا الشمالية : تونس والجزائر والمغرب .

وكان من أخطر وسائلهم لذلك تجنيس سكان هذه البلاد بالجنسية الفرنسية ، ومن المعلوم أن المتجنس بالجنسية الفرنسية لا يحتكم إلى شريعة الإسلام ، وإنما يحتكم للقانون الفرنسي الذي يتناقض مع أحكام الشرع الإسلامي تناقضاً جذرياً ، هذا فضلاً عن أن المتجنس زيادة على ذلك يوجب على نفسه برضا واختيار أن يكون جندياً يقاتل تحت الراية الفرنسية حتى المسلمين أنفسهم ، ويخرج طائعاً مختاراً عن جماعة المسلمين .

وقد استجاب عدد من المسلمين لهذه الخطة الماكرة ، فتجنس نفر منهم بالجنسية الفرنسية ، وكونوا بمساعدة الحكومة المحتلة لهم جمعية تدعى جمعية المسلمين الفرنسيين لتنشيط هذا الأمر ، والحكومة من ورائها تنشطها بشتى الوسائل .

واستفتى المسلمون في تونس يومئذ علماءهم في ذلك ، فحجرت حكومة الاحتلال على العلماء الرسميين الإفتاء في هذا الأمر ، فسكت بعضهم وكتم ما أنزل

الله من البينات والهدى ، ولكن فريقاً منهم استعلى على واقع الفتنة ، وصدع بحكم الله ، فأفتي الشيخ أحمد عياد والشيخ التهامي عمار بردة المتجنس وعدم جواز معاملته معاملة المسلم ، وأفتى بذلك من مصر الشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر والسيد رشيد رضا والشيخ علي سرور وغيرهم .

وحدث أن مات أحد هؤلاء المتجنسين في مدينة بنزرت فامتنع المسلمون من قبوله في مقابرهم لأنه مرتد بحكم الفتوى ، إلا أن السلطة امتنعت من الإصغاء لهذه المعارضة، واستفتت مفتى البلدة الشيخ إدريس الشريف فأفتى بالردة وعدم الدفن في مقابر المسلمين ، فنزل هذا الأمر على الحكومة نزول الصاعقة ودفن هذا المارق في مدافن النصارى الغرباء

وكان لذلك الموقف أصداؤه الهائلة ، وتحركت السلطة يومئذ لتدبر مع وزراء السوء وعلماء السوء خطة لمعالجة الأمر ومواجهة هذه الفتاوي التي كان لها أكبر الأثر في تطويق التجنيس وإصابته في مقاتله .

وكانت اضطرابات هائلة وقفت فيها السلطة بغشمها وعتادها ، ووقف فيها المؤمنون عزلاً إلا من الإيمان بالله والثبات على الحق ! وارتوت الأرض يومئذ بدماء الشهداء الذين قتلتهم فتاوي علماء السوء قبل أن يقتلهم رصاص السلطة الغاشمة !.

والذي يهمنا في هذا المقام ذكر الفتاوي الشرعية التي صدرت من كبار العلماء يومئذ في هذا الأمر ، فماذا قال علماء المسلمين يومئذ في نبذ الالتزام بشرائع الإسلام عن رضا واختيار والتزام القوانين الفرنسية ؟!

فتوى الشيخ يوسف الدجوى عضو هيئة كبار العلماء في مصر

لقد قدم إليه أحد التونسيين النازلين بمصر سؤالاً حول هذه القضية ، وهذا نص الاستفتاء والفتوى :

قدم أحد التونسيين إلى حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ يوسف الدجوى من هيئة كبار العلماء في مصر السؤال الآتي :

* **سؤال** : ما قول ساداتنا العلماء أمتع الله بهم الأمة في رجل مسلم تجنس بجنسية أمة غير مسلمة اختيارا منه ، والتزم أن تجرى عليه قوانينها بدل أحكام الشريعة الغراء حتى في الأحوال الشخصية كالنكاح والطلاق والمواريث ، ويدخل في هذا الالتزام أن يقف في صفوفها عند محاربتها ولو لأمة إسلامية ، فهل يكون نبذه لأحكام الشريعة الإسلامية والتزامه لقوانين أمة غير مسلمة طوعا منه ارتداداً عن الدين ، وتجري عليه أحكام المرتدين ، فلا يصلي عليه ، ولا يدفن في مقابر المسلمين ، أو كيف الحال؟. وإذا كان خلع أحكام الشريعة من عنقه والتزامه لقوانين أمة غير مسلمة ردة ، فهل ينفعه أن يقول بعد هذا الالتزام : إني مسلم وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله؟! أفتونا أعلى الله بكم كلمة الدين ، وجعلكم من العلماء الراشدين المرشدين .

أحد التونسيين النازلين بمصر

فأجاب فضيلة الأستاذ حفظه الله تعالى بما يأتي :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وأصحابه ، وبعد : فقد قرأت شيئاً عن هذا الموضوع موضوع التجنس بالجنسية الفرنسية الذي يشير إليه حضرة السائل في سؤاله ، وفي تونس الآن حركة تدمي القلوب وتفتت الأكباد ، وما يراد بتلك الحركة وأمثالها كالظهير البربري المعروف إلا محو الإسلام من تلك البلاد ذات التاريخ

المجيد في خدمة الدين والعلم بما أنجبت من أكابر الفضلاء وفحول العلماء، وإنه ليجب على المسلمين أن يتيقظوا لما يدبر لهم في الخفاء ، وما يراد بهم من الأعداء الذين لايألون جهداً في الكيد لهم ، والتفنن في وسائل الإيقاع بهم ، والعمل على إخراجهم من دينهم واستعبادهم في أوطانهم ، والسير بهم في طريق يؤدي إلى الكفر لا محالة ، وقد استعملوا لذلك ضروب الحيل وشتى الوسائل ، ولقد مر بنا من الحوادث ما فيه مزدجر ، وقام على سوء نيتهم وكذب دعاويهم ما فيه عبرة لأولى الألباب .

التجنس بالجنسية الفرنسية معناه الانسلاخ من جميع شرائع الإسلام !

إن التجنس بالجنسية الفرنسية والتزام ما عليه الفرنسيون في كل شيء حتى الأنكحة والمواريث والطلاق ، ومحاربة المسلمين والانضمام إلى صفوف أعدائهم معناه الانسلاخ من جميع شرائع الإسلام ، ومبايعة أعدائه على ألا يعودوا إليه ولا يقبلوا حكماً من أحكامه بطريق العهد الوثيق والعقد المبرم (وهل بقي بعد هذا من الإسلام شيء) ، وإن هناك فرقاً كبيراً بين من تسوقه الشهوات بسلطانها الشديد إلى الزنا وشرب الخمر مثلاً وبين من يلتزم هذه الأشياء مختاراً لها على شرائع الإسلام التي نبذها وراء ظهره ، وأعطى على نفسه العهود والمواثيق ألا يعود إليها ، فإن صاحب الشهوة يفعل ما يفعل بمقتضى سلطانها الطبيعي القاهر وهو يتمنى أن يتوب الله عليه ، فهو معتقد قبح ما يفعل وسوء مغبته ، وربما كان قلبه ممتلئاً بمحبة الله ورسوله كما قال ﷺ لأصحابه عندما لعنوا ذلك الذي حد في الخمر مراراً « **لا تلعنوه فإنه يحب الله ورسوله** » فمثل هذا يوشك أن يندم على مافعل ويتوب مما اقترف ، وأما حليف الفرنسيين الخارج من صفوف المسلمين طوعاً واختياراً مستبدلاً لشريعة بشريعة وأمة بأمة مقدماً ذلك على اتباع الرسول بلا قاسر ولا ضرورة فلا بد أن يكون في اعتقاده خلل وفي إيمانه دخل ، وإذا حللنا أحواله القلبية ونزعاته النفسية وجدناه منحل العقيدة فاسد الإيمان ، فهو من وادي من قال الله فيهم ﴿ **أ لم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك**

وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً ، وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً ﴾ وهذه الظواهر التي تدل على فساد البواطن ينبغي أن لا نتغافل عنها ولا عما صاحبها من تلك القرائن التي تنطق بالبعد عن حقائق الإيمان وتدل على سوء المقصد وقبح الغاية ، ولله در المالكية في نظرهم البعيد ، حيث لم يقبلوا التوبة من الزنديق الذي قامت القرائن على كذبه في دعوى الإسلام ، وإن لذلك مدى كبيراً في نفسي ، فقد كان لهم من بعد النظر وحسن السياسة للشريعة المطهرة ما يعرفنا أنهم بالمحل الأول من الحكمة واليقظة ، ولولا ذلك لكان الإسلام لعبة في يد هؤلاء الزنادقة ، ولكان المسلمون لديهم مثال الغفلة والبلاهة والجهالة ، فما أسرع ما كانوا يهزءون بهم ويسخرون من عقولهم ، وقد رأينا ذلك في ملاحدة مصر حيث يأتي الرجل بالكفر الصريح ، والإلحاد المكشوف ، والإقذاع الفاحش ، ثم يكتب على صفحات الجرائد أنه يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر ، ويقول بعض ذوي القلوب السليمة من العلماء أنه إن كان كفر بالأمس فقد أسلم اليوم ! ولم يدر أننا صيرنا الإسلام بذلك هزأة الهازئين ، وسخرية الساخرين ، وأضحوكة الزنادقة والملحدين، فجزى الله المالكية عن الإسلام خيراً ، فما أوسع نظرهم، وأعرفهم بتلك النفوس الخبيثة ومقدار تفننها في الخبث والدهاء وما أعظم استعدادها لأن تظهر بكل لون وتتشكل بكل شكل .

لا يمكننا أن نفهم إلا أن هذا استحلال لما حرم الله ورد لما أوجبه

على أننا لو تنزلنا غاية التنزل فلسنا نشك في أن هؤلاء المتجنسين بالجنسية الفرنسية على أبواب الكفر ، وقد سلكوا أقرب طريق إليه ، وليس يخفي ضعف النفوس وتأثرها بما تعتاده وتألفه ، فهي طريق موصلة لغايتها توصيلاً طبيعياً لا محالة ، وقد رأينا المدنية الأوربية وما فعلت بنا ، والتقاليد الغربية وما أفسدت من أبنائنا الذين سارت بهم

مسيراً تدريجياً في طريق الفساد الذي قضى على الدين والآداب والأخلاق قضاء مبرماً ، ومما لا شك فيه أن أبناء أولئك المتجنسين لا بد أن يكونوا خلواً من الإسلام براءً من ذويه ، لا يعرفون غير الكفر ومحبذيه ، ولا شك أن الرضا بالكفر كفر ، والوسيلة تعطى حكم المقصد ، وما لا يتم الكفر إلا به فهو كفر ، ومن عزم على الكفر بعد خمسين عاماً فهو كافر من الآن ، ولا يمكننا أن نفهم إلا أن هذا استحلال لما حرم الله ، ورد لما أوجبه سبحانه وتعالى .

هو رجل اختار غيرنا فلا نقول إنه منا !

وبعد فإن كان هؤلاء يعتبرون أنفسهم مؤمنين فليعلموا أن الحب في الله والبغض في الله من الإيمان ، والحب في الشيطان والبغض في الشيطان من الكفر . وليس هناك ميزان صحيح لوزن الإيمان الصحيح غير الحب في الله والبغض في الله ، وقد ورد في الصحيح أن المرء مع من أحب[1] ، فإنه لا يحبه إلا إذا كان بينه وبينه تشاكل في النفوس وتوافق في النزعات وتقارب في الاستعداد ، وإلا وقع التباين فكانت البغضاء والمقاطعة ، وقد قال ﷺ : « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله ، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار »[2]، ويقول ﷺ أيضا : « لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به» ويقول الله عز وجل ﴿ **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما** ﴾ [النساء : ٦٥]ويقول ﴿ **قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون**

---

(١) رواه البخارى كتاب الأدب باب علام الحب فى الله .

(٢) رواه البخارى كتاب الإيمان باب حلاوة الإيمان .

كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين﴾ [التوبه : ٢٤] ويقول : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾ [المائده : ٥١] ويقول عز من قائل ﴿ لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم ﴾ [المجادلة : ٢٢]والآية على ظاهرها متى كانت المودة قلبية بالغة ذلك الحد الذي ينم عما امتلأت به النفس ، فإن ذلك منبيء عن فساد الإيمان ولا بد، وأي حد أبعد من أن يحارب المسلمين ، ولا يكون في صفوفهم ، ولا يحرم المحارم ، ولا يعتبر طلاقاً شرعياً ولا زواجاً شرعياً ولا ميراثاً شرعياً ، وعلى الجملة فهو رجل اختار غيرنا فلا نقول إنه منا ! وكيف نجعله منا وهو ينادي بأنه ليس منا ؟! بل نقول : إنه فتح بفعله هذا باب الكفر ، ومهد السبيل لأمة بأسرها لخطر الخروج عن حظيرة الإسلام إن عاجلاً ، وإن آجلاً لا قدر الله .

وإنا نرى شبهاً كبيراً بين من يختار أن يسير على شريعة الفرنسيين دون شريعة المسلمين وبين جبلة بن الأيهم الغساني حين لطم الفزاري ، فأراد عمر رضي الله عنه أن يقتص منه ، فلم يرض بحكم الدين ، وفر إلى الشام مستبدلاً المسيحية بالإسلام ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾ [آل عمران : ٨٥].

وأما تلفظه بالشهادتين فلا يفيده مطلقاً ، وقد قلنا : إن شأنهم مخادعة المسلمين والهزء بهم إذا خلوا إلى شياطينهم، وأنت تعلم أن هناك مكفرات كثيرة ذكرها العلماء في باب الردة ، وليس كل من ينطق بالشهادتين يعتبر مسلماً كما بينه الفقهاء ، وقد أكثروا من موجبات الردة خصوصاً الحنفية . أو نقول : إن هذه الأفعال تكذبه في دعواه الإسلام ، وتنطق بأن شهادته هذه ليست من قلب ولا عن عقيدة وإلا لم يأت بما يناقضها ﴿ إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك

لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾ [المنافقون : ١] ، ومع ذلك كله فإنا نقبله ونرحب به متى جاءنا رافضاً ما التزمه من العمل بشريعتهم ، راجعاً إلى حظيرة الإسلام تائباً نادماً على ما كان منه ، والتوبة تجب ما قبلها ، وقد قال تعالى : **﴿ ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وان يعودوا فقد مضت سنة الأولين . وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فإن انتهوا فإن الله بما يعملون بصير . وإن تولوا فاعلموا أن الله مولاكم نعم المولى ونعم النصير﴾** [الانفال : ٣٨ - ٤٠]

إنهم مبشرون ومتعصبون في بلادنا وإن كانوا لا دينيين في بلادهم !

فيا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم ولا تغتروا بأساليب الاستعمار وحيل المستعمرين بعد ما اتضح أمرهم وافتضح سرهم ، ولايلدغ المؤمن من جحر مرتين ، وليعلم المسلمون أن الروح التبشيرية والنزعة الصليبية لا تفارقهم على الرغم من تلك الدعاوي الكاذبة ، فهم مبشرون متعصبون في بلادنا ولو كانوا لادنيين في بلادهم ، ولو فرضنا أنهم قهروكم على ذلك وجبت عليكم الهجرة وجوباً لا هوادة فيه وإلا كنتم ممن يقال لهم **﴿ أ لم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ﴾** [البقرة: ١١٨] ، والأمر أوضح من أن نطيل فيه أو نستدل عليه وهو على ما يقول الله تعالى : **﴿ قد بينا الآيات لقوم يوقنون ﴾** [النساء : ٩٧] **﴿ ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل إن هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير ﴾** [البقرة : ١٢٠] ، هذا وإذا بحثت عن نكبات المسلمين في جميع عصورهم وأدوار تاريخهم وجدتها من علماء السوء وأمراء الهوى . أسأل الله أن يرشد المسلمين إلى صلاح أمرهم واتفاق كلمتهم، وأن يقيهم شر زلل العلماء وجهل الأمراء بمنه وكرمه .

يوسف الدجوى

من هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

فتوى علماء جمعية الهداية الإسلامية في مسألة التجنس

لقد ألفت جمعية الهداية الإسلامية لجنة من أفاضل علمائها تحت رياسة الشيخ علي محفوظ وكيل الجمعية والمدرس بكلية أصول الدين لبحث مسألة التجنس إثر سؤال وجه إليها بهذا الصدد .

وقد رأت اللجنة أن الأدلة على ردة المتجنس قاطعة فكتبت فتوى بذلك ، وقدمتها إلى مجلس إدارة الجمعية ، فقرر نشرها بالصحف تحذيرا للمسلمين من الوقوع في هاوية الارتداد عن الدين : –

ما قول ساداتنا العلماء – أمتع الله بهم الأمة – في رجل مسلم تجنس بجنسية أمة غير مسلمة اختياراً منه ، والتزم أن تجرى عليه أحكام قوانينها بدل أحكام الشريعة الغراء حتى في الأحوال الشخصية كالنكاح والطلاق والمواريث ، ويدخل في هذا الالتزام أن يقف في صفوفها عند محاربتها ولو لأمة إسلامية ، كما هو الشأن في التجنس بالجنسية الفرنسية الآن في تونس !

فهل يكون نبذه لأحكام الشريعة الإسلامية ، والتزامه لقوانين أمة غير مسلمة طوعاً منه ارتداداً عن الدين ، وتجرى عليه أحكام المرتدين ، فلا يصلي عليه ، ولا يدفن في مقابر المسلمين ، أو كيف الحال ؟ . وإذا كان خلع أحكام الشريعة من عنقه ، والتزامه لقوانين أمة غير مسلمة ردة ، فهل ينفعه أن يقول بعد هذا الالتزام : إني مسلم وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ؟. أفتونا أعلى الله بكم كلمة الدين ، وجعلكم من العلماء الراشدين المرشدين

أحد التونسيين النازلين بمصر

الفتوى

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وآله وصحبه ومن والاه .

أما بعد ،،

التجنس بجنسية أمه غير مسلمة ردة عن الإسلام

فإن التجنس بجنسية أمة غير مسلمة على نحو ما في السؤال هو تعاقد على نبذ

أحكام الإسلام عن رضا واختيار واستحلال لبعض ما حرم الله ، وتحريم لبعض ما أحل الله ، والتزام لقوانين أخرى يقول الإسلام ببطلانها ، وينادي بفسادها .

ولا شك أن شيئاً واحداً من ذلك لا يمكن تفسيره إلا بالردة ، ولا ينطبق عليه حكم إلا حكم الردة ، فما بالك بهذه الأربعة مجتمعة في ذلك التجنس الممقوت ؟

١- إن الله تعالى يقول في نبذ أي حكم من أحكام الشريعة : ﴿ **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً** ﴾ [النساء : ٦٥] .

٢- ويقول جل شأنه في النسيء ، وهو من جملة استحلال الحرام وتحريم الحلال : ﴿**إنما النسيء زيادة في الكفر** [1] **يضل به الذين كفروا يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً ليواطئوا عدة ما حرم الله ، فيحلوا ما حرم الله ، زين لهم سوء أعمالهم ، والله لا يهدي القوم الكافرين**﴾ [التوبة : ٣٧] .

٣- ويقول تعالى فيمن التزم شريعة أخرى غير الإسلام: ﴿ **ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين** ﴾ [آل عمران : ٨٥] أضف إلى ما سبق أن التجنس المذكور فيه موالاة للكفار ، ونصرة لهم على المسلمين ، وفيه تعاقد على أن هذا المتجنس يقف في صف الأمة غير المسلمة إذا نفر النفير ولو ضد أمة إسلامية .

ومثل هذه الموالاة ينعي الله على أصحابها ، ويعتبرهم من جملة من والوهم ، ويسمهم بالظلم ، ويتوعدهم بأنه لايهديهم ، ويصفهم بمرض القلوب وبالجبن والخوف ، ويفند مزاعمهم في احتجاجاتهم الباطلة ، وينادي على لسان المؤمنين بحبوط أعمالهم وبخسرانهم ، ثم يحكم أخيراً سبحانه بردتهم ، وينذر بالفناء والزوال وأن

---

(١) النسيء فى الآية الكريمة معناه تأخير حرمة شهر إلى شهر آخر ، وقد كان العرب إذا جاء شهر حرام وهم يحاربون أحلوه وحرموا مكانه شهراً آخر ، فأنزل الله هذه الآية نهياً لهم عن هذا النسيء ، وبين لهم أنه زيادة فى الكفر ، لأنه تحليل ما حرمه الله وتحريم ما حلله ، فهو كفر مضموم إلى كفرهم .

يستبدل بهم قوماً خيراً منهم . قال جل ذكره في بيان ذلك كله : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض ، ومن يتولهم منكم فإنه منهم ، إن الله لا يهدي القوم الظالمين ، فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين ، ويقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم ، حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين . يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذلة على المؤمنين ، أعزة على الكافرين، يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم** ﴾ [المائده ٥١- ٥٤] .

ثم إن مثل التجنس الفرنسي المذكور فيه فوق ما ذكر مودة لدولة تحادّ الله ورسوله ، وتشاقّ المسلمين ، وتستعمر ديارهم قوة واقتداراً ، وتذيقهم كأس الظلم والإرهاق ألواناً ، وتعمل على تنصيرهم بكل الوسائل والحيل . والله جلت قدرته يقول : ﴿ **لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم**﴾ [المجادلة : ٢٢] .

لا ينفع المتجنس النطق بالشهادتين

أما النطق بالشهادتين مع التردي في هذه البؤر الخبيثة الموجبة للردة ، ومع عدم الإقلاع عنها والتبرؤ منها والندم عليها ؛ هذه الشهادة على تلك الحال لا تنفع صاحبها شيئا وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم ، لأن الشهادتين إنما كانتا دليلاً على الإسلام باعتبار أنهما عقد بين العبد وربه على احترام أحكام دينه ، والرضا عنه وعن تشريعه ، وعدم تخطيه إلى شريعة أخرى ، فإذا قامت قرينة ظاهرة تدل على عدم الإذعان لمقتضى هاتين الشهادتين لم يقبل إسلام من نطق بهما ، كمن يقول كلمة التوحيد وهو يسجد لصنم ، وكمن يقول أنا أؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وهو

يهين كتاب الله . فما بالك بالتجنس الآنف وهو جريمة متألفة - كما علمت - من أربع جرائم كل منها يكفي قرينة ظاهرة تدل على عدم الإذعان لكلمة الإسلام ، وعلى ترك القيام بحقها . وما مثل هؤلاء إلا كمثل من قال الله فيهم : **﴿ ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ، ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً ، وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً﴾** [النساء : ٦٠ - ٦١] .

إن الله تعالى سمى أمثال هؤلاء منافقين ، واعتبرهم أشد من الكفار الظاهرين ؛ وقال فيهم : **﴿ إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيراً﴾** [النساء : ١٤٥] ، وفضحهم أشنع الفضيحة في سورة التوبة ، ونهى رسول الله ﷺ أن يصلي على أحد منهم مات أبداً أو يقوم على قبره ، مع أنهم كانوا يصلون [illegible]ة رسول الله ﷺ ، وكانوا يقفون في صف الجهاد معه ، وكانوا يظهرون خضوعهم لأحكام الله. فكيف أنت بهؤلاء المتجنسين الذين رضوا بالوقوف في صف الجهاد مع فرنسا ولو ضد الإسلام ، وأظهروا التبرؤ والانسلاخ من أحكام الله ، وانضووا علانية تحت قانون ضد دين الله ؟!!

إن أمثال هؤلاء زنادقة لم يكفهم أن يخرجوا من الإسلام ومن زمرة المسلمين ، بل زادوا على ذلك بأن استخفوا بالإسلام وبالمسلمين ، فهم أشد ممن قال الله فيهم **﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون ، الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين﴾** [البقرة : ١٤ - ١٦]. نعم زنادقة اليوم أشد من منافقي الأمس ، لأن أولئك كانوا يتسترون في انضمامهم إلى العدو ، وكانوا يستحيون أن يقولوا لشياطينهم إنا معكم إلا حين يخلون إليهم . أما مرتدوا اليوم فقد انسلخوا عن الإسلام في جرأة ، وناصروا العدو في عقد مكتوب محكم لا يسمح لهم ولا يسمحون هم لأنفسهم أن يرجعوا عنه يوماً ، أو يتهاونوا في احترام نصوصه أبداً ، وإن الله تعالى يقول : **﴿ إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله ، والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن**

المنافقين لكاذبون . اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله ، إنهم ساء ما كانوا يعملون ﴾ [المنافقون: ١-٢] وإن الرسول ﷺ يقول : « لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به » .

هل لهؤلاء من عذر ؟

ولا عذر لهؤلاء المتجنسين لأنهم ليسوا بمكرهين حتى نقول ما قال الله : **﴿ من كفر بالله بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾** [النحل : ١٠٦] ، بل هم مختارون راضون كما يقول السؤال . وليس ما ينتظرونه وراء التجنس من حطام الدنيا وحظوظ العاجلة بمسوغ لهذا التجنس ، بل يجب أن يفر المرء بدينه متى استطاع وإن ذهبت دنياه . اقرأ إن شئت قوله تعالى : **﴿ قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها ، وتجارة تخشون كسادها ، ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله ، وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره ، والله لا يهدي القوم الفاسقين ﴾** [التوبة : ٢٤] .

إن الشارع أوجب الهجرة من دار الكفر إن خاف المسلم على نفسه الفتنة ، وتوعد الله سبحانه أولئك الذين يبقون في أوطانهم بين الفتنة وهم قادرون على الهجرة فقال جل من قائل: **﴿ إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم ، قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ، فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً ﴾** [النساء : ٩٧] .

هل لهؤلاء من توبة ؟

بقي الكلام على التوبة هل تقبل من هؤلاء أم لا ؟

والجواب : أنها تقبل ، ولكن على معنى أن التوبة إصلاح للماضي بالندم على ما فرط فيه ، وإصلاح للحال بالإقلاع من الذنب فوراً ، وإصلاح للمستقبل بالعزم على عدم العود إلى ذلك الإثم أبداً .

أما التائب الذي لم يقلع عن ذنبه فهو كالمستهزيء بربه وما يأتيه ليس بتوبة ، إنما هي حوبة جديدة وأكذوبة سخيفة ، إذ يقول « تبت » وما تاب ، و « رجعت » وما

رجع ، مع أن ربه عليم بذات نفسه ، لا تخفى عليه خافية .

فهؤلاء المتجنسون إن نبذوا عقد التجنس ، وخرجوا عن مقتضياته ، وندموا على ما فرط منهم ، ورجعوا إلى أحكام الله واحترامها ، وصمموا ألا يعودوا إلى ذلك التجنس أبداً ؛ إنهم إن فعلوا ذلك فقد تابوا حقاً «والتائب من الذنب كمن لا ذنب له» أما إن بقوا على احترامهم لعقد التجنس ونبذهم لعقد الله فأولئك لا يقبل الله منهم صرفًا ولا عدلاً ، ولو ملأوا الأرض من كلمة التوحيد ومن ألفاظ التوبة والاستغفار ، ومن مظاهر الصلاة والصوم والصدقة . قال تعالى : ﴿ **والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب** ﴾ [النور : ٣٩] .

نصيحتنا

وإننا ننصح لإخواننا المسلمين أن يتيقظوا لما يراد بهم في هذا الزمان من أعداء الإسلام وأعوانهم ممن يزعمون الإسلام ؛ فإننا أصبحنا في فتن كقطع الليل المظلم ، فيها يصبح الرجل مسلماً ويمسى كافراً ، ويمسى مسلماً ويصبح كافراً ، يبيع دينه بعرض من الدنيا ! والمؤمن من فر بدينه من الفتن ، والعاقل من اعتبر بحوادث الزمن ، ويكفي ما نحن فيه ؛ فقد طفح الكيل ، وبلغ السيل الزبي ، واتسع الخرق على الراقع ! نسأل الله السلامة ، وإنا لله وإنا إليه راجعون

التوقيعات

رئيس اللجنة	أمين اللجنة
علي محفوظ	محمد عبد العظيم الزرقاني
المدرس بكلية أصول الدين بالأزهر	من علماء الأزهر

المطلب الرابع

شبهات وجوابها

قد يرد على بعض الناس القول بأن هذه النظم لم تبتدئ رد الأحكام وتبديل شرائع الإسلام، وإنما توارثت ذلك عن نظم سابقة ، وهي تسعى جاهدة إلى التغيير .

ولا شك أن هذه الشبهة تعد من أبرز الشبهات التي يعتمد عليها فريق كبير من الناس سواء منهم من يتعمدون التلبيس والكذب وهم يعلمون ، أو من فتنوا بهم وهم يحسبون أنهم يعلمون .

والجواب على ذلك في مسألتين :

- **المسألة الأولى** : أنه قد علم بالضرورة من دين الإسلام ، بل من دين الرسل جميعاً أنه لا فرق في الحكم العام بين من يكفر بالحق ابتداء ، وبين من يتوارث ذلك عن غيره مع الرضا والمتابعة .

- فلا فرق بين ابتدأ تحريف التوراة والإنجيل ، وبين من توارث ذلك من اليهود والنصارى من بعد ، ما داموا مقرين ومتابعين .

- ولا فرق بين من ابتدع عبادة الأصنام ، وبين من تعبد لها بعد ذلك تقليداً ومتابعة .

- ولا فرق بين عمرو بن لحي الخزاعي - وهو أول من غير دين إبراهيم - فأدخل الأصنام إلى الحجاز ودعا إلى عبادتها من دون الله ، وشرع من الدين ما لم يأذن به الله ، وبين من تابعه على ذلك من العرب من بعد .

ولقد خاطب القرآن الكريم أهل الكتاب بما ارتكبه آباؤهم من قبل ، وما ذلك إلا

لإقرارهم له ورضاهم به ، فقال تعالى : **﴿وإذا قيل لهم آمنوا بما أنزل الله قالوا نؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه وهو الحق مصدقا لما معهم قل فلم تقتلون أنبياء الله من قبل إن كنتم مؤمنين﴾** [البقرة : ٩١].

يقول لهم : إن كنتم صادقين في دعوى الإيمان بما أنزل عليكم ، فلم قتلتم الأنبياء الذين جاؤكم بتصديق التوراة التي بين أيديكم وقد أمرتم باتباعهم وتصديقهم ، وهذا خطاب لليهود الذين كانوا في زمن النبي ﷺ ، ومعلوم أن أحداً من هؤلاء لم يرتكب شيئاً من ذلك ، وإنما هو أمر جناه آبائهم من قبل ، فخوطبوا به لرضاهم به وإقرارهم له . ومثل ذلك كثير في القرآن .

– **المسألة الثانية :** إن القول بأن هذه النظم تسعى جاهدة إلى التغيير ، وأن ذلك ينفي شبهة الرضا والمتابعة أمر يحتاج إلى تفصيل .

ذلك أنه لا منازعة في صحة المبدأ في ذاته ، فمن جاء على ميراث سابق من الكفر ، ولكن أعلن انخلاعه عنه ، وكفره به ، وبراءته منه ، ثم توجه بكل جهده نحو تغييره وإزالته ، فلا شك أنه لا ينسحب عليه حكم من سبقه ، ولا يسأل عن جريمة جناها غيره ، بل يسلك – إن صدق – في عداد المجاهدين .

أما إذا كان يروغ ويدور ، فيزعم الإيمان ، ويدعي التوجه إلى التغيير ، ويقدم بين يدى ذلك أعمالاً هزيلة مدخولة ، ثم تتجه خطاه بعد ذلك نحو الباطل الذي توارثه تدعيماً له وتثبيتاً لأركانه ، ومدافعة عنه ، ومجادلة دونه ، بل ويوالي ويعادي على ذلك ، فمن رضى بشرعه ومنهاجه قربه ووالاه ، ومن ظن به سوى ذلك أبعده وعاداه ، بل يخنق كل صوت يدعو إلى الحق ، وكل دعوة تعمل على إقامة الدين والتزام شرائعه ، فلا يجوز حينئذ أن يعول على قول تبين زوره ، ولا على دعوى تبين بطلانها ، ولا على زعم تحقق كذبه ، بل الأقرب أن يلحق هؤلاء بالزنادقة الذين لا تقبل لهم توبة في رأي فريق كبير من العلماء !!

فصل فى الولاء والبراء

تمهيـــــد

الولاية أصلها المحبة والقرب ، والعداوة أصلها البغض والبعد .

فالولاء هو الحب وما ينشأ عنه من التوقير والمتابعة والنصرة وغير ذلك ، والبراء هو البغض وما يلزم عنه من البعد والعداوة والهجرة والجهاد بعد الإعذار وإقامة الحجة .

وصلة الولاء والبراء بالتوحيد صلة وثيقة ومباشرة ، فحب الله عز وجل والطاعة له هما جماع العبودية ، ويلزم من محبته تعالى محبة طاعته وأهل طاعته والموالاة على ذلك ، وبغض معصيته وأهل معصيته والمعاداة على ذلك .

فولاية العبد لله عز وجل إنما تكون بمحبته ، ونصرة دينه ، وتعظيم شعائره ، ومحبة أوليائه ونصرتهم ، والبراءة من أعدائه ومجاهدتهم ، وتحقيق التوحيد يقتضي ألا يحب إلا الله ، ولا يبغض إلا لله ، ولا يوالى إلا لله ، ولا يعادي إلا لله ، وأن يحب ما أحبه الله ، وأن يبغض ما أبغضه الله ، فلا تنال ولاية الله إلا بذلك .

– قال ابن عباس : « من أحب في الله ، وأبغض في الله ووالى فى ذلك ، وعادى في الله ، فإنما تنال ولاية الله بذلك ، ولن يجد عبد طعم الإيمان وإن كثرت صلاته وصومه حتى يكون كذلك ، وقد صارت مؤاخاة الناس على أمر الدنيا ، وذلك لا يجدى على أهله شيئا [1] » أخرجه ابن جرير والمروزي

– وقال : « أوثق عرى الإيمان الموالاة في الله ، والمعاداة في الله ، والحب في الله ، والبغض في الله » رواه الطبراني في الكبير .

وسوف نتناول هذه القضية بشيء من التفصيل في هذين المبحثين : –

---

(١) حلية الأولياء ٣١٢/١ .

المبحث الأول

الولاء للحق والبراءة من الباطل

إن محبة الله عز وجل تورث القلب تعظيم شعائر الله ، ومحبة الحق الذي جاء من عند الله ، والتمسك به مهما أقفرت طريقه من السالكين ، وخلت ساحاته من القاصدين ! وكراهية الباطل بجميع صنوفه ودرجاته من كفر أو فسوق أو عصيان مهما ازدحم حوله المخدوعون ، وروج له المضللون والمفتونون !

ذلك أن المسلم يوقن أنه على الحق المبين ، وأنه وحده صاحب الدين الحق الذي أكمله الله وأتمه ورضيه ديناً للعالمين إلى قيام الساعة ، وصاحب الكتاب الحق الذي صانه الله من العبث والتحريف ، وصاحب المنهاج الحق الذي لاصلاح للبشرية إلا به، ولا فوز إلا باتباعه ، فهو وحده ولي الله في أرضه دون أهل الأرض جميعاً ، وهو وحده الذي يمشي سوياً وغيره يمشي مكباً على وجهه ! وهو وحده الذي أحياه ربه وجعل له نوراً يمشي به في الناس بينما يتخبط غيره في الظلمات ليس بخارج منها !

والمسلم حين يدرك هذه المعاني فإنه يستعلي بما هو عليه من إيمان وهدى على كل ما في الأرض من قيم وتصورات ، وعلى كل ما عليها من متاع وزينة ، فلا يستهويه باطل مهما تفنن الشيطان في عرضه وإخراجه ، ولا تستخفه أساليب الغزو الفكري والثقافي التي تسللت إلى بلاد الإسلام مع ضعف الولاء للحق والبراءة من الباطل ، ومع ما يغشى هذه الأمة من غواشي التراجع والانكسار فى هذه الأيام ! ولا تستدرجه الشهوات الفاجرة التي تتوارى خلف الشعارات الخلابة والأسماء الخادعة !!

وذلك لأنه يعلم أن هدى الله هو الهدى ، وأنه لا أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله وأن من أعرض عن ذكر الله عز وجل فليس له إلا ضنك المعيشة في الأرض ، وعذاب الخلد يوم القيامة ، فهو حائر وإن زعم الهدى ، خائف وإن كان في بروج مشيدة ، ذليل مستعبد وإن كان في صورة الملوك والسلاطين !!

وإن انتصار العقيدة في نفس المسلم على هذا النحو لهو الانتصار مهما كان في

ذلة وقلة وخطوب ومحن ، فإذا ما تزلزل هذا البناء ونجحت معاول الشيطان في نقضه وتخريبه فتلك هي بداية النهاية ، وهذه هي أولى الخطوات نحو الكفر والردة ونحو الفناء العاجل والهلاك المحقق !!

هذا وقد تمهد فى محكمات الشريعة أن معقد الولاء والبراء هو الإسلام لاغير ، وأن عقد الولاء والبراء على ما دون ذلك من أمور الجاهلية المفرقة للأمة ، سواء أكان على شئ أعم من الإسلام أو أخص منه أو أعم من وجه أو أخص من وجه ، وأهله خارجون من الهدى إلى الضلالة ومن الجماعة إلى الفرقة .

فالأعم منه كما عليه بعض المتفلسفة ومن اتبعهم من ضلال المتكلمة والمتصوفة من تسويغ التدين بغير ما جاء به محمد ﷺ ، أو تسويغ النجاة والسعادة بعد مبعثه بغير شريعته ، وإن عظموا محمداً ﷺ وجعلوا دينه من أفضل الأديان .

ومثل هؤلاء من ينادون بوجود زمالة عالمية بين الأديان ، ووجوب الموالاة بين أهلها وقوفاً في وجه الإلحاد والشيوعية !! حتى قسموا العالم إلى قسمين : غرب مؤمن وشرق ملحد، ونسوا أو تناسوا هذه الآيات .

- **﴿ ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل إن هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير ﴾** [البقرة : ١٢٠] .

- وقوله تعالى : **﴿ ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق... ﴾** [البقرة : ١٠٩] .

- وقوله تعالى : **﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾** [المائدة : ٧٣]

- وقوله تعالى : **﴿ لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ﴾** [المائدة : ٧٨].

والأعم من وجه والأخص من وجه مثل الموالاة على أساس الأنساب والقبائل والأجناس العربية والفارسية والرومية والتركية أو الأمصار والبلاد .

وهذه هي التي تسمى بلغة العصر : الوطنية والقومية

فالوطنية هي الانتساب إلى البلاد والأمصار ، والقومية هي الانتساب إلى القبائل والأجناس ، وكلاهما جاهلية بغيضة فرقت كلمة الأمة ، ومزقت شملها ، وغيرت

اتجاهها كله ، فتغنى أهل كل مصر بأمجاد الآباء والأجداد ، واستعزوا بالانتساب إلى مثل فرعون وقارون وهامان !! ولم يعد الولاء قائماً على أساس الإسلام ، بل على أساس المصر أو النسب ، فعرف « الوطني » « والأجنبي » بديلاً عن « المسلم » «والحربي » ، وأطلت العصبية بوجهها الكالح البغيض ، وما كان هذا كله إلا محصلة طبيعية للعدوان على مفهوم الولاء والبراء وزعزعة أساسه المكين الذي قضى ألا يقوم إلا عليه .

ومثل ذلك أيضاً الموالاة على أساس المبادئ والأفكار كالحرية ، أو الديمقراطية ، أو العدالة الاجتماعية ، أو حقوق الإنسان إلى غير ذلك من الأفكار التي يتحزب لكل منها فريق من الناس فيوالون عليها ويعادون عليها لتصبح بديلا عن أخوة الإسلام ورابطة الصلة في الله ، وفي ذلك ما فيه من إذابة الأمة وتفريقها والعدوان على الوجود الإسلامي ذاته .

أما الأخص مطلقاً فهو الانتساب إلى جنس معين من أجناس شرائع الدين كالتجند للمجاهدين والفقه للعلماء والفقر والتصوف للعباد ، أو الانتساب إلى بعض فرق هذه الطوائف كإمام معين أو شيخ أو ملك أو متكلم من رؤوس المتكلمين ، أو مقالة أو فعل تتميز به طائفة .

فكل ذلك من أمور الجاهلية المفرقة بين الأمة - وأهلها خارجون عن السنة والجماعة - داخلون في الفرقة والضلالة .

أما دين الله تعالى فلا ولاء فيه إلا على أساس ما جاء به محمد ﷺ من عند ربه من البينات والهدى .

هذا . ولقد نجحت وسائل الكفار في أن تصرع فريقاً من المنتسبين إلى الإسلام، وأن تزعزع ولاءه لدينه وعقيدته، فتجد أحدهم يستحيي من الانتساب إلى الإسلام ، ويكره أن يرى وهو يقوم بشئ من شعائره ، بل ربما يحب أحدهم أن يراه الناس خارجاً من حانة ، ولا يحب أن يروه خارجاً من مسجد !! وقد يسهل عليه أن يوصف بأنه زنى بعشر نسوة بينما يسوء وجهه لو قيل إنه متزوج من اثنتين !!

وقد يرفض كثير منهم أن يعمل تحت لواء الإسلام ، في الوقت الذي يتيه فيه عجبا بالانتساب إلى العالمانية وما دار في فلكها من الرايات المارقة !! وبمثل هؤلاء ابتليت الأمة ، وصبت عليها الهزائم والويلات !

المبحث الثاني

الولاءلأهل الحق ، والبراء من أهل الباطل

إن محبة أهل التوحيد والإيمان ، وكراهية أهل الشرك والعصيان دلالة لا تخفى على الإيمان ، والأصل أن المسلم لايبذل حبه وولاءه ولا بغضه وبراءه إلا في الله ، فهو يحب أولياء الله ويواليهم ، ويبغض أعداءه ويعاديهم ، ولا يكون ولاؤه وبراؤه إلا على أساس الإيمان والطاعة .

تفاوت الولاء أو البراء بحسب الطاعة أو المعصية :

الناس في هذه المسألة ثلاثة أقسام :

– فمن كان مؤمناً وجبت موالاته من أي صنف كان ، فلا يفرق بين المؤمنين على أساس جنس أو لون أو لغة أو خلاف في الرأي وتباين في الاجتهاد ، ما دام الأمر في دائرة النظر .

فالمؤمنون بعضهم أولياء بعض ، ولا تنقطع الولاية بينهم بظلم أو اعتداء ، ولهذا كان السلف مع الاقتتال يوالي بعضهم بعضاً موالاة الدين ، لا يعادون كمعاداة الكفار ، فيقبل بعضهم شهادة بعض ، ويأخذ بعضهم العلم من بعض ، ويتوارثون ويتناكحون ، ويتعاملون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض، على ما كان بينهم من القتال والتلاعن وغير ذلك .

والمسلم مهما تسعر الخلاف بينه وبين أخيه المسلم فإنه لا يطيع فيه كافراً ، ولا يستعين بكافر عليه ، وقد ذكر الفقهاء أن من أحكام قتال البغاة ألا يستعان عليهم بمشرك .

– قال تعالى : ﴿ **إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون . ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون** ﴾ [المائدة : ٥٥ – ٥٦] .

– ومن كان فيه إيمان وفجور أعطي من الموالاة بحسب إيمانه ، ومن البغض بحسب فجوره ، كالسارق تقطع يده نكالاً وعقوبة ، ويعطى من بيت المال ما يكفيه براً به وقياماً بحقوق موالاته ، وكإقامة الحد على شارب الخمر ثم النهي عن لعنه وسبه ، كما نهى النبي ﷺ عن لعن عبد الله بن حمار مع كثرة ما كان يؤتى به وقد شرب الخمر قائلاً : « لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله .» والحديث قد رواه البخاري في صحيحه .

فالرجل قد يجتمع فيه كفر وإيمان ، وشرك وتوحيد ، وفجور وتقوى ، ونفاق وإيمان ، وهذا من أعظم أصول أهل السنة ، وقد خالفهم فيه غيرهم من أهل البدع كالخوارج والمعتزلة والقدرية .

– وأما من كان كافراً فقد وجبت معاداته من أي صنف كان ، ولو كان أباً أو ابناً أو أخاً أو زوجة ، فقد قطع الله الموالاة بين المؤمنين والكافرين ، ولم يرخص فيها حتى مع أقرب الأقربين ، وقد تكرر هذا المعنى في عشرات المواضع من القرآن الكريم .

– قال تعالى : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق** ﴾ [الممتحنة : ١] .

– وقال تعالى : ﴿ **لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة** ﴾ [آل عمران : ٢٨].

– وقال تعالى : ﴿ **يا أيها الذين أمنوا لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ، ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون** ﴾ [التوبة : ٢٣] .

– وقال تعالى : ﴿ **لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من**

حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم ، أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ﴾[المجادلة : ٢٢] .

انتصار عقيدة الولاء والبراء فى نفوس الرعيل الأول

ولقد وعى الرعيل الأول من أصحاب رسول الله ﷺ هذه الحقيقة فانتصر ولاء العقيدة في قلوبهم على كل اعتبار آخر ، وقهروا روابط الدم والنسب والعشيرة عندما وقفت في معركة مع الإيمان !

* فأبو هريرة يقتل أباه يوم بدر لأنه استحب الكفر على الإيمان ، ووقف مقاتلاً في حزب الشيطان .

* وعبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول يمنع أباه من دخول المدينة إلا بإذن رسول الله ﷺ ، لأنه قال قولته الآثمة : « لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل » فأراد أن يعلمه من هو الأعز ومن هو الأذل !

* ومصعب بن عمير يمر يوم بدر على رجل من الأنصار يأسر أخاه لأمه وأبيه : أبا عزيز بن عمير ، فيوصيه بأن يشد وثاقه قائلاً : « إن أمه ذات متاع لعلها تفديه منك!! فقال له أبو عزيز : يا أخي هذه وصاتك بي ! فيجيبه مصعب : إنه أخي دونك .

* وزيد بن الدثنة لا يحب أن يفدى من القتل بشوكة تصيب محمداً ﷺ وهو في مكانه !!

* وكعب بن مالك يرسل إليه ملك غسان يستقدمه لإكرامه وتعزيزه بعد أن علم بجفوة النبي ﷺ وأصحابه له ، فكان جوابه أن أخذ الكتاب وأحرقه في التنور !!

وهذه الأمثلة قليل من كثير ، والسيرة حافلة بالأعاجيب !!

موالاة أعداء الله شعب متفاوتة

هذا وإن مسمى الموالاة لأعداء الله يقع على شعب متفاوته منها ما يوجب الردة وذهاب الإسلام بالكلية ، ومنها ما هو دون ذلك من الكبائر والمحرمات .

ومن صورها : الرضى بكفر الكفار ، أو عدم تكفيرهم ، أو الشك في ذلك ، أو اتخاذهم بطانة من دون المؤمنين ، أو التآمر معهم ، والدخول في أحلافهم ، ونقل عورات المسلمين إليهم ، أو مداهنتهم ومداراتهم على حساب الدين ، أو الاعتزاز بسيرتهم في الحياة ، والتشبه بهم ، والتزيي بزيهم .. إلى غير ذلك من الصور التي تتضمن معنى الحب والموالاة .

وبعض هذه الصور متفق على نقضه للإسلام كالرضى بكفرهم ، أو مظاهرتهم لشركهم على المسلمين ، أو توليهم في الدين ونحوه ، أما بقية الصور فتدخل في باب المحرمات ، وفي نقض الإسلام ببعضها خلاف .

وإذا كان إظهار العداوة باللسان والجوارح قد يختلف من آن إلى آخر بحسب القدرة والمنعة ، فإن بغض القلب وكراهيته لا بد أن يكون كاملاً جازماً ، فلا ينقص منه شئ إلا بنقص الإيمان ، وأما فعل البدن فهو بحسب قدرته وطاقته .

الفرق بين الولاء والتسامح

ومما ينبغي أن ينتبه إليه في هذا المقام التفرقة بين الولاء من ناحية ، وبين التسامح والمعاملة بالحسنى من ناحية أخرى ، فقد قال تعالى : ﴿**لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين**﴾ [الممتحنة : ١٨] .

والمعنى – كما رجحه ابن جرير – لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين من جميع أصناف الملل والأديان أن تبروهم وتصلوهم وتقسطوا إليهم ، لأن الله عز وجل عم بقوله ﴿ **الذين لم يقاتلوكم فى الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم** ﴾ جميع من كان ذلك صفته ، فلم يخصص به بعضا دون بعض ، ولا معنى

لقول من قال : ذلك منسوخ ، لأن بر المؤمن لأحد من أهل الحرب ممن بينه وبينه قرابة نسب ، أو ممن لا قرابة بينهما ولا نسب غير محرم ولا منهى عنه ، إذا لم يكن في ذلك دلالة له أو لأهل الحرب على عورة لأهل الإسلام ، أو تقوية لهم بكراع أو سلاح [1] .

ولكن هذا الإحسان ليس من باب الموالاة في شئ ، بل هو من جنس إحسان الإسلام في معاملة الأسرى والشيوخ والأطفال في الحرب .

– قال ابن حجر : البر والصلة والإحسان لا يستلزم التحابب والتواد المنهى عنه في قوله تعالى : ﴿ **لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله** ﴾ [المجادلة : ٢٢] ، فإنها عامة في حق من قاتل ومن لم يقاتل .

وبعـــــــــد ،

فرغم وضوح هذه القضية – البراءة من الكافرين – في القرآن الكريم إلى درجة أن تعد الآيات الواردة فيها بالعشرات ، ورغم بداهتها في حس الأجيال الأولى حتى قلت الإشارة إليها في كتبهم لاعتبارها من المسلمات ، فإنها قد تعرضت في الفترة الأخيرة لحملات شرسة من التشكيك والتوهين تولى كبرها تلاميذ الاستشراق وصرعى الاستغراب .

فعرفت ديار الإسلام دعوات غريبة مشبوهة تفوح منها رائحة الدنس والهزيمة كالدعوة إلى التقارب بين الأديان ، والإقرار بوجود زمالة عالمية بينها ، أو القول بأن عقيدة المسلم لا تمنعه من أن يعمل للديمقراطية ، أو الاشتراكية ، أو الوحدة العالمية ، أو الدعوة السافرة إلى إحياء الجاهليات والقوميات ، والتغني بأمجاد الدول الكافرة ، ومعرفة أبطال حضارتها ، أو الحرب المعلنة على قيم الإسلام وشرائعه بالدعوة الصريحة إلى أن تسير الأمة الإسلامية سيرة الأوربيين وتسلك طريقهم ، لتكون لهم نداً وشريكاً في الحضارة خيرها وشرها ، حلوها ومرها ، وما يحب منها وما يكره ، وما يحمد منها وما يعاب !!

---

(١) جامع البيان للطبرى : ٦٦/٢٨ .

إنها دعوات أثيمة في دروب النفاق والهزيمة ، تختلف صورها وتتعدد مجالاتها ، ولكنها ترتكز في النهاية حول محور واحد وهو : العدوان على مفهوم الولاء والبراء ، وذبذبته أو إذابته في نفس المسلم ، وبعده يكون مستعداً لكل شيء !!

يقول أحد المستشرقين : (إننا فى كل بلد إسلامى دخلناه نبشنا الأرض لنحصل على تراث الحضارات القديمة قبل الإسلام ، ولسنا نعتقد بهذا أن المسلم سيترك دينه ولكنه يكفينا منه تذبذب ولائه بين الإسلام وتلك الحضارات !!) [1] .

---

(١) الولاء والبراء فى الإسلام لمحمد سعيد القحطانى ٤١٦ .

خاتمة في توحيد الاسماء والصفات

خاتمة

فى توحيد الاسماء والصفات

تمهيـــــد

توحيد الاسماء والصفات من القضايا التى احتدم حولها الجدل ، وتفرقت حولها الفرق فى ماضى هذه الأمة وحاضرها ، وقد هلك فيها فريقان من الناس :

– المشبهة الذين غلوا فى إثبات صفات الله عز وجل حتى هووا إلى دركة التشبيه والتمثيل !

– المعطلة الذين غلوا فى باب النفى والتنزيه ، فهووا إلى دركة التحريف والتعطيل!

وهدى الله أهل السنة والجماعة إلى العقيدة الوسط ، فأثبتوا لله ما أثبته الله عز وجل لنفسه وما أثبته له رسله ، ونفوا عنه الله عز وجل ما نفاه الله عن نفسه وما نفته عنه رسله ، بلا تمثيل وتعطيل . كما قال تعالى : ﴿ **ليس كمثله شئ وهو السميع البصير** ﴾ [الشورى : ١١] .

– والناس فى تناولهم لهذه القضية فى واقعنا المعاصر طرفان وواسطة :

– فمنهم من غلا فيها غلواً منكراً ، فأحيا الخلافات المندثرة حولها ، وفتن العامة بها ، وألزمهم بتفصيلات ومصطلحات لا تبلغها عقولهم ، ولا ترقى إليها مداركهم ، وأثار حولها من الجدل والخصومات ما لا يعلم مداه إلا الله ، وجعل ذلك كله من معاقد الولاء والبراء !!

– ومنهم من فرط فيها تفريطا منكرا ، فهمش قيمتها ، ونهى عن الاشغال بها واعتبرها من قضايا الفتنة التى ينهى عن مجرد الدخول فيها ، وتستمطر اللعنات على من أيقظها !

– وبين هؤلاء هؤلاء وقف أهل القصد والاعتدال – الذين لم يتعمقوا فيها تعمق الأولين ، ولم يجفوا عنها كما فعل الآخرون ، بل ألزموا العامة فيها بالجمل الثابتة التى لا لبس فيها ولا غموض ، وأحالوا إلى أهل العلم ما وراء ذلك من الجزئيات والتفاصيل التى لا تبلغها عقول العامة ولم تتهيأ لها ، واعتبروا بواقع الفتنة والغربة الذى يغشى الأمة فى هذه الأيام ، فلم يثربوا على المخالف التثريب الذى يحمله على الانحياز إلى معسكر الخصوم ! ولم يسكتوا عنه السكوت الذى تغيم معه الرؤية وتشتبه به الأمور، بل المداراة والتألف مع الإلحاح فى البلاغ والبيان .

ونود فى هذه العجالة أن نشير إلى بعض القواعد الكلية فى باب توحيد الأسماء والصفات التى لا يسع المبتدئ جهلها محيلين فيما وراء ذلك إلى المراجع والمطولات .

ثوابت ومحكمات فى توحيد الاسماء والصفات

* الجمع بين النفى والإثبات هو حقيقة التوحيد فى باب الأسماء والصفات ، لأن الاقتصار على النفى المحض تعطيل محض ، والاقتصار على الإثبات المحض لا يمنع المشاركة ، فلو قلت : « ليس محمد بعالم » فقد نفيت عنه صفة العلم وعطلته منها ، وإن قلت : « محمد عالم » فإنك وإن أثبت له صفة العلم إلا أن هذا لا يمنع مشاركة غيره له فى ذلك ، بخلاف ما لو قلت : « لا عالم إلا محمد » فقد أثبت له صفة العلم ونفيتها عن غيره ، فتكون موحدا له فى هذه الصفة .

* والصفات الثبوتية التى وصف الله بها نفسه كلها صفات كمال ، والغالب فيها هو التفصيل ، لأن ذلك يظهر من كمال الموصوف بها ما لم يكن معلوما من قبل ، وإما الصفات المنفية التى نفاها الله عن نفسه فكلها صفات نقص لا تليق بذاته تعالى ، والغالب فيها هو الاجمال ، لأن ذلك أبلغ فى تعظيم الموصوف وأكمل فى التنزيه ، ولهذا كانت الصفات الثبوتية التى أخبر الله بها عن نفسه أكثر من الصفات المنفية التى نفاها الله عن نفسه .

* جماع القول فى باب الأسماء والصفات أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه وما وصفته به رسله إثباتاً بلا تمثيل وتنزيها بلا تعطيل ، وقد جمع الله ذلك فى قوله تعالى : ﴿ **ليس كمثله شئ وهو السميع البصير** ﴾ [الشورى : ١١] .

ولهذه القاعدة دليلان : نقلى وعقلى :

– **أما الدليل النقلى :** فمثل قوله تعالى : ﴿ **ليس كمثله شئ وهو السميع البصير** ﴾ [الشورى : ١١] ففى قوله ليس كمثله شئ رد للتشبيه والتمثيل ، وفى قوله : ﴿ **هو السميع البصير** ﴾ رد للالحاد والتعطيل .

وقوله تعالى : ﴿ **ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون فى أسمائه** ﴾ [الأعراف : ١٨٠] .

– **وأما الدليل العقلى :** فلأن القول فى أسماء الله وصفاته من باب الخبر المحض الذى لا يمكن للعقل إدراك تفاصيله فوجب الوقوف فيه على ما جاء به السمع .

* لا يستلزم الاشتراك فى الأسماء والصفات تماثل المسميات والموصوفات ، ولهذه القاعدة أدلة نقلية وعقلية :

– **فمن النقل** : نجد أن الله تعالى قد أثبت لنفسه السمع والبصر فى مثله قوله تعالى : ﴿ **إن الله كان سميعا بصيرا** ﴾ [النساء : ٥٨] وأثبت للإنسان السمع والبصر فى مثل قوله تعالى : ﴿ **إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيراً** ﴾ [الانسان : ٢] ، ونفى أن يكون سمعه وبصره كسمع الإنسان وبصره ، فقال تعالى : ﴿ **ليس كمثله شئ وهو السميع البصير** ﴾ [الشورى : ١١] .

– وفى باب العلم نجد أن الله قد أثبت لنفسه العلم فى مثل قوله تعالى : ﴿ **علم الله أنكم ستذكرونهن** ﴾ [البقرة : ٢٣٥]، وأثبت لعباده العلم فى مثل قوله تعالى : ﴿ **فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار** ﴾ [الممتحنة : ١٠] ، وليس

علم الإنسان كعلم الله عز وجل فقد قال تعالى عن نفسه ﴿ **وسع كل شئ علما** ﴾ [طه : ٩٨] وقال عن بنى آدم ﴿ **وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً** ﴾ [الاسراء : ٨٥] .

ومن العقل : ما هو معلوم البداهة من أن المعانى والأوصاف إنما تتقيد وتتميز بحسب ما تضاف إليه ، فللذباب جسم وقوة ، وللفيل جسم وقوة ، وشتان ما بين الجسمين والقوتين ! فإذا كان الاشتراك فى الاسم والصفة فى عالم المخلوقات لا يسلتزم التماثل فى الحقيقة ، فانتفاء التلازم فى ذلك بين الخالق والمخلوق أولى وأجلى .

* الأصل هو إجراء نصوص الصفات على ظاهرها بغير تحريف ، وظاهر النصوص هو ما يتبادر منها من المعانى بحسب ما تضاف إليه وما يحتف بها من القرائن ، فليس الظاهر هو ما يتوهمه المؤولة من التمثيل والمعانى الفاسدة ، فإن هذا – وإن كان غير مراد – لكنه ليس ظاهر نصوص الكتاب والسنة .

فقد اتفق السلف والأئمة على أن نصوص الصفات تجرى على ظاهرها اللائق بالله عز وجل من غير تحريف ، وأن هذا الظاهر لا يقتضى تمثيل الخالق بالمخلوق .

وبيان ذلك أن من صفات البشر ما هو معان وأعراض قائمة بهم كالعلم والقدرة والإرادة ، ومنها ما هو أعيان وأجسام كالوجه واليدين ، ومن المعلوم أن الله قد وصف نفسه بالعلم والقدرة والارادة ، ولم يقل أحد أن علمه وقدره وإرادته كعلم البشر وقدرتهم وإرادتهم ، كما وصف نفسه بأن له وجها ويدين ، ولم يقل أحدا من السلف أو الأئمة كذلك إن وجهه تعالى ويديه كوجوه البشر وأيديهم ، بل كما أن ذاته لا تشبه الذوات فكذلك صفاته لا تشبه الصفات .

ومن قال من المؤولة إن ظاهر نصوص الصفات غير مراد فقد أخطأ فى تحديد المراد بهذا الظاهر ! لأنه يكون قد فسر اللفظ بمعنى فاسد لا يدل عليه ، أو أخطأ فى رد معنى ظاهر صحيح توهم أنه فاسد بناء على فهم مغلوط لديه :

– فمن زعم أن ظاهر قوله تعالى عن سفينة نوح ﴿ **تجرى بأعيننا** ﴾ أنها تجرى

فى عين الله فقد أبعد النجعة لأن هذا ليس بظاهر ، ولاهو المتبادر من اللفظ فيما يفهمه عقلاء الناس بل وسفهاؤهم عند سماع هذه الآية ! بل يفهم الناس جميعاً أن السفينة تجرى وأن الله يكلؤها بعينه .

- ومن زعم أن ظاهر قوله تعالى فى الحديث القدسى : (ابن آدم مرضت ولم تزرنى.. إلخ) أن الله عز وجل يمرض ويجوع ويعطش قيل له : ليس هذا هو المعنى المتبادر الظاهر من جملة الحديث ، لأن بقية الحديث ترد هذا الظاهر المزعوم ، وتبين أن الذى مرض وجاع وعطش إنما هو العبد وليس الله رب العالمين ! وذلك فى قوله تعالى فى الحديث نفسه مبينا لمعنى هذه العبارة ، (أما علمت أن عبد ى فلانا مرض فلم تعده ... إلخ) .

وقد يرد المؤولة معنى صحيحاً يتوهمون فساده كما ردوا حقيقة الاستواء بدعوى أنه يسلتزم أن يكون الله محدودا وهو محال ، وقد أتوا من جهة توهم هذا اللازم الفاسد لأن استواء الله على عرشه لا يقتضى أن يكون الله محدودا - وإن كان العرش محدودا- لأنه علو يليق بجلال الله وعظمته ولا يماثل علو المخلوق على المخلوق .

* الزائغون عن الحق فى باب الأسماء والصفات فريقان : الممثلة والمعطلة .

فالممثلة غلوا فى جانب الاثبات وقصروا فى جانب النفى ، فأثبتوا صفات الله على نحو يماثل صفات المخلوقين ، فأثبتوا لله وجها ويدا وعينا كوجه الإنسان ويده وعينه .

وشبهتهم على ذلك قياس الغائب على الشاهد ، يقولون إن القرآن خاطبنا بما نفهم ونعقل ونحن لا نفهم ولا نعقل إلا ما كان شاهدا ، فإذا خاطبنا عن الغائب بشئ وجب حمله على الشاهد ، ومذهبهم باطل ومنكر يرده النقل والعقل .

- **فمن النقل** : أن الله عز وجل قد نفى أن يكون له مماثل فى مثل قوله تعالى : ﴿ **ليس كمثله شئ وهو السميع البصير** ﴾ [الشورى : ١١] ونهى أن تضرب له الأمثال فى مثل قوله تعالى : ﴿ **فلا تضربوا لله الأمثال** ﴾ [النحل : ٧٤] .

ومن العقل : أن التباين بين الخالق والمخلوق فى الذات يستلزم التباين فى الصفات ، فالمعانى والصفات تتميز وتتقيد بحسب ما تضاف إليه ، وأن القول بالمماثلة يقتضى النقص وهو محال وضلال .

وأما قياسهم الغائب على الشاهد فهو باطل من وجهين :

– أن ما أخبر الله به عن نفسه أخبر به مضافا إلى ذاته المقدسة فيكون على وجه يليق بذاته المقدسة لا مماثلا لمخلوقاته .

– أن المماثلة تستلزم نقص الخالق ، واعتقاد ذلك كفر وضلال .

والمعطلة غلوا فى جانب النفى وقصروا فى جانب الإثبات ، فأنكروا أسماء الله وصفاته إنكاراً كلياً أو جزئياً ، وحرفوا من أجل ذلك نصوص الكتاب والسنة ، وهم طوائف منهم : الأشاعرة والمعتزلة والجهمية والقرامطة والفلاسفة على تفاوت ما بينهم فى التعطيل والتحريف .

وأظهر هذه الطوائف فى واقعنا المعاصر هم الأشاعرة – وإن كانوا أقرب هذه الطوائف إلى الحق – وطريقتهم فى ذلك أنهم أثبتوا بعض الصفات ونفوا بعضها الآخر ، وردوا لذلك من النصوص ما أمكنهم رده ، وتاولوا ما أعجزهم رده ، فأثبتوا صفات الحياة والعلم والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام على خلاف بينهم وبين السلف فى كيفية إثباتها لأن العقل قد دل عليها، ونفوا كثيراً من الصفات بدعوى أن إثباتها يستلزم التشبيه

ومما يرد عليهم فيما ذهبوا إليه ما يلى :

– أن منهج السلف الصالح فى هذا الباب هو الرجوع إلى الكتاب والسنة وليس إلى العقل ، قال أحمد رحمه الله : نصف الله بما وصف به نفسه ، ولا نتعدى القرآن والحديث .

– أن الرجوع إلى العقل فى هذا الباب مخالف للعقل لأنه من الأمور الغيبية التى

ليس للعقل فيها مجال ، فان العقل لا يمكنه أن يدرك بالتفصيل ما يجب وما يجوز ومايستحيل فى حق الله عز وجل ، وإنما مرد ذلك إلى النقل .

– أن تحكيم العقل فى ذلك يستلزم الاختلاف والتناقض ، فإن العقول متفاوتة، وما يثبته هذا قد ينفيه ذاك ، ولا يخفى أن تناقض الأقوال دليل على فسادها ، ورحم الله مالك بن أنس حيث قال : (أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به محمد ﷺ لجدل هؤلاء ؟!) .

– أنه يلزمهم فى المعنى الذى صرفوا إليه نصوص الصفات ما يلزمهم فى المعنى الذى نفوه مع وقوعهم فى التحريف ، فإن نفوا حقيقة اليد حتى لا يقعوا فى التشبيه وتأولوها والقوة فإنه يلزمهم فى إثبات القوة نظير ما يلزمهم فى إثبات اليد الحقيقية ، لأن للمخلوق قوة كذلك فإثبات بالقوة لله يستلزم التشبيه بناء على هذا القاعدة !

فإن قالوا إننا نثبت القوة على وجه يليق بذاته تعالى لا على وجه الماثلة للمخلوقين قيل لهم : وكذلك اليد ولا فرق !

– أن القول فى بعض الصفات كالقول فى بعض ، فمن أثبت لله شيئاً مما أثبته الله لنفسه من الصفات لزمه إثبات الباقى ، أو الوقوع فى التناقض لا محالة !

فمن أثبت حقيقة الارادة ونفى حقيقة المحبة قيل له لا فرق بين ما أثبته من حقيقة الإرادة وما نفيته من حقيقة المحبة ، فإن كان اثبات حقيقة المحبة يستلزم التمثيل فكذلك إثبات حقيقة الإرادة ، وإن كان إثبات حقيقة الارادة لا يستلزم التمثيل فكذلك إثبات حقيقة المحبة ، فلزمك إثبات الجميع أو نفى الجميع أو التناقض !

فإن قال : أثبت إرداة تليق بجلال الله لا على وجه المماثلة للمخلوقين ، قيل لهم : وكذلك فى المحبة .

– إن القول فى الذات كالقول فى الصفات ، فكما أثبتنا لله ذاتا لا تماثل ذوات المخلوقين لزم أن نثبت له صفات لا تماثل صفات المخلوقين ، وهذا يتضمن الرد على الزائغين جميعاً سواء كانوا من المعطلة أو من الممثلة .

وبعـــــد :

فإننا نختم هذه الدراسة بالتأكيد على أهمية تصحيح المفاهيم وإزالة ما عسى أن يكون قد لحق بحقائق الإسلام من الغبش كمقدمة ضرورية لحشد كتائب الحق وتجييشها فى معركة الإسلام المقبلة !

إن الباطل يحشد أجناده ، ويؤجل خلافاته الداخلية إلى حين ، ويستنفر كل شيعه وأحزانه لضرب الإسلام والتهييج على دعاته وحملة شريعته فى تواطئ غير مسبوق فى تاريخنا المعاصر !

وإن ترتيب الأوراق داخل الصف الإسلامى وجمع رجالاته حول محكمات الإسلام وثوابته عقيدة وشريعة ـ بعد بلورتها وإزالة ما علق بها من الغبار والأتربة ـ لهو أولى الخطوات الجادة على طريق المواجهة المحتومة ! فلن يثبت فى هذه المواجهة إلا من كان على بصيرة من أمره فاستيقن بما هو عليه من الحق وبما عليه خصومه من الباطل فلا تتقلقل فى قلبه الحقائق ، ولا ترتجف فوق شفاهه الكلمات ، ولا تضطرب فى يديه أسلحة المواجهة !

وأمرى وما أمرى على بغمة　　　كأسطع شمس لا أراها تماريا

ولا يفوتنا أن نذكر أن هذا لا يعنى بالضرورة إرهاق الساحة بتفصيلات وجزئيات لا تتهيأ لاستيعابها العامة وأشباه العامة ، وإنما المقصود هو بلورة الجمل الثابتة والقواعد الكلية فى الدين التى تمثل الشرع المحكم الذى تنتصر له سيوف المسلمين لتكون إطاراً مرجعياً للصحوة الإسلامية المعاصرة .

فاللهم قيض لهذه الأمة من يردها إلى دينك رداً جميلاً ، وأبرم لها أمر رشد يعز فيه أهل طاعتك ، ويذل فيه أهل معصيتك ، ويؤمر فيه بالمعروف ، وينهى فيه عن المنكر ، ويحكم فيه بكتابك وسنة نبيك محمد ﷺ ، إنك ولي ذلك والقادر عليه . اللهم آمين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

فهرس

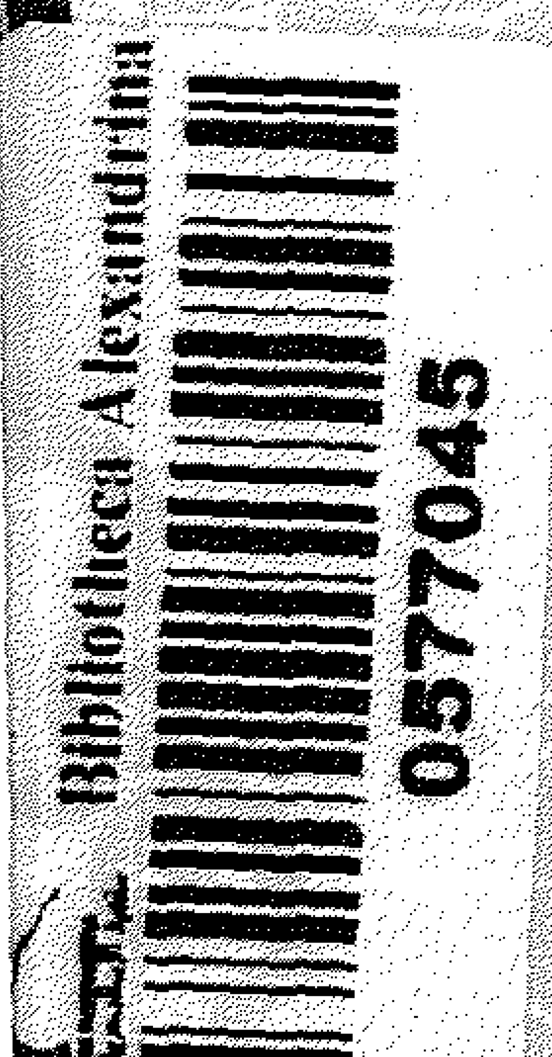
إن تصحيح المفاهيم وإزالة ما عسى أن يكون قد لحق بحقائق الإسلام من الغبش لهو المقدمة الضرورية لحشد كتائب الحق وتجييشها في معركة الإسلام المقبلة !

إن الباطل يحشد أجناده ، ويؤجل خلافاته الداخلية إلى حين ، ويستنفر كل شيعه وأحزابه لضرب الإسلام والتهييج على دعاته وحملة شريعته فى تواطؤ غير مسبوق فى تاريخنا المعاصر !

وإن ترتيب الأوراق داخل الصف الإسلامى وجمع رجالاته حول محكمات الإسلام وثوابته عقيدة وشريعة ـ بعد بلورتها وإزالة ما علق بها من الغبار والأتربة ـ لهو أولى الخطوات الجادة على طريق المواجهة المحتومة ! فلن يثبت فى هذه المواجهة إلا من كان على بصيرة من أمره فاستيقن بما هو عليه من الحق وبما عليه خصومه من الباطل ، فلا تتقلقل فى قلبه الحقائق ، ولا ترتجف فوق شفاهه الكلمات ، ولا تضطرب فى يديه أسلحة المواجهة !

وأمرى وما أمرى على بغمة كأسطع شمس لا أراها تماريا

ولا يفوتنا أن نذكر أن هذا لا يعنى بالضرورة إرهاق الساحة بتفصيلات وجزئيات لا تتهيأ لاستيعابها العامة وأشباه العامة ، وإنما المقصود هو بلورة الجمل الثابتة والقواعد الكلية فى الدين التى تمثل الشرع المحكم الذى تنتصر له سيوف المسلمين لتكون إطاراً مرجعياً للصحوة الإسلامية المعاصرة .





ت : فاكس ٢٦٣٧٨٠١

طبعة خاصة بمسجد التوحيد تباع بسعر التكلفة